

الرَّسَالَةُ الْقُرْآنِيَّةُ فِي

الْأَوَّلُ فِي الْحَجَرِ وَالْأَدَبِ

عَنِ الْعَشْرَةِ الْقُرْآنِيَّةِ

ومعها: القصيدة الحسنة
تلخيصاً للرسالة

تأليف

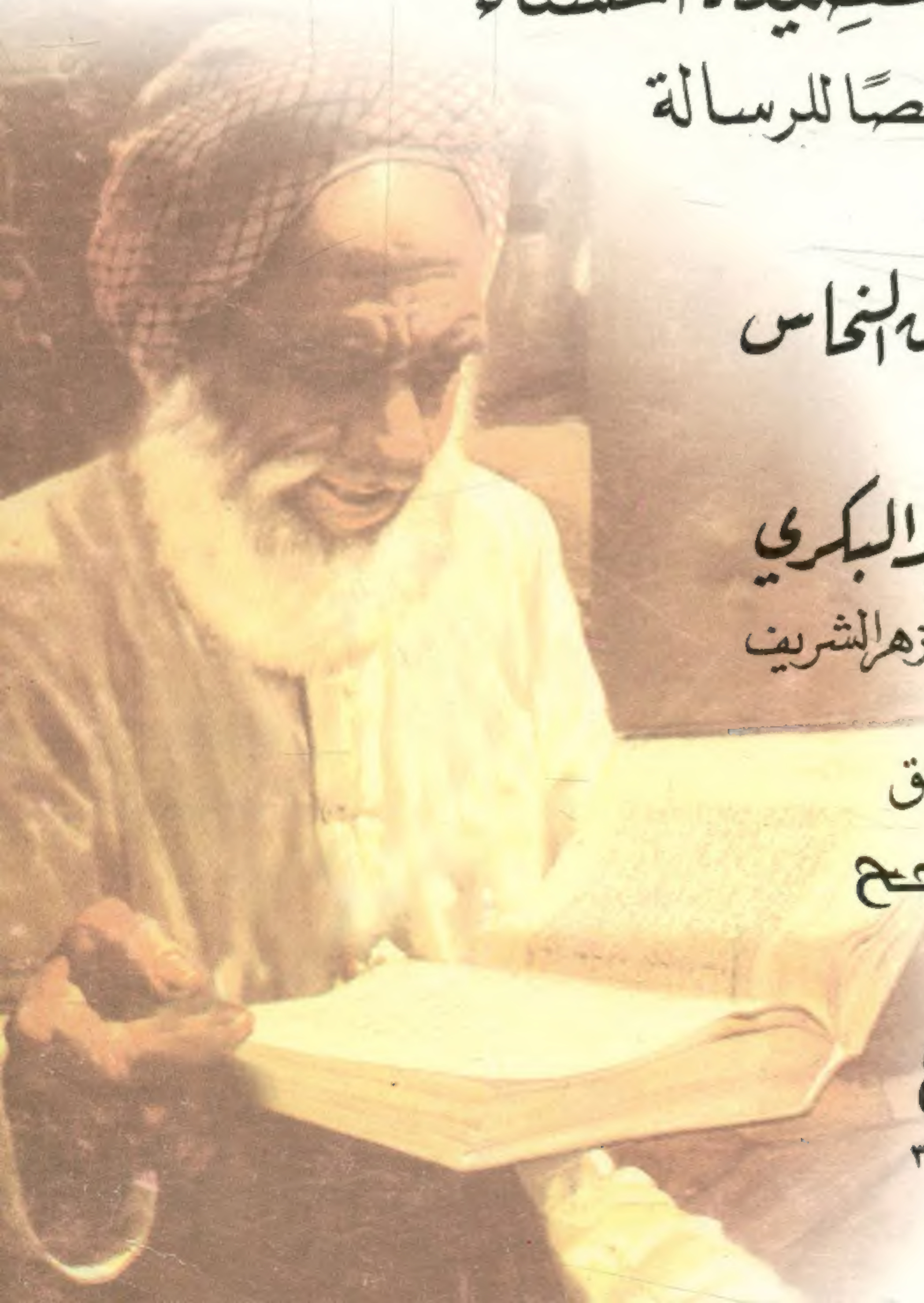
الشيخ الدكتور علي محمد توفيق النحاس
راجعها

الشيخ عبدالرازق السيد البكري
أستاذ التجويد والقراءات بالأزهر الشريف

قرظها شيخ القراء يدمشق
الشيخ كريم راجح

مَكْتَبَةُ الْأَدَبِ

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت ٨٦٨٠٠٣٩٠



الرسالة الخراء
في الأوجه الراجعة في الأداء
عن العشرة القراء

تأليف

الشيخ/ علي بن محمد توفيق النحاس
المجاز بالقراءات العشر

مراجعة

فضيلة الشيخ/ عبد الرازق السيت أحمد البكري

قرّظه: فضيلة الشيخ/ كريم راجع

الناشر

مكتبة الآداب - ٤٢ ميدان الأوبرا
القاهرة ت: ٣٩٠٠٨٦٨

الطبعة الثانية - (مزيدة ومنقحة)

١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م

حقوق الطبع محفوظة لمكتبة الآداب (علي حسن)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لفضيلة الشيخ عبد الرزاق السيمى أحمد البكرى رحمه الله، الذي راجع الكتاب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وأسعد النبيين وإمام المتقين، الذى أنزل عليه كتاب لا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فساس به الأمة، وقادها إلى ما فيه صلاح أمر دينها ودنياها وآخرتها، وكان هذا الكتاب فيصلاً بين الحق والباطل، وبين الحلال والحرام، وبين العمى والبصر، وبين الحياة والموت، وبين الظلمات والنور، فكانت سياسته خير سياسة، وقيادته أعظم قيادة، لأن هذا القرآن نزل بلسان عربى مبين على نبي عربى شريف، إلى أمة عربية ممدوحة، وشرقت هذه الأمة بأن جعلها الله خير أمة أخرجت للناس.

وهذا اللسان العربى الذى نزل به هذا الكتاب الكريم مصداقاً لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم ٤١] وعلى آله وأصحابه الذين تعلموا منه كيف تكون الحياة على القرآن الكريم إقامة، وبه اقتداء، وإليه مرجعاً. فهو الكتاب الذى حفظه الله من التحريف والتغيير والتبديل، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فاقتدوا به، ورجعوا إليه، وقادوا من بعدهم ممن تبعهم من هذه الأمة، لأنه جاء بطريق التواتر.

والواجب على كل مسلم ومسلمة يُجيدون القرآن حفظاً أن يبحثوا جاهدين عما تواتر من القراءات، وعما يصح من الأوجه الراجعة فى التلاوة التى ثبتت عن أصول الكتب والروايات والطرق، حتى لا ينسبوا قراءة لغير أصحابها، ولا يقرءوا قراءة بغير أصولها، وليعلموا جيداً أن هذا البحث من فروض الكفايات.

وإنى لأسأل الله عز وجل أن ينفع الإسلام والمسلمين بما دُون وما أُلْفَ فى هذا الكتاب العظيم، الذى احتوى على الأوجه المقدمة فى أصول القراءات من طرق؛ التيسير وجامع البيان للإمام الدانى، ومن طرق التحبير للإمام ابن الجزرى، رحمهما الله تعالى جزاء ما قدما لهذه الأمة.

وَقَتْمَةٌ لِلْفَائِدَةِ دُونِ فى آخر الكتاب الخلاف بين علماء العدِّ فى عدِّ آى القرآن الكريم كله من علم الفواصل، فذكر فى كل سورة ما اختلف فيه من العدِّ، وقد أهمل العدِّ الخمصى

وأضيف إلى الشامي، حتى يتسنى للقارئ أن يقرأ قراءة صحيحة دون أن يخلط بين طريق وآخر.

وقد اطلعت على هذا الكتاب والطرق التي جُمعت فيه من كتاب «فتح الكريم» للشيخ المتولى رحمه الله، ومن كتاب «عزُّو الطرق» له أيضًا، ومن كتاب «النشر» للإمام ابن الجزري، ومن كتاب «قواعد التحرير» لفضيلة الشيخ محمد محمد جابر، رحم الله الجميع ونفع بعلمهم، فوجدته مستوفيًا وليس فيه نقص. وإنى لسائل الله عز وجل أن يُفقه الناس في كتاب ربهم بهذا الكتاب العظيم الجليل والذي ألفه الشيخ على محمد توفيق النحاس، وقمتُ بوضع هذه المقدمة بعد أن تحضنا الكتاب تمحيصًا دقيقًا بعناية فائقة، ونحمد الله سبحانه وتعالى أن هيا هذا المؤلف لخدمة القرآن الكريم والقراءات المتواترة.

ولتعلم أيها القارئ الكريم أن ما جاء في آخر هذا الكتاب من عدد الآيات ليس إلا توقيفيًا، ولو كان اجتهدًا من أحد لاستطاعوا أن يفصلوا بين الآيات حيث شاءوا، ولكن هذا التوقيف قيدهم فلم يتحركوا قيد أنملة عمًا ورد. والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

خادم القرآن الكريم والعلم

الشيخ عبد الرازق السيد أحمد البكري (رحمه الله)

المصري الشافعي شيخ مقراءة السيدة زينب بالقاهرة

والمحاضر بكلية البنات الإسلامية بجامعة الأزهر

ومعهد الدعوة والدعاة بمسجد العزيز بالله بالزيتون

والمدرس السابق بمعهد القراءات القرآنية بالأزهر

تقرير شيخ القراء في دمشق الأستاذ الشيخ كريم راجح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه،
وبعد...

فقد تصفحت الرسالة الغراء في الأوجه المقدمة في الأداء عن العشرة القراء لمؤلفها الدكتور
على محمد توفيق النحاس - حفظه الله تعالى - فوجدتها طريفة في غايتها، جديدة في
وجودها، دقيقة في علمها، جديرة في الاهتمام بها.

أمضى مؤلفها وقتاً غير يسير، وتعب فيها حتى أصبحت بين يدي القارئ سهلة المأخذ
قريبة البلوغ.

وعناية القراء بالوجه المقدم غاية في النهاية، إلا أنها في حقيقتها غاية في العناية بحفظ
كتاب الله والاهتمام به والاهتمام بوجوهه والمقدم منها، ليعلم الناس أن القرآن كتاب نال
من اهتمام المسلمين بل من عزم المسلمين ما لم ينله كتاب آخر. كيف وهو الباب المفتوح
العريض على الكون، وبه استخراج المكنون من وجود هذا الكون المعظم، ولا جرم كان
جديراً بالعناية في أبوابه كلها.

أرجو للمؤلف دوام التوفيق، وأن ينال كتابه وكل ما يكتب القبول عند الله وعند
العلماء، إنه سميع قريب.

حرر في ٢٥/٤/٩٨م

شيخ القراء في دمشق
كريم راجح

ختم مشيخة القراء
بدمشق ١٣٧٠هـ

تقرير من فضيلة الشيخ محمد فهد خاروف الجامع للقراءات العشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العزيز الوهاب الذي أنزل على عبده الكتاب هدى وذكرى لأولى الألباب، وجعل أهل القرآن أهل الله وخاصته، واصطفاهم من عباده، والصلاة والسلام على من دلنا على الله وبلغنا رسالته، وجاءنا بالقرآن العظيم، وعلى آله الطيبين وأصحابه الأكرمين. وبعد؛ فالعلوم مختلفة، ولها درجات متفاوتة، وأرفعها ما يرفع أهله ويشرفهم ويغنيهم عند المساجلة والمكاثرة عن أى شرف يطلبه غيرهم، ولا علم يستحق هذا الشرف وهذه الرفعة سوى علم القرآن، فهو أرفعها قدرًا وأعظمها أجرًا، وأشرفها ذكرًا، وأعلاها حسنًا. وقديمًا قيل: قيمة كل امرئ ما يحسنه، وقيل: الناس أبناء ما يحسنون.

هذا، فقد طلب إلى الأخ في الله الشيخ: على محمد توفيق النحاس - حفظه الله ورعاه - المجاز بالإقراء في الديار المصرية أن أطلع على كتابه: «الرسالة الغراء في الأوجه المقدمة في الأداء عن العشرة القراء» وعلى نظمها المسمى: «القصيدة الحسنة» فأجبتة إلى طلبه واطلعت على هذا المؤلف، فوجدته في كتابه: العلامة المحقق، والمجيد المدقق، والمقرئ المطلع على أوجه القراءات وطرقها التي تعد بحق من أهم ما في هذا الفن، ولا يتحقق هذا إلا لمن آتاه الله صبرًا على العلم، وشغفًا بحبه، وإخلاصًا لنشره، وسوف تلحظ هذا وأنت تقرأه، وتجده أن الكاتب: الشيخ عليًا - أيده الله بحفظه - قد أحاط بمسائله علمًا، واستقصاها بحثًا، وانتظمها بيانًا وفهمًا. وحسب هذه الرسالة وهذا النظم فخرا أنهما أول من جمع الأوجه المقدمة في الأداء - فيما أحسب - تيسيرًا لهذا الفن، وتقريبًا لحفظه، وتسهيلًا لتناوله.

وإنى لأوصي العلماء وأهل العلم في مجال هذا التخصص وفي سائر الأعصار والأمصار بقراءة هذه الرسالة ونظمها ليفيدوا منها، وأن يُعنوا بها كل العناية، مستوعبين المباحث التي فيها بدقة وعناية ودراية، راشدين إليهما في كل جهة وزمان، ففي ذلك الخير العميم والجزاء العظيم. وفق الله الشيخ عليًا لمزيد من الكتابة التي يخدم بها دين الله.

خادم كتاب ربه العظيم / محمد فهد خاروف

الجامع للقراءات العشر من الشاطبية - والدرة - والطيبة - دمشق - الشام

تقريظ كتاب الرسالة الغراء في الأوجه الراجعة في الأداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نزل الكتاب على عبده ليكون للعالمين نذيراً، والصلاة والسلام على من بعثه ربه هادياً ومبشراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد:

فإن الرسالة الغراء في الأوجه الراجعة في الأداء عن العشرة القراء لمؤلفها الشيخ الدكتور: علي بن محمد توفيق النحاس - حفظه الله تعالى، ومد في عمره على طاعة الله - قد امتدت صحبتي لها إلى أكثر من عقد من الزمان، وما أنا إلا أقلّ طلاب هذا الفن، فكيف بالأكابر الذين أفادوا منها ولا شك. وحين صحبت أنفاس الدكتور النحاس في رسالته، ألفيت التحرير والتدقيق والإتقان. فسبحان من هداه لهذا، وسبحان من سدّده ووفقه لهذه الخدمة العظيمة لكتاب الله الكريم. ويا لها من أياد بيضاء أسداها إلى أهل القرآن منعاً للتركيب والتخليط بين الطرق في الإقراء بما ليس وارداً في الطريق، ورفعاً للوهم بما قد يلتبس فيه، وزاد إلى هذا الإحسان إحساناً حين نظم هذه الأوجه نظماً لا يُقدّرهُ حقّ قدره إلا من حاول النسيج على منواله، فكيف وقد أضاف إلى ذلك (البيان المحقق فيما خالف فيه الأصبهاني الأزرق) وهو الدرّ لو أن الدرّ يُبين ويُعرب. ثم ختم بختام المسك أو مسك الختام في (بيان ما اختلف فيه عدّ الآيات). وفي هذه الطبعة الجديدة مزيد تدقيق وتمحيص وتنقيح وإضافات تُكتب بمهج القلوب لو أنه يُكتب بها. وهذا لَعَمْرُ الله إحسانٌ عظيم للعلم وأهله، وهو كما قال الأول:

تَرَكْتُ السُّرَى خَلْفِي لِمَنْ قَلَّ مَالُهُ وَمَنْ وَجَدَ الْإِحْسَانَ قَيْنًا تَقِيدَا
هُوَ الْجِدُّ حَتَّى تَفْضَلَ الْعَيْنُ أَخْتَهَا وَحَتَّى يَكُونَ الْيَوْمُ لِيَوْمٍ سَيِّدَا

فجزى الله الشيخ الدكتور علياً خير الجزاء. وما أنا بالذي يقدم للشيخ النحاس زينة القراء وبقية المحققين - أحسبه كذلك والله حسيبه - ولكني أسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يكتب بهذا العمل النفع العميم. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل.

علي بن محمد بن علي عفيف

مجاز في القراءات العشر

ماجستير في القراءات - جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بأم درمان
شيخ القراءات بأحد المسارحة، والمشرف على مكتبي الدعوة، وحلقات التحفيظ
بأحد المسارحة - جازان - المملكة العربية السعودية - ١٤٢٤/١٠/٦هـ

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عِوَجًا. والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله، خاتم الأنبياء والمرسلين، الذى بلغ ما أنزل إليه من ربه، وعبد ربه حتى أتاه اليقين، وعلى آله وصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذه رسالة موجزة في أوجه الخلاف المشتهرة عن رواية القراء العشرة، تتبعت فيها بحول الله وقوته الأوجه الراجحة في الأداء من طرق كتاب «التيسير» للإمام الحافظ أبى عمرو الداني للسبعة القراء وهو أصل الشاطبية، وكتاب «تحرير التيسير» للإمام المحقق ابن الجزرى للقراء الثلاثة وهو أصل الدرة. وأعنى بالوجه الراجح في الأداء ذلك الوجه الذى قرأ به الداني أو ابن الجزرى على شيخه في كل رواية مسندة من طريق الكتابين، ورُوِيَتْ بوجهٍ أو أكثر، فكان مدار الترجيح هو السند المتصل من صاحب الكتاب إلى الراوى عن الإمام القارئ.

وقد نسى الناس عامة كتاب «التيسير» للداني وكتاب «التحرير» لابن الجزرى، وأصبح اعتماد المقرئين على الشاطبية والدرة وشروحهما أكبر من اعتمادهم على أصليهما.

ومع أن الإمام الشاطبى والإمام ابن الجزرى - رحمهما الله - قد اختصر كل منهما قصيدته من الأصل، وصرحا بذلك فى الشاطبية والدرة، إلا أنهما خرجا فى بعض المواضع عن الأصل أو زادا عليه. كذلك خرج كل من الإمام الداني والإمام ابن الجزرى فى بعض المواضع عن طرق التيسير وطرق التحرير.

وقد تعرض بعض العلماء لأوجه الخلاف من الشاطبية، وإفراد الأوجه الصحيحة التى تجوز بها القراءة، والأوجه التى لا تجوز بها القراءة من طرقها، منهم شيخ المحققين^(١) الإمام محمد المتولى - رحمه الله - واختصر تحريراته شيخ القراء الأسبق حسن بن خلف الحسينى، بأن أفرد نظامًا لتحريرات الشاطبية اختصره من «فتح الكريم» للمتولى، وجعله خاصًا بالشاطبية دون أن يتعرض لأوجه الطيبة وأسماء بـ «فتح البرية».

(١) أى فى عصرنا هذا.

إلا أن المتتبع للخلاف المروي عن الأئمة يجد أن كثيراً من مواضع الخلاف لم تُحرر في كتاب لأحد من العلماء، وهي تُقرأ بالوجهين دون تحديد للوجه الصحيح، واغتر البعض بقول المحقق في «النشر»: (وكلا الوجهين صحيح، وبهما قرأت). ولا يلزم من صحة الوجهين أن تصح القراءة بهما جميعاً من طرق التيسير أو التحبير، وإن جازت القراءة بهما من طرق النشر الأخرى.

فمثلاً تقليل (التوراة) عن قالون لا يصح من طريق التيسير، وليس من طريق ابن نشيط عن قالون المسندة في التيسير^(١). كما أن قراءة (إبراهيم) في سورة البقرة «بالألف» طريق الرمل عن الصوري عن ابن ذكوان، وليس لابن ذكوان من طريق النقاش عن الأخفش إلا الياء كالجماعة، وهو طريق التيسير^(٢). ومع ذلك نجد القراء يتلون (التوراة) بالوجهين، بالفتح والتقليل لقالون، و(إبراهيم) في سورة البقرة بالألف أو الياء لابن ذكوان، وهم معذورون في ذلك، إذ أخذوا بالوجهين من الشاطبية في قراءة (التوراة) لقالون وقراءة (إبراهيم) لابن ذكوان في البقرة، لأنهما ذكرا بالوجهين في الشاطبية دون ترجيح للوجه الصحيح الذي هو قراءة الداني بسنده في رواية قالون ورواية ابن ذكوان في التيسير.

وقل من العلماء من تعرض لمثل هذه المواضع ونبه عليها في تأليف مستقل، اعتماداً على أن الشاطبية تدرج طرقها تحت طرق الطيبة التي حررها كثير من العلماء.

فأحببت أن أجمع لطلبة علوم القراءات ما اشتهر من أوجه الخلاف المروية عن القراء العشرة والمذكورة في الشاطبية والذرة، وأبين ما تصح القراءة منها من طرق الكتابين، فهو الوجه الراجح في الأداء، وأعنى به الوجه الذي قرأ به الداني على شيخه في كل رواية، وأسند هذه الرواية في التيسير عن القراء السبعة. وكذا الوجه الذي قرأ به ابن الجزري على شيخه في كل رواية للأئمة الثلاثة المتممين للعشرة، وأسند هذه الرواية في التحبير.

وقد ذكرنا آنفاً أن الداني وابن الجزري قد خرج كل منهما في كتابه عن طريقه المسند فيه في بعض المواضع، فكان تتبعنا للوجه المقدم في الأداء من كتب الداني الأخرى، مثل: «المفردات»، و«جامع البيان»، وكذا كتاب «النشر في القراءات العشر» للإمام ابن الجزري. وكان في كتاب «قواعد التحرير لطيبة النشر» للشيخ محمد محمد جابر - رحمه الله - وكتاب

(١) النشر ج٢، ص ٦١، ط. دار الفكر.

(٢) النشر ج٢، ص ٢٢١.

«فتح القدير شرح تنقيح التحرير» لشيخنا الأستاذ عامر بن السيد عثمان^(١) - بفضل الله سبحانه - إرشادنا للوجه الراجح في الأداء من بين ما اشتهر من أوجه الخلاف عن الرواة. والحاصل أن الرد إلى الأصل هو أفضل السبل للأمن من خلط طريقين بآخر، فإن ذلك حرام على سبيل الرواية، أو مكروه كراهة تحريم، كما حققه أهل الدراية، انظر مقدمة «عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن» للإمام الأزهر^(٢). لذا، فإننا تتبعنا في هذه الرسالة الأوجه الراجحة في الأداء حسب السند المروي عن الأئمة في كل رواية من طريق التيسير أو التحبير اللذين هما أصل الشاطبية والدرة، وبيننا ماخرج فيه الداني أو الشاطبي أو ابن الجزري عن طرقهم، حتى يلتزم القارئ بالرواية الصحيحة من طريق واحد لكل راوٍ. فالرد إلى الأصل هو الأرجح في الأداء، وكلُّ أحدٍ يؤخذ من قوله ويرد عليه إلا المعصومين بالوحي من الرسل والأنبياء. وقد أسمينا هذا التأليف بـ «الرسالة الغراء في الأوجه الراجحة في الأداء». أسأل الله تعالى أن ينفع بهذه الرسالة كما نفع بأصولها، وإنى لسائل أخاً انتفع بشئ منها، أن يدعو لمحررها ومصححها، إن وجد خطأ فيها أن ينبه عليه ويلتمس لمحررها عذراً.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أذكر الجهد الطيب الذي بذله فضيلة الشيخ عبد الرازق السيد أحمد البكري في تصحيح هذه الرسالة لتصبح - بإذن الله - مرجعاً واثياً في أوجه الأداء الراجحة من طرق التيسير والتحبير. وقد أتبعنا الرسالة بقصيدة تلخص مسائلها، وأسميناها «القصيدة الحسنة». وإنى إذ أبرأ من حولي وقوتي، أردُّ الفضل كله لله وحده الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وأسأله - جلّت قدرته - أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه تعالى، بعيداً عن شوائب السمعة والرياء، وأن يجعله لنا ذخراً يوم المعاد. وبالله التوفيق، وهو الهادي إلى سبيل الرشاد. ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم.

كتبه بفضل الله وتوفيقه / علي بن محمد توفيق النحاس

خادم القرآن الكريم

(١) كان شيخنا رحمه الله إماماً وحجة في علوم القراءات، وقد قرأت بين يديه بالقراءات العشر ما عدا قراءة خلف العاشر، وقد اختير رحمه الله شيخاً للمقارئ المصرية، وكان أحد الذين تولوا مراجعة مصحف المدينة في مجمع الفهد لطباعة المصحف بالمدينة المنورة، وتوفي في آخر رمضان عام ١٤٠٨هـ ودُفن بالبقيع، جزاه الله خير الجزاء.

(٢) «عمدة العرفان» للإمام الأزهر ط. مكتبة الجندى بتحقيق الشيخ / محمد محمد جابر والشيخ أحمد عبد العزيز الزيات، ص ٤.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب العالمين، أحمدُه سبحانه وأشكره، وأتوب إليه واستغفره. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ومصطفاه، الذي كان خلقه القرآن تلقاه من لدن حكيم عليم، وبلغه كما أنزل إليه من ربه، فتلقاه الصفوة من أصحابه وبلغوه إلى من بعدهم، يتلقاه جيل من بعد جيل حتى وصل إلينا عذباً سلسلاً. فصلوات الله وسلامه وتحياته ورحمته وبركاته على خاتم أنبيائه ورسله، وعلى صحابته ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد.. فهذه هي الطبعة الثانية من كتاب «الرسالة الغراء» في الأوجه الراجحة في الأداء، الذي بين الأوجه المختار فيما ذكر من الخلاف عن القراء العشرة ورواتهم حسب السند المروي في كل رواية من طرق كتاب «التيسير» للداني وكتاب «التحبير» لابن الجزري. وحينما صدرت الطبعة الأولى تلقاها وتقبلها بعض القراء بقبول حسن وعملوا بمقتضاها، وتوقف فيها البعض بدعوى أنهم لم يقرأوا من الشاطبية والدرة إلا بالأوجه كلها، وقد صحت عن تلقؤها، ولا يجوز لهم ترك ما اعتادوا عليه والفوه؛ لأنهم بذلك يكونون قد تركوا أوجهاً قد قرءوا بها وأقروا بها وعهد إليهم بها.

وأقول لهؤلاء، إن الشاطبية في أصلها تلخيص لكتاب «التيسير» إذ قال الإمام الشاطبي - رحمه الله -

(وَفِي يُسْرِهَا التَّيْسِيرُ رُمْتُ اخْتِصَارَهُ)

ثم زاد عليها رحمه الله أوجهاً ليست في التيسير فقال (وَأَلْفَافُهَا زَادَتْ بِنَشْرِ قَوَائِدِ). فيكون ما زاد على طرق التيسير، لا يصح أن يؤخذ به من طرق الشاطبية، لأن طرق الشاطبية هي طرق التيسير. وإنما يؤخذ بما زاده الشاطبي على التيسير من طرق النشر بشروطه المعتبرة، بحيث لا يخلط بينها وبين طرق التيسير. وتأكيداً لما سبق ذكره، فإن العلماء قد حققوا بعض المواضع التي زادها الإمام الشاطبي على أصله ويثبتون أنه لا تصح القراءة بها من طريق الشاطبية التي هي ملخص التيسير. وأذكر هنا بعض الأمثلة لذلك؛

١- قال الإمام الشاطبي في باب الإمالة: (وَحُلْفُهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَزْءِ حُصْلاً) وظاهر كلامه الحلف في الإمالة في الناس المجرور عن أبي عمرو من الروایتين. والصحيح الذي

حققه العلماء هو الإمالة للدورى والفتح للسوسى. فالخلاف فيه موزع^(١)، لأن الداني قد ذكر في التيسير أن الإمالة في ﴿الداس﴾ المجرور من طريق قراءته على أبى طاهر في قراءة أبى عمرو - وهو طريق الرواية عن الدورى في التيسير. فلا يجوز فيه الفتح للدورى أو الإمالة للسوسى، لأن ذلك يقتضى خلاف الطريق الذى فى التيسير.

٢- قال الإمام الشاطبى فى باب الإمالة: (وقد فحّموا التنوين وقفاً ورقّقوا) وهذا يقتضى الوقف على نحو ﴿مسمّى﴾ بالإمالة أو بالفتح لمن مذهبه الإمالة فى ذوات الياء. قال العلماء إن هذا مذهب نحوى لا أدائى لا يؤخذ به، فلا خلاف فى إمالة وقفاً كما لا خلاف فى فتحه فى الوصل مع التنوين^(٢).

٣- قال الإمام الشاطبى فى باب الإمالة:

وَقَبِلَ السُّكُونُ الرَّأَّ أَمِلَ فِي (صَفَا يَدٍ) بِخُلْفٍ وَقُلْ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ يَبْقَى صَلَاً

وهذا يقتضى الخلاف عن السوسى فى إمالة الرأ أو فتحها وصلأ فى نحو ﴿راى القمر - راي الشمس﴾ مما اتصل بساكن. ولكن الذى حققه العلماء هو فتح الرأ وصلأ. كذلك لا يجوز الإمالة فى الهمزة كما يقتضيه ظاهر النص، فلا يجوز فيه إلا فتح الرأ والهمزة وصلأ عن السوسى وإمالة الرأ دون الهمزة لشعبة، قال صاحب النشر عن ذلك إنه انفراد للشاطبى عن أبى بكر بالخلاف فى إمالة الهمزة وعن السوسى بالخلاف فى إمالة فتحة الرأ وفتحة الهمزة جميعاً، وذكر أن ذلك لا يصح من طريق الشاطبية والتيسير^(٣).

تلك بغض أمثلة قليلة، وإن أردت المزيد فاعلم أن هناك أمثلة أخرى حققتها العلماء وذكروا أنها لا تصح من طرق الشاطبية التى هى طرق التيسير مثل: إدغام ﴿يعذب من يشاء﴾ [آخر البقرة] لابن كثير^(٤)، وإبدال ﴿بارئكم﴾ فى موضعى البقرة للسوسى^(٥)، وإبدال همزة ﴿ائمة﴾ ياء محضة^(٦)، وإمالة ﴿دنى﴾ للسوسى^(٧)، وإمالة الياء من ﴿كهيص﴾ للسوسى، والتقليل لقالون فى الهاء والياء^(٨)، والخلاف فى إلحاق الياء فى ﴿كيدونى﴾ فى

(١) البدور الزاهرة ص ٢٦ - إتحاف فضلاء البشر ج١، ص ٢٨٢ - التيسير ص ٥٢ - النشر ج٢، ص ٦٢.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٧٥. (٣) (النشر) ج٢، ص ٤٦، ٤٧.

(٤) (البدور الزاهرة) ص ٦٠ - (النشر) ج٢، ص ١٠.

(٥) (البدور الزاهرة) ص ٣٢ - (النشر) ج١، ص ٣٩٣.

(٦) (البدور الزاهرة) ص ١٣٤ - (النشر) ج١، ص ٣٧٨، ٣٧٩.

(٧) (البدور الزاهرة) ص ١٨٩ - (النشر) ج٢، ص ٤٤.

(٨) (البدور الزاهرة) ص ١٩٨ - (النشر) ج٢، ص ٦٧، ٦٩.

الأعراف لهشام، فإن طريقه يقتضى إلحاقها وجهاً واحداً^(١)، والفتح فى ياء ﴿هَبْشَر عِبَادِي﴾ بالزمر للسوسى^(٢)، فإن طريقه لا يقتضىها ولا يجوز أن يُقرأ بها من طريقه، وذكر الإسكان لهشام فى ﴿يُوضَعُ لَكُمْ﴾ بالزمر فإنه ليس من طريق الحرز^(٣)، وتشديد تاءات البزى فى ﴿يَتَمَنُّونَ﴾ بآل عمران، و﴿تَفْكَهُونُ﴾ بالواقعة^(٤)، والقصر فى ﴿أَنْفَاقُ﴾ للبزى فى القتال^(٥)، والخلاف فى التاء أو الياء فى ﴿يُنْذِرُ﴾ بالأحقاف للبزى أيضاً^(٦)، والصحيح التاء. والخلاف فى ضم التاء فى ﴿هَبْتَ لَكَ﴾ بيوسف عن هشام. فهو خروج عن طريقه، وليس له إلا فتح التاء^(٧)، وغير ذلك من الأمثلة كثير.

وقد ذكر العلماء فى هذه الأمثلة وغيرها أن الشاطبى رحمه الله قد خرج عن طريق التيسير الذى هو أصله. وأن ما ذكره ليس من طريق التيسير وإنما هو من طرق أخرى ليست فى التيسير، فلا ينبغى أن يقرأ به من طريق الشاطبية، لأن أصل طريقها هى طرق التيسير.

إذن قد وضع لنا العلماء ميزاناً صحيحاً للقراءة؛ فإن ما خرج فيه الشاطبى عن طرق التيسير لا يُقرأ به من طرق الشاطبية، وكان ينبغى أن يُطبَّق هذا الميزان على كل مواضع الخلاف. ولكنى لم أجِد فيما أعلم، إلا ما ذكرت، وبقي كثير من مواضع الخلاف لم تحقق، فصارت تُقرأ بالخلاف المذكور من الشاطبية دون أن يُمحَصَ الخلاف فيها.

لهذا كان هذا التأليف تَتَمَّةً لتحقيق هؤلاء العلماء، حتى لا يتم خلط طرق الشاطبية التى هى طرق التيسير نفسها بالطرق الأخرى الزائدة عنها والتى زادها الشاطبى - رحمه الله. وأحسب أن الإمام الشاطبى - رحمه الله - لم يغفل هذه الدقائق، فقد ذكر - رحمه الله - فى باب الهمزتين المفتوحتين من كلمة عن ورش:

(وَقُلِ الْفَا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ لُورْشِ وَفِي بَغْدَادِ يُزَوَّى مُسَهَّلًا)

(١) (البدور الزاهرة) ص ١٢٧ - (النشر) ج ٢، ص ١٨٤، ١٨٥.

(٢) (البدور الزاهرة) ص ٢٧٥ - (النشر) ج ٢، ص ١٨٩.

(٣) (البدور الزاهرة) ص ٢٧٤ - (النشر) ج ٢، ص ٣٠٨.

(٤) (البدور الزاهرة) ص ٧٠، ٣١٢ - (النشر) ج ٢، ص ٢٣٥.

(٥) (البدور الزاهرة) ص ٢٩٧ - (النشر) ج ٢، ص ٣٧٤.

(٦) (البدور الزاهرة) ص ٢٩٤ - (النشر) ج ٢، ص ٣٧٣.

(٧) (البدور الزاهرة) ص ١٦١ - (النشر) ج ٢، ص ٢٩٤، ٢٩٥.

ومعنى كلامه رحمه الله أن طريق التيسير عن ورش وهو عن أهل مصر يقتضى إبدال الهمزة الثانية من نحو ﴿ءانذرتهم﴾ ألفاء، أما تسهيل الثانية فهو رواية البغداديين عن ورش، وهى ليست من طرق التيسير. فالأخذ بالوجهين معاً لورش من طريق الشاطبية والتيسير خطأ، وهو خلط طريقين بطريق، وهذا لا يجوز رواية ولا أداء. كما أن علماءنا - رحمهم الله - لم يغفلوا عن ذلك، فلقد كنت أقرأ بين يدي أستاذنا الشيخ عامر بن السيد عثمان - رحمه الله - برواية خلف عن حمزة سورة النجم، ولما وصلت إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ مِّنْكُمْ مَّنْ فِي السَّمَوَاتِ لَا يَغْنَىٰ شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا﴾، وقفت على (شيئاً) بالإبدال والإدغام ﴿شَيْئًا﴾، فردت على هذا الوجه وقال: بل اقرأه بالنقل ﴿شَيْئًا﴾.. ولما وصلت إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يَغْنَىٰ مِنْ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ وقفت أيضاً بالإبدال والإدغام، فردته على وقال: بل اقرأه بالنقل ﴿شَيْئًا﴾. وعجبت من ذلك، لأن الكتب مطبقة على جواز الوجهين لخلف عن حمزة في الوقف على ﴿شَيْئًا﴾. وكان هذا أول خيط جعلنى أتبع مواضع الخلاف في الشاطبية، فوجدت أن الداني - رحمه الله - قد قرأ على أبى الحسن في رواية خلف عن حمزة بالنقل، ولم يقرأ بالإبدال والإدغام إلا على أبى الفتح. وهذا يقتضى أن يكون طريق الرواية عن خلف عن حمزة من التيسير هو النقل في ﴿شَيْئًا﴾ وقفاً. وطريق الرواية عن خلاد وهو من قراءة الداني على أبى الفتح يقتضى الإبدال والإدغام وقفاً. ومن هنا علمت لماذا أمرنى الشيخ - رحمه الله - بالنقل، وردت على الإبدال والإدغام... ثم بقيت مدة طويلة أبحث مواطن الخلاف أحققها من طرق الداني في التيسير وطرق ابن الجزرى في التحبير.

وقد كنت أرجو أن أعرض ما كتبته وما حققته على شيخى الأستاذ عامر بن السيد عثمان، ولكن حالت بيننا الأسفار وبعد الديار ثم توفى - رحمه الله - ولم أعرض عليه شيئاً من ذلك. فعرضت ما حققته على شيخى الأستاذ عبد الرازق السيد أحمد البكرى - رحمه الله - فسر به سروراً عظيماً وأقره، وقال: ذلك الذى ينبغى أن يؤخذ به، وأمرنى أن أقرأ بين يديه القرآن العظيم من أوله إلى آخره بالقراءات العشر المتواترة من طرق التيسير والتحبير اللذين هما أصل الشاطبية والدرة على هذه الأوجه الراجعة في الأداء، بل أَسْرُ الشيخ إلى بشيء آخر، وشدد فيه، وهو أنه طلب منى تنقيح كتاب البدور الزاهرة للشيخ عبد الفتاح القاضى - رحمه الله - على هذه الأوجه الراجعة، ليكون ذلك تيسيراً على المبتدئين حتى يلتزموا بطريق واحد فلا تتشعب بهم الطرق. وإنى لأرجو أن ييسر الله ذلك إن شاء الله تعالى.

همسة أخيرة أهمس بها فى أذن الذين يعترضون على هذه الأوجه، أقول لهم: لو أن راوياً

من رواية الأحاديث - أسند حديثين إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم اتضح أنه قلب الإسناد فأسند الحديث الأول بسند لا يصح إلا للحديث الثاني وأسند الحديث الثاني بسند لا يصح إلا للحديث الأول، إذاً لتعرض لانتقاد شديد من علماء الحديث ولردوا عليه الإسناد - بل ردوا عليه الحديثين لعدم صحة السند بسبب خلط طريقين بآخر. وقصة اختبار علماء بغداد للإمام البخاري معروفة مشهورة، إذ عمدوا إلى جعل متن كل حديث إلى إسناد لا يُروى به حتى عدوا مائة حديث - فكان يقول في كل مرة يُعرض عليه الحديث: لا أعرفه، ثم صحح لهم الأسانيد بأن أسند لكل متن من المتون إسنادَه الذي ينبغي أن يُروى به، فأقرؤوا له بالحفظ ودانوا له بالفضل. أقول: إذا كان هذا هو شأن الإسناد وخطورته، وإذا كان علماء الحديث يعتنون به كل هذه العناية، أفلا يكون الإسناد في رواية كتاب الله تعالى أشد ضرورة وأعظم خطراً. فإن خلط الطرق بعضها ببعض ينسب القراءة لغير من تحملها رواية، لذلك كانت عناية العلماء بتحرير الطرق والروايات في قراءة كتاب الله من أعظم وأدق ما يُكتب في علوم القراءات. وحسبك في ذلك متن فتح الكريم ومتن عزو الطرق للإمام المتولي - رحمه الله - ومتن التحرير للشيخ محمد جابر - رحمه الله - وهي تحريرات لطرق طيبة النشر للإمام ابن الجزري.

وإني لأرجو بهذا التحرير لأوجه الشاطبية والدرة أن أكون قد أسهمت بشيء في هذا العلم العزيز حتى يتم التيسير على طلاب القراءات. لقد هالني بعض ما قرأت من تشعب الأوجه التي أخذها بعض العلماء من شروح الشاطبية وعدوها من طرقها، مثل ما ذكره من أوجه قراءة قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَأَعِدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ فعُدوا لورث أربعة وعشرين وجهًا تأتي من ضرب وَجْهَيْنِ الطول والتوسط في ﴿شَيْئًا﴾ في وَجْهَيْنِ الفتح والتقليل في ﴿الْقَرِيبِ﴾ فتكون أربعة، تضرب في وَجْهَيْنِ التقليل والفتح في ﴿الْجَارِ﴾ فتكون ثمانية، ثم تضرب في ثلاثة أوجه ﴿مَا أَتَاهُمْ﴾ وهي التوسط والطول والقصر، فتكون أربعة وعشرين وجهًا.

إن الطالب المبتدئ لا يتحمل أداء كل هذه الأوجه، كما أنها لا تؤخذ من أصل الشاطبية وهو التيسير، فالتيسير لا يحتمل إلا وجهًا واحدًا وهو التوسط في ﴿شَيْئًا﴾ مع تقليل ﴿الْقَرِيبِ﴾ وتقليل ﴿الْجَارِ﴾ والتوسط في ﴿مَا أَتَاهُمْ﴾. وباقي الأوجه صحيحة في نفسها، ولكنها لا تؤخذ من طريق الشاطبية الذي هو طريق التيسير، بل تؤخذ من طرق النشر، ناهيك عن عشرات الأوجه في ﴿الْأَسْمَاءِ﴾ موضعي يونس.

إن ما زاده الإمام الشاطبي على التيسير، لم يلزمنا به، ولا ينبغي لنا أن نلزم الطالب

المبتدئ في دراسة القراءات به، وإنما علينا أن نسلك الطريق الأصلي الذي اعتمد عليه الشاطبي في كل رواية وهو طريق التيسير، حتى إذا اتقن القراءات من طريق واحد لكل رواية، دفعنا إليه الطيبة وتحريراتها في مرحلة لاحقة، وسيكون من بينها ما زاده الشاطبي على أصله.

فإن كنت قد أصبت فيما كتبت، فليله الحمد والمِنَّة، وإن أكن أخطأت في ذلك فالتمس من يجد في كتابي خطأ أن يُصلحه وأن ينبّه عليه كما قال الإمام الشاطبي - رحمه الله - .

وإن كان خرق فادركه بفضلة من الحلم وليُصلحه من جاد مقولاً

أسأل الله تعالى أن ينفعنا بما علمنا، وأن يرشدنا إلى الحق وإلى طريق مستقيم.

وأن يباعد بيننا وبين الرياء والسمعة، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد أشرف خلق الله أجمعين.

كتبه

على محمد توفيق النحاس

المجاز بالقراءات العشر

بسم الله الرحمن الرحيم

سَنَدُ رَوَايَتِي لِلْقُرْآنِ الْعَظِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فيقول العبد الفقير إلى الله تعالى على بن محمد توفيق النحاس: هذه طرق إسناد روايتي للقرآن العظيم:

١- قرأت القرآن العظيم بالقراءات العشر المتواترة من طريق كتابي «أنيسير» و«التحبير» اللذين هما أصلا الشاطبية والدرة، وعلى الأوجه المقدمة في الأداء من طرق الكتابين على شيوخي الأستاذ عبد الرازق السيد أحمد البكري عن شيخه محمد سليم جبيل عن شيخه إبراهيم سعيد عن الشيخ محمد محمد العناني عن الشيخ حسن الجريسي عن الشيخ محمد المتولي شيخ الإقراء. وقرأ الشيخ المتولي على الشيخ أحمد الدري التهامي عن الشيخ أحمد سلمونه عن السيد إبراهيم العبيدي عن الشيخ عبد الرحمن الأجهوري عن الشيخ أبي السباح البقري عن الشيخ محمد بن القاسم البقري الكبير عن الشيخ عبد الرحمن اليمنى عن والده الشيخ شحاذه اليمنى عن الشيخ أحمد الطبلاوي عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري عن الشيخ الرضوان العقبي، وكذا عن الشيخ أبي الطاهر إبراهيم العقيلي الشهير بالنويري. وقرأ العقبي والنويري على شيخ الإسلام شمس الدين محمد بن محمد (ابن الجزري المتوفى عام ٨٣٣هـ) وأسانيده متصلة إلى القراء العشرة ومنهم إلى النبي - صلى الله عليه وسلم.

٢- كما قرأت القرآن العظيم على شيوخي عبد الرازق البكري المذكور، وقرأ هو على شيخه أحمد عبد المنعم الأشموني، وهو على العلامة الشيخ أحمد الزيات، وهو على الشيخ عبد الفتاح الهنيدى، وهو على الإمام الشيخ محمد المتولي الذي تقدم سنده.

٣- كما قرأت على شيخ الإقراء الأستاذ عامر بن السيد عثمان، عن شيخه همام قطب، عن الشيخ على سبيع عبد الرحمن، عن الشيخ حسن الجريسي، عن الإمام المتولي. كما قرأ شيوخي الأستاذ عامر المذكور على الشيخ على سبيع عبد الرحمن، عن الشيخ الجريسي، عن الشيخ محمد المتولي، وقد تقدم سنده.

٤- كما أجازنى والدى الشيخ محمد توفيق النحاس - رحمه الله - بالقرآن العظيم بسنده عن شيخه محمد بخيت المطيعى مفتى مصر فى عصره، عن أبى عبد الله بن أحمد عlish المالكى الأزهرى، عن شيخه محمد الأمير الصغير، عن والده وشيخه محمد الأمير الكبير صاحب الثبت الشهير، عن الإمام محمد الحسن السمنودى عن شيخه نور الدين على الرمىلى المالكى، عن الشيخ محمد القاسم البقرى الكبير، عن الشيخ عبدالرحمن اليمنى، عن والده الشيخ شحاذه اليمنى، عن الشيخ أحمد الطبلاوى، عن الشيخ زكريا الأنصارى، عن العلامة النويرى، عن الإمام محمد الجزرى، وهذا من أعلى الأسانيد اليوم، إذ بينى وبين ابن الجزرى ثلاثة عشر شيخًا، والله أعلم.

«فصل» التعريف بكتاب التيسير ومؤلفه

كتاب «التيسير» ألفه الإمام الحافظ أبو عمرو الداني في القراءات السبع، وضمّنه من الروايات ما اشتهر على نحو من الإيجاز بطريق واحد لكل رواية.

والإمام الداني هو: عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي مولاهم القرطبي، الإمام العَلَم، المعروف في زمانه بابن الصَّيْرَفِيِّ. سُمِّي «الداني» لنزوله بدانية بالأندلس. وُلد سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة (٧٣١هـ)، وقرأ بالروايات على أئمة أربعة، وهم شيوخه الذين أسند إليهم طرقه في التيسير:

١- خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن خاقان المصري؛ أخذ عنه الداني رواية ورش. توفي عام اثنين وأربعمائة ٤٠٢هـ.

٢- أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي، وكان من كبار المقرئين بمصر. روى عنه الداني في التيسير رواية حفص عن عاصم، ورواية خلف عن حمزة. توفي بمصر سنة تسع وتسعين وثلاثمائة ٣٩٩هـ.

٣- أبو الفتح فارس بن أحمد بن موسى بن عمران الحمصي المقرئ الضري؛ توفي بمصر سنة إحدى وأربعمائة ٤٠١هـ. روى عنه الداني روايات قالون وقتبل والسوسي وهشام وشعبة وخلاد، وقراءة الكسائي برواية أبي الحارث، ورواية الدوري.

٤- عبد العزيز بن جعفر، ويعرف بأبي القاسم الفارسي أو ابن أبي غسان؛ قرأ عليه الداني روايات البزي عن ابن كثير، والدوري عن أبي عمرو، وابن ذكوان عن ابن عامر. وتوفي عام ٤١٢هـ.

وكان أبو عمرو الداني أحد الأئمة في علوم القرآن ورواياته وتفسيره، وكان جيد الضبط والحفظ، مالكيًا، مُجَاب الدعوة. وتوفي في (دانية) عام أربع وأربعين وأربعمائة، وله مؤلفات عديدة في علوم القرآن، أشهرها كتاب التيسير^(١). ولم يكن في عصره ولا بعده من المغاربة من يضاهيه في قوة حفظه وحسن تحقيقه.

(١) له (المفردات) أيضًا، وجامع البيان. وفي الرسم كتاب (المقنع)، وهو من أشهر كتب الرسم التي يعتمد عليها، وله في نقط المصحف كتاب (المُحَكَّم).

«فصل» التعريف بالشاطبية ومؤلفها

الشاطبية هي قصيدة «جزز الأمانى ووجه التهانى» ألفها الإمام الشاطبي اختصاراً لكتاب (التيسير) للداني، وزاد عليه بعض الأوجه التي ليست من طرقه.
والإمام الشاطبي هو: أبو محمد وأبو القاسم - القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي، ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة ٥٣٨هـ، بشاطبية بالأندلس، وأتقن القراءات بالمغرب، ثم استوطن مصر، فألف قصيدته الشهيرة «حرز الأمانى»، كما ألف «عقيلة أتراب القصائد» في الرسم، وأبدع فيهما وأوجز. ولقد انتهت إليه رئاسة الإقراء بمصر، وذاع صيته بعد أن أصبح علامة منقطع النظر، وكان موصوفاً بالعبادة والزهد. وتوفي عام (٥٩٠هـ) تسعين وخمسمائة هجرية، ودفن بجوار جبل المقطم بالقاهرة.

«فصل» التعريف «بتحبير التيسير» و «المدة» ومؤلفهما

• «تحبير التيسير» ألفه المحقق ابن الجزري، زاد فيه على التيسير قراءات الأئمة أبي جعفر ويعقوب وخلف من طريق واحد لكل رواية، فكان متمماً للقراءات العشر. ثم اختصر التحبير في قصيدته «الدرة المضية» على وزن الشاطبية وزونها. والإمام ابن الجزري هو شيخ المقرئين وإمام المحققين، أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري. ولد بدمشق عام واحد وخمسين وسبعمائة ٧٥١هـ، ورحل في طلب القراءات إلى المدينة ومصر، وجمع ما صح عنده من القراءات في مؤلفه الفريد «النشر في القراءات العشر» من زهاء ألف طريق صحيح. ألفه بالمدينة في أخريات حياته، ثم ذهب إلى شيراز فتوفي بها عام ثلاثة وثلاثين وثمانمائة ٨٣٣هـ، ودفن بدار القرآن التي أنشأها بعد أن ترك ثروة ضخمة في تحقيق القراءات والروايات والطرق وعلوم القرآن والحديث، وهو الذي يطلق عليه (المحقق) في أشهر كتب القراءات من بعده.
وقد روى المحقق ابن الجزري عن القراء الثلاثة في التحبير بسند متصل لكل رواية، ففي رواية ابن وردان: اختار طريق الشطوي عن ابن هارون، وهو من كتابي «الموضح» و«المفتاح» لابن خيرون العطار. وفي رواية ابن جاز: قرأ بها من «المستنير» من طريق ابن سوار عن الشرمقاني. وفي رواية رويس عن يعقوب: قرأ بها من «الإرشاد» لأبي العز من طريق الواسطي عن الحمامي. وفي رواية روح عن يعقوب: من «المستنير» لابن سوار بطريق المسافر بن أبي الطيب. وفي رواية إسحاق عن خلف: قرأ بها من «كفاية» سبط الخياط عن السوسنجردى. وفي رواية إدريس: من طريق المطوعي من كتاب «المبهج» لسبط الخياط، ومن طريق القطيعي من «الكفاية» في القراءات الست.

«فصل»

نهج الكتاب

في اختيار الوجه الراجح في الأداء

مداونا في اختيار الوجه الراجح في الأداء فيما ورد فيه الخلاف على تتبع السند الذي قرأ به الداني على شيخه في الطريق الذي أسنده في تلك الرواية في التيسير، وكذا سند ابن الجزري في الطريق المسندة في التحبير. وبيننا الموضع التي خرج فيها كل من الداني وابن الجزري عن طريقيهما، وكذا ما زاده أو خرج به الشاطبي عن طريق التيسير ثم نرد الرواية إلى أصلها.

فمداونا تتبع السند وعدم الخروج عنه. ونستثنى من ذلك إذا كان الناقل منفرداً بهذه الرواية دون سائر الناس، فتعتمد برواية الجمهور، فمثلاً نقل الشطوي عن ابن هارون في الطريق المسندة في التحبير في رواية ابن وردان: «لَا يُخْرِجُ إِلَّا نَكَدًا» بضم الياء وكسر الراء. وكذلك انفرد في التوبة بقراءة: «سَقَاةُ الْحَاجِّ وَغَمَوَةُ الْمَسْجِدِ» بضم السين وحذف الياء من (سقاية)، وكذا فتح العين وحذف الألف من (عمارة). وهذا الطريق وإن كان طريق التحبير الذي أسنده ابن الجزري فيه، إلا أنه انفردة خالف فيها سائر الناس، لذا لم يذكره في «الطَّيِّبَةِ» ولم يعول عليه، فلم نعتبره راجحاً في الأداء، وإنما اعتبرنا رواية الجمهور: (سقاية) و(عمارة) في التوبة، و(لَا يُخْرِجُ) بفتح الياء وضم الراء في سورة الأعراف.

«فصل»

تعريف الخلاف الواجب والخلاف الجائز

اعلم أن ما نُسب إلى الإمام فهو قراءة، وما نُسب إلى الآخذين عنه ولو بواسطة فهو رواية. وما نُسب إلى من أخذ عن الرواة فهو طريق وإن سَفَلَ. والواجب على القارئ أن يتحرى الطريق الذى يقرأ به عن الراوى عن الإمام، ولا يجوز له خلطُ طريقٍ بآخر، فلو أخل بذلك كان قد أخل بالنقل الصحيح، وهذا يُعرف بالخلاف الواجب.

مثال ذلك: رواية قالون ﴿لَأَقْبَلَ لَكَ﴾ بمريم بالهمز أو بالياء، فالياء من طريق الحلوانى، ولغير أبى الفتح الذى روى الهمز من طريق أبى نشيط. فمَن قرأ بطريق التيسير يلتزم طريق أبى الفتح عن أبى نشيط، وهو الهمز فى ﴿لَأَقْبَلَ لَكَ﴾، ولا تجوز له القراءة بالياء، لأن أبا الفتح رواها بالهمز عن أبى نشيط، ولو فعل ذلك لخلط أحد الطريقين بالآخر^(١).

أما خلاف الأوجه الذى يختار فيه القارئ، كالوقف على عارض السكون بالطول أو التوسط أو القصر ونحوه، فهو خلاف جائز، ولا حرج على القارئ أن يأتى بأى من تلك الأوجه على سبيل التخيير.

(١) (التيسير) لأبى عمرو الداني ص ١٤٨، ط. دار الكتاب العربى. و(النشر) ج ٢، ص ٣١٧. و(المفردات) ص ٤٢، ط. دار القرآن.

«فصل»

بيان الإسناد إلى القراء السبعة من «التيسير»

بقراءة الصائغ على شيوخه

وهو الإسناد الذي تأخذ به في مواضع الخلاف

١- قراءة نافع: قرأ برواية قالون على شيخه أبي الفتح فارس عن عبد الباقي بن الحسن عن إبراهيم بن عمر عن ابن بُوَيَّان عن ابن الأشعث عن أبي نشيط عن قالون. وقرأ برواية ورش على خلف بن إبراهيم الخاقاني عن أبي جعفر أحمد بن أسامة التجيبي عن إسماعيل النحاس عن أبي يعقوب الأزرق عن ورش.

٢- قراءة ابن كثير: قرأ برواية البزى على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزى. وقرأ برواية قنبل على أبي الفتح فارس بن أحمد عن عبد الله بن الحسين عن ابن مجاهد عن قنبل.

٣- قراءة أبي عمرو: قرأ برواية الدوري على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسي عن أبي طاهر عبد الواحد بن عمر عن ابن مجاهد عن أبي الزَّعْرَاء عن الدوري. ومن رواية السوسى، قرأ بها على أبي الفتح فارس بن أحمد عن عبد الله بن الحسين عن أبي عمران موسى بن جرير عن السوسى^(١).

٤- قراءة ابن عامر: قرأ برواية هشام على أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين عن ابن عُبْدَانَ عن الحلواني عن هشام. ومن رواية ابن ذكوان قرأ بها على الفارسي عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان.

٥- قراءة عاصم: من رواية شعبة قرأ بها على فارس بن أحمد عن عبد الباقي بن الحسن عن إبراهيم بن عبد الرحمن عن يوسف بن يعقوب الواسطي عن شعيب الصريفي عن يحيى بن آدم عن شعبة^(٢). ومن رواية حفص قرأ بها على أبي الحسن طاهر بن

(١) وذكر فيها أنه قرأ على شيخه أبي الفتح بإظهار الأول من المثليين والمتقاربين وبإدغامه، فدل ذلك على صحة الوجهين عن السوسى، الإدغام أو الإظهار.

غلبون، وقرأ ابن غلبون على محمد بن صالح الهاشمي عن الأشناني عن عبيد بن الصباح عن حفص.

٦- قراءة حمزة: قرأ برواية خلف على أبي الحسن طاهر بن غلبون عن الجرتكي عن ابن بويان عن إدريس بن عبد الكريم (قبل أن يُقَرَّءَ باختیار خلف) عن خلف. ومن رواية خلاد، قرأ بها على أبي الفتح فارس عن عبد الله بن الحسين عن ابن شنبوذ عن ابن شاذان عن خلاد.

٧- قراءة الكسائي: من رواية أبي الحارث قرأ بها على أبي الفتح فارس بن أحمد عن عبد الباقي بن الحسن عن زيد بن علي عن أحمد البطي عن محمد بن يحيى المعروف بالكسائي الصغير عن أبي الحارث.

ومن رواية الدوري قرأ بها على أبي الفتح فارس عن عبد الباقي بن الحسن عن ابن الجُنْدَى المؤصِّلِي عن جعفر بن محمد عن الدوري^(١).

(١) وذكر طريقاً آخر، عن فارس بن أحمد عن عبد الله بن الحسين عن أحمد بن يوسف القافلاتي عن الصريفتي عن يحيى بن آدم عن أبي بكر (شعبة) عن عاصم.

(٢) انظر الإسناد المتقدم في كتاب التيسير للإمام أبي عمرو الداني. ط دار الكتاب العربي، من ص ١٠ إلى ص ١٦.

«فصل»

بيان الإسناد في تحبير التيسير بقراءة ابن الجزري على شيوته وهو الإسناد الذي نأخذ به في مواضع الخلاف

١- قراءة أبي جعفر: قرأ بها من رواية ابن وردان على أبي عبد الله النحوي عن محمد بن أحمد بن عبد الخالق المصري على الكمال إبراهيم التميمي على أبي اليمن الكندي عن ابن خيرون العطار البغدادي عن عبد السيد بن عتاب عن أبي طاهر الحلبي عن أبي الفرج الشطوي عن أبي بكر بن هارون عن الفضل بن شاذان عن الحلواني عن قالون عن ابن وردان.

ومن رواية ابن جمار قرأ بها على أبي عبد الله محمد الحنفي عن محمد الصائغ عن أبي إسحاق بن فارس عن أبي اليمن عن سبط الخياط عن أبي طاهر بن سوار عن الحسن بن أبي الفضل الشرمقاني عن أبي بكر الأصفهاني عن الخرقى عن محمد بن جعفر الأشناني عن ابن شاذان عن أبي سهل الطيَّان عن أبي عمران البزاز عن ابن رزين عن الهاشمي عن إسماعيل بن جعفر عن ابن جمار. وهي في كتاب الموضح لابن خيرون في رواية ابن وردان، وفي المستنير لابن سوار في رواية ابن جمار.

٢- قراءة يعقوب: قرأ برواية رويس على عبد الرحمن البغدادي عن محمد بن أحمد المصري عن إبراهيم بن أحمد الإسكندري عن زيد بن الحسن عن عبد الله بن علي البغدادي عن أبي العز القلانسي عن الواسطي عن الحمامي عن النخاس عن الثمار عن رويس. وقرأ برواية روح على محمد بن أحمد عن أبي عبد الله الصائغ عن أبي إسحاق الدمشقي عن زيد بن الحسن عن محمد بن علي عن أبي طاهر بن سوار عن أبي القاسم المسافر بن أبي الطيب البصري عن ابن خشنام عن أبي العباس التيمي عن ابن وهب عن روح. وهي في الإرشاد لأبي العز في رواية زُوَيْس وفي المستنير لابن سوار في رواية روح.

٣- قراءة خلف العاشر من رواية إسحاق: قرأ بها على أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن عبد الخالق المصري عن الكمال بن فارس عن زيد بن الحسن عن هبة الله أحمد بن الطبري عن أبي بكر الخياط عن أبي الحسين السوسنجردى عن أبي عمر الطوسي عن إسحاق

الوراق عن خلف. ومن رواية إدريس قرأ بها على عبد الرحمن الواسطي عن محمد بن عبد الخالق المعدل عن إبراهيم بن أحمد عن أبي اليمن عن أبي محمد سبط الخياط، وقرأ بها على الإمامين الجليلين؛ الشريف عبد القاهر العباسي وأبي المعالي ثابت البقال. وقرأ عبد القاهر على المطوع، وقرأ أبو المعالي على القاضي أبي العلاء الواسطي. وقرأ الواسطي بها من الكتاب على القطيعي. وقرأ كل من المطوع، والقطيعي، على إدريس عن خلف^(١). وهي في المبهج من طريق المطوع، وفي كفاية السبط من طريق القطيعي.

(١) انظر الإسناد المتقدم في كتاب تحرير التيسير للإمام ابن الجزري ط. دار الكتب العربية لبنان من ص ٢٢ إلى ص ٢٧.

«الباب الأول» بيان الخلاف عن الرواية في مسائل الأصول، والراجح منها في الأداء

«فصل» في الاستعاذة، وفيها مسائل

١- ذكر الداني في التيسير أن المستعمل عند الحذاق من أهل الأداء في لفظها هو «واعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، دون غيره؛ لموافقة الكتاب والسنة، ثم قال: «وبذلك قرأت وبذلك أخذ». وقال المحقق في النشر: «إن دعوى الإجماع على هذا اللفظ دون غيره مشككة، والظاهر أنه المختار؛ فقد ورد هذا اللفظ والزيادة عليه والنقص». ثم قال: «ولا ينبغي أن يُعدل عما ورد عن السلف الصالح، فإنما نحن مُتَّبِعُونَ لا مُبْتَدِعُونَ». وقال الجعبري في شرح الشاطبية عند قوله:

..... وَإِنْ تَزِدْ لِرَبِّكَ تَنْزِيهَا فَلَسْتَ بِجَاهِلٍ

«هذه الزيادة وإن أطلقها فهي مقيدة بالرواية». ونقول: إنه مع ثبوت الزيادة على تلك الصيغة، فالأولى الاقتصار على لفظها الوارد في سورة النحل؛ إذ بها قرأ الداني ورجحها، فهو الوجه المقدم في الأداء^(١).

٢- ذكر الداني أنه لا يعلم خلافاً بين أهل الأداء في الجهر بالإستعاذة؛ إلا ما رواه عن حمزة أنه كان يجهر بها أول القرآن ويخفيها بعد ذلك من رواية خلف عن سليم عن حمزة. وذكر أن خلافاً كان يميز الجهر والإخفاء جميعاً، ومن يتتبع رواية الإخفاء عن حمزة يجد أنها في النشر من رواية أبي العباس المهدوي والخزعي عن الحلواني، ورواية إبراهيم بن زري عن سليم، ورواية محمد بن لاحق عن سليم. وكل هذه الطرق وغيرها ممن نُقِلَ عنهم الإخفاء في التَعَوُّذ في قراءة حمزة، ليست من طرق التيسير. كذلك ذكر الداني أن رواية الإخفاء أيضاً وردت عن إسحاق المسيبي عن نافع، وليست من طرق التيسير أيضاً. لذلك فالأولى والأرجح في الأداء: الجهر بالتَعَوُّذ لجميع القراء بما فيهم نافع وحمزة. وقد أشار الشاطبي إلى ضعف رواية الإخفاء، بقوله:

☆ وإخفاؤه فصل أباهُ وَعَائِنَا ☆^(٢)

(١) النشر ج١ ص ٢٤٣. التيسير ج١ ص ١٦ - ١٧. (٢) النشر ج١ ص ٢٥٢ - ٢٥٣. التيسير ص ١٧.

٣- ذكر المحقق في النشر أنه لا بدّ من تقييد الجهر، فيستحبّ الإخفاء إذا كان القارئ يقرأ سرّاً أو كان خالياً، سواء قرأ سرّاً أو جهراً، أو كان في الصلاة، أو وسط جماعة يتدارسون القرآن ولم يكن هو المبتدئ بالقراءة. وفيما عدا ذلك يُستحبّ الجهر بالتعوّذ، وعليه جرى العمل بين أهل الأداء^(١).

٤- قال في النشر: «ظاهر كلام الداني - رحمه الله - وَضَلُ الاستعاذة بالبسملة ونقل قول ابن الباذش. (وأما في مذهب من لم يُسمّ؛ فالأشبه عندي أن يسكت عليها ولا يصلها بشيء من القرآن، ويجوز وصلها)^(٢) وحقق ذلك صاحب «غيث النفع»، فأفاد أنه لا يجوز الوصل إذا بدأ بلا بسملة، بنحو قوله تعالى: ﴿اللّٰهُ الَّذِي خَلَقَ﴾، لما في ذلك من البشاعة من وصل الرجيم باسم الله العظيم، وهو قولٌ وجيه. والله أعلم^(٣).

(١) النشر جا ص ٢٥٤.

(٢) (النشر) جا ص ٢٥٧.

(٣) (غيث النفع) ص ٢٥ يهامش شرح ابن القاصح، ط. الحلبي.

«فصل»

في البسمة، وفيها مسائل

١- اختار الداني في مذهب ورش وأبى عمرو السكت بين السورتين، وكذا في مذهب ابن عامر أيضاً. وروى عن ابن مجاهد أنه كان يرى السكت والوصل لهم بلا بسملة. وقد أخذ شراح الشاطبية من قول الشاطبي رحمه الله:

..... وصل واشكثن (كُلُّ) (جلاياه) (خَصْلا)

ولا نص كلاً حُب وجه ذكرته وفيها خلاف (جيدة) واضح الطل

أخذوا بالأوجه الثلاثة لهم: السكت والوصل بلا بسملة. ثم وجه البسملة بين السورتين على أن الجيم ليست رمزاً من (جيدة)، ومن اعتبرها رمزاً لورش أخذ له بالأوجه الثلاثة المذكورة، وأخذ بوجهي السكت والوصل لأبى عمرو وابن عامر. وعند التحقيق نجد أنه ينبغي أن لا يؤخذ لورش بغير السكت من طريق التيسير، إذ نص عليه فيه. وبه قرأ الداني على جميع شيوخه في رواية ورش، كما جاء في النشر^(١).

أما السوسى فلا يؤخذ له من التيسير بغير السكت أيضاً فيه قرأ الداني على أبى الفتح، وهو شيخه الذى نقل عنه رواية السوسى عن أبى عمرو في التيسير^(٢).

أما الدورى فينبغى أن يؤخذ له بالوصل بين السورتين بلا بسملة، لأن الداني قرأ بذلك على شيخه الفارسى عن أبى طاهر، وهو طريقه المسندة في التيسير عن الدورى^(٣). وإذا كان الداني قد خيّر في كتابه «المفردات» بين الوصل والسكت، فإن الخلاف مؤزّع كما علمت من قراءته للسوسى بالسكت، وقراءته للدورى بالوصل.

وأما ابن عامر فقد ذكر المحقق في النشر أنه لا يؤخذ له بغير السكت من التيسير. وفي ذلك نظر، لأن الداني ذكر في المفردات البسملة بين السورتين لابن عامر من قراءته على أبى الفتح والفارسى، وقد قرأ على الأول برواية هشام، وعلى الثانى برواية ابن ذكوان. وقد ذكره أيضاً المحقق نفسه في تحبير التيسير^(٤)، فقال: (إن هذا من المواضع التى خرج بها عن

(١) (التيسير) ص ١٨، و(النشر) ج ١ ص ٢٦١. (٢) (النشر) ج ١ ص ٢٦٠ - ٢٦١، (المفردات) ص ١٢١.

(٣) (تحبير التيسير) ص ٣٩، ط. دار الكتب العلمية، لبنان. هذا وإذا كان الداني قد خيّر بين البسملة وعدمها لابن عامر في التيسير، فإن سند قراءته على مشايخه في الروايتين عن ابن عامر يقتضى البسملة «النشر» ج ١ ص ٢٦٠ وقد ذكر ذلك في (جامع البيان). (مخطوط بدار الكتب المصرية رقم الميكروفيلم ٤٦٧٦) - المفردات ص ١٨١ - مخطوط بدار الكتب ميكروفيلم (٢٩٥٤).

طريق الكتاب). أى أن اختيار الداني السكتَ عن ابن عامر مع كونه قد قرأ له بالبسملة على شيخيه من الروایتين - خروجُ منه عن طريقه المسندة في التيسير عن كلٍّ منهما - فالأولى والراجح في الأداء أن يؤخذ لابن عامر بالبسملة بين السورتين من الروایتين جميعاً. ٢- وأما يعقوب، فاختار له المحقق في تحبير التيسير السكتَ، ولم يذكر غيره، إلا أنه سكت في الدرّة عن ذكر يعقوب، فأوهم ذلك أن له من الأوجه مثل ما لأبى عمرو، وهى الثلاثة التى تؤخذ من شروح الشاطبية. غير أنه ذكر في النشر أن صاحب «الكفاية والإرشاد» وهو أبو العز، وصاحب «المستنير» وهو ابن سوار قد قطعاً ليعقوب بالسكت (١)، ولما كانت رواية رويس المسندة في التحبير من طريق أبى العز، قرأ بها على الواسطى، ورواية روح قرأ بها ابن سوار على أبى القاسم المسافر بن أبى الطيب، فينبغى أن يقرأ ليعقوب من الروایتين بالسكت بين السورتين بلا بسملة، وهو الراجح في الأداء من طريق التحبير. ومما سبق فإنه يؤخذ بالسكت لكل من ورش والسوسى ويعقوب، ويؤخذ بالوصل لدورى أبى عمرو مثل حمزة، ويؤخذ بالبسملة لابن عامر من الروایتين، وهذا هو الذى يؤخذ من قراءة الداني بسنده عن ورش وأبى عمرو وابن عامر ومن قراءة صاحب الدرّة المسندة في التحبير عن يعقوب.

٣- أما ذكرُ التسمية بين المذثر والقيامة، وبين الانفطار والتطيف (المطففين)، وبين الفجر والبلد، وبين العصر والهمزة، في مذهب من سكت، وذكر السكت في مذهب من وصل في غيرها من السور، فهو استحباب من الشيوخ كما قال الداني، وليس في ذلك أثر مروي كما صرح بذلك الداني في التيسير وفي المفردات في أكثر من موضع. وذكر في المفردات أنه قرأ في مذهب ورش بالتسمية بين السور المذكورة على ابن خاقان، إلا أن لفظه يدل على أن ذلك من قراءة ابن خاقان لا من روايته. وقد قيل في استحباب الفصل بين هذه السور، أن ذلك لِمَا في الوصل من البشاعة من وصل المغفرة ب (لا)، ولفظ الجلالة ب (ويل). وردّه في «غيث النفع» بقوله: (ما ذكره الأولون من البشاعة غير مُسلم، وقد وقع في القرآن العظيم كثيرٌ منه كقوله: ﴿القيوم لا تأخذه﴾، ﴿العظيم لا إكراه﴾، ﴿الحسين ويل يومئذ﴾، وليس بذلك بشاعة ولا سماجة إذا استوفى القارئ الكلام). ثم قال: «فإن البشاعة التى قرأ منها من فصل بالبسملة للسكت في غيرها، وقع في

(١) (النشر) ج١، ص ٢٦٠-٢٦١.

مثلها - بل قيما هو أبشع منها -، إذ لا يخفى على ذى لب أن (الرحيم ويل) أبشع من الصبر ويل.

فالأولى والراجع في الأداء عدم التفرقة بين هذه السور وبين غيرها، قال في النشر: (وهو اختيار الداني). وبذلك نأخذ ^(١).

٤- أجمع القراء العشرة، سواء منهم من وصل السورة بالسورة بغير بسملة، أو سكت بينهما بلا بسملة، أو سمى بينهما - على الإتيان بالبسملة عند الابتداء بأول كل سورة، سواء كان الابتداء عن قطع، أى ترك للقراءة رأساً، أو عن وقف على السورة السابقة، أى بنية استئناف القراءة.

وذكر المحقق في النشر أن من أسقط البسملة يَغْدُّها أشبه بهمزة الوصل، تُسْقَطُ في الوصل، وتُثَبَّتُ في الابتداء، فكان لا بد من الإتيان بها في الابتداء، لئلا يخالف رسم المصحف. أمّا في سورة براءة فلا يجوز بدؤها بالبسملة، للإجماع على حذفها من أولها رواية ورسماء لنزولها بالسيف، أو على أنها مع الأنفال سورة واحدة ^(٢).
- وقال الشاطبي - رحمه الله -.

ولا بد منها في ابتدائك سورة سواها وفي الأجزاء خيراً من تلا

٥- يجوز الابتداء بأواسط السور مطلقاً - سوى براءة - بالبسملة وعدمها. ونقل المحقق في النشر قول الداني في جامع (وبغير تسمية ابتدأت الأجزاء على شيوخه الذين قرأت عليهم في مذهب الكل، وهو الذى اختار، ولا أمنع التسمية). لذا نختار عدم البسملة وسط السورة عند البدء بالأجزاء، لأنها قراءة الداني على شيوخه الذين نقل عنهم طُرُقهم. وهو وإن كان خيراً في التيسير، إلا أن تصريحه في جامع البيان بالقراءة على شيوخه بغير تسمية في أجزاء السور، يدل على أنه المقدم في الأداء من طُرُقهِ عن القراء السبعة ^(٣).
أما أبو جعفر ويعقوب وخلف العاشر، فظاهر النشر يدل على أن ابن الجزرى يُجَوِّزُ لهم البسملة وعدمها في الأجزاء. وقد ذكر أن اختيار البسملة مذهب جمهور العراقيين. وعنهم أسند رواية التحبير عن كل منهم، إلا أن العمل على التخيير لهم حسب ظاهر النشر. والله أعلم.

(١) (النشر) ج١، ص ٢٦١، (التيسير) ص ١٨، (غيث النفع) ص ٣٧٧.

(٢) (النشر) ج١، ص ٢٦٣. (٣) (النشر) ج١، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

«فصل» فَنُكِرَ الْخِلَافُ فِي صَلَاةِ مِيمِ الْجَمْعِ عَنْ قَالُونِ

نَصُّ الدَّائِي فِي التَّيْسِيرِ عَلَى الْخِلَافِ لِقَالُونِ فِي صَلَاةِ مِيمِ الْجَمْعِ بِالْوَاوِ، أَوْ إِسْكَانِهَا حَالًا وَصَلَاهَا بِمَا بَعْدَهَا، فَالْأَخْذُونَ بِطَرِيقِ التَّيْسِيرِ وَالشَّاطِطِيَّةِ لَهُمُ الصَّلَاةُ وَلَهُمُ الْإِسْكَانُ، عَمَلًا بِقَوْلِ الشَّاطِطِيِّ،

☆ وَقَالُونُ بِتَخْيِيرِهِ جَلًّا ☆

غَيْرَ أَنَّ الْمُتَتَّبِعَ لَطَرِيقِ الْإِسْكَانِ عِنْدَ الدَّائِي مِنْ كُتُبِهِ، يَجِدُ أَنَّهُ قَدْ قَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مِنْ طَرِيقِ الْقَزَّازِ عَنْ ابْنِ الْأَشْعَثِ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ. كَمَا قَرَأَ الدَّائِي بِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ وَلَكِنْ مِنْ طَرِيقِ الْحُلَوَانِيِّ، وَلَيْسَ مِنْ طَرِيقِ التَّيْسِيرِ، إِذْ إِنَّ طَرِيقَهُ فِيهِ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ بُوَيَّانٍ عَنْ ابْنِ الْأَشْعَثِ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الصَّلَاةُ بِالْوَاوِ. وَذَكَرَ فِي الْمَفْرَدَاتِ أَنَّ فَارِسَ بْنِ أَحْمَدَ أَقْرَأَهُ بِالصَّلَاةِ عَنْ قَالُونِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ. فَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ الرَّاجِحُ فِي الْأَدَاءِ مِنْ طَرِيقِ التَّيْسِيرِ عَنْهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

(١) (النشر) جاء، ص ٢٧٣ - (التيسير) ص ١٩ - (المفردات) ص ٣٢. - فريدة الدهر للشيخ محمد إبراهيم سالم، الجزء الأول ص ٢٧.

«فصل»

الإدغام الكبير، وفيه مسائل:

١- يُفهم من إطلاق الداني في «التيسير» للإدغام الكبير في مذهب أبي عمرو أنه من الروايتين. والصحيح أنه من رواية السوسى فقط من طريق التيسير، لأنه ذكر في إسناد قراءة أبي عمرو أنه قرأ بالإدغام في رواية السوسى فقط. وقد أطلق الشاطبى في قصيدته الإدغام عن أبي عمرو ولم يُصرِّح بخلافه. غير أنه صرَّح في باب الهمز المفرد بتخصيصه إبدال الهمز للسوسى، والقاعدة أن الإدغام يكون مع الإبدال، والإظهار يكون مع التحقيق. وبذلك يُؤخذ للسوسى بالإبدال للهمز مع الإدغام الكبير، ويُؤخذ للدورى بالتحقيق في الهمز مع إظهار الحروف، وهما الوجهان اللذان في الشاطبية.

٢- المفهوم من «التيسير» ثلاثة أوجه، الإبدال مع الإدغام، من قوله: (إذا قرأ بالإدغام لم يهزم)، والإظهار مع الهمز من ضده (أى إذا لم يدغم همز)، والإبدال مع الإظهار، من قوله: (إذا أدرج القراءة - أى ولم يدغم - لا يهزم). فتحرَّرَ لأبى عمرو من التيسير ثلاثة أوجه:

أ - الإدغام الكبير مع إبدال الهمز للسوسى.

ب- الإظهار مع إبدال الهمز للسوسى أيضاً.

ج- الإظهار مع تحقيق الهمز للدورى.

وقد أهمل الشاطبى الوجه الثانى - وهو الإظهار مع إبدال الهمز للسوسى - فنقص وجهاً عن التيسير، والأولى أن يُؤخذ لأبى عمرو بالأوجه الثلاثة المذكورة، إذ صرَّح الداني في التيسير أنه قرأ على فارس بن أحمد في رواية السوسى بإظهار الأول من المثلين والمتقاربين وإدغامه. وصرَّح في كتاب المفردات بتخصيص السوسى بوجه الإظهار مع الإبدال، ولم يذكر وجه الإدغام مع الإبدال عنه رغم شهرته، وقال: (وإنما لم نذكره هنا، لأن الطالبين لمذهبه قلما يقرءون به، لصعوبته وتشابهه، فلا يضبطه إلا مَنْ تفرَّس في القراءة وتعمَّق في العربية)^(١).

(١) (التيسير) ص ١٢، (النشر) ج ١، ص ٢٧٦، (المفردات) ص ١٦٧، قال الإمام المتولى في كتابه (عزو الطرق)،

ونصَّ في التيسير أن ابن العلا أدغم بالخلال حيث أبدل

٣- رَوَى الوجهان، الإظهار والإدغام عن السوسى فى كلِّ موضع حُذِف فيه حرف العلة من أجل الجزم وهو ﴿ومن يبتغ غير﴾، ﴿يجل لكم﴾، ﴿وان يك كاذباً﴾ والوجهان جيّدان جائزان لمن يأخذ بطريق التيسير. وقرأ بهما الداني^(١).

٤- روى الداني إدغام ﴿آل لوط﴾ فى مواضعه، وحكى عن ابن مجاهد الإظهار. إلا أنه صرّح بأنه قرأ على شيوخه بالإدغام. وذكره المحقق فى النشر، فالأولى إدغامه لمن يقرأ للسوسى بالإدغام من التيسير^(٢).

٥- روى الداني فى التيسير إدغام (هو) المضموم هاؤه فى الواو بعدها نحو ﴿هو والملائكة﴾ وحكى عن ابن مجاهد الإظهار، وصرّح بأنه قرأ فيه بالإدغام، ورجحه، إذ لا فرق بين إدغام نحو ﴿ياتى يوم﴾ المجمع على إدغامه، قال فى النشر: «وهى رواية ابن جرير عن السوسى». أى طريق التيسير. فالأولى إدغام هذا الفصل لمن يقرأ للسوسى بالإدغام الكبير. هذا ولا خلاف بينهم إذا سكنت الهاء من نحو ﴿فهنّ ولبهن﴾ فى إدغامه لمن يقرأ بالإدغام للسوسى^(٢).

٦- ﴿اللائى ينسن﴾ (بالطلاق) ذهب الداني إلى إظهاره وجهاً واحداً على مذهب أبى عمرو، لأن أصلها (اللائى) بياء ساكنة بعد الهمز، فحذفت الياء تخفيفاً فصارت (اللاء) كقراءة قالون ومن معه، ثم أبدلت ياء ساكنة بعد الهمز على غير قياس (اللائى)، فالقياس أن تُسهّل بين بين. وهذا معنى قول الداني فى التيسير أن البدلَ عارض، فلم يُجَوِّز إدغامها، وعُضِد ذلك بما لحق الكلمة من الإعلال، فلو أدغمت لاجتمع فى ذلك ثلاث إعلالات^(٣).

وأما طريق التيسير فيها، فقد رواها الداني عن أبى عمرو والبرزى بياء ساكنة، وزاد الشاطبي وجه تسهيل الهمزة بدلاً من الياء الساكنة. هذا فى الوصل. أما فى الوقف فبالياء الساكنة مع المد المشبع قبلها، ويجوز لمن سهّل الهمزة الوقف بتسهيلها بالروم مع المد أو القصر قبلها.

إلا أن الداني قد صرّح فى (المفردات) أنه قرأ على أبى الفتح بتسهيل الهمزة، وقرأ بإبدالها ياء على الفارسي، فمن ذلك نأخذ أن الوجه الراجح فى الأداء تسهيل الهمزة وصلّاً

(١) (التيسير) ص (٢١ - ٢٢) - (النشر) ج١، ص ٢٨١ - ٢٨٢.

(٢) (النشر) ج١، ص ٢٨٥ - (التيسير) ص ٢٢.

للسوسى، وإبدالها ياءً ساكنة للدورى، وكذا للبرى، وعلى وجه إظهار الياء الساكنة وصلأً لابد من سكتة لطيفة عليها، وهو الراجح فى الأداء. ورجح بعضهم الإدغام، وجعلوه من باب الإدغام الصغير، لأن الياء الأولى ساكنة والثانية متحركة. وهو اختيار أبى شامة^(١). فالحاصل أن الراجح فى الأداء هو تسهيل الهمزة وصلأً للسوسى، وإبدالها ياءً ساكنة للبرى ودورى أبى عمرو، وذلك فى سورة الأحزاب وسورة الطلاق، ويزاد السكت على ياء (اللائى يئسن) بالطلاق وصلأً للدورى والبرى مع المد المشبع.

٧- ﴿طلقن﴾ بالتحريم، ذكر الخلاف فيه صاحب التيسير وقال إنه قرأه بالإدغام. قال، أخذ ابن مجاهد بالإظهار. واختار الإدغام لأنه اجتمع فيه ثقل الجمع وثقل التأنيث، فالأخذ للسوسى بالإدغام أولى فى الأداء فى هذا الحرف. قال الشاطبى، (قل أحق)^(٢).

٨- ﴿الزاس شيباً﴾ ذكر الخلاف فيه صاحب التيسير وقال إنه قرأه بالإدغام فهو المقدم فى الأداء، لأن رواية الإظهار عن السوسى فيه من طريق ابن حبش وليست طريق التيسير^(٣).

٩- ﴿جئت شيباً﴾ قرأه الداني بالإظهار، لأنه منقوص العين كما نص عليه فى التيسير، إلا أنه ذكر أن أبا الفتح قرأه إياه بالإدغام لقوة الكسر. وحيث أن قراءة الداني المتصلة السند للسوسى من قراءته على أبى الفتح، فإن الوجه الراجح هو الإدغام^(٤).

١٠- يروى عن السوسى فى إدغام التاء وجهان فى ﴿ءات ذا القربى﴾. و﴿ءاتوا الزكوة نم﴾ و﴿حمّلوا التوزة نم﴾. و﴿ولتات طائفة﴾ - قال الداني، (وقرأته بالوجهين) وبهما نأخذ، أى الإدغام والإظهار^(٥).

١١- فإذا كان الحرف المدغم قبله ساكنٌ صحيح قالوا إن الإدغام عسير، فمال أكثر المتأخرين إلى الإخفاء بمعنى اختلاس الحركة وهو الرّؤم فى نحو ﴿خذ العفو وأمر﴾ ومن بعد ظلمه ﴿المهد صيباً﴾ ﴿العلم مالك﴾ ﴿الخذ جزاء﴾، قال المحقق فى النشر، (فكان الآخذون بالإدغام الصحيح فيه قليلون) ثم قال، (والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء

(١) (النشر) ج١، ص ٤٠٤ - ٤٠٥ - (المفردات) ص ١٥٤.

(٢) (التيسير) ص ٢٢ - ٢٦ - (النشر) ج١، ص ٢٨٦.

(٣) (النشر) ج١، ص ٢٩٢.

(٤) (النشر) ج١، ص ٢٨٨.

(٥) (التيسير) ص ٢٢ - ٢٦ - (النشر) ج١، ص ٢٨٧، ٢٨٨.

الأئمة من أهل الأداء)، لذلك نأخذ بالإدغام الصحيح لأنه الأولى والمقدم في الأداء^(١). بقى بعد ذلك قول الشاطبي - رحمه الله -

وإدغام حرف قبله صح ساكن عسير وبالإخفاء طبق مفصلاً
وقد رده في غيث النفع عند قوله تعالى: ﴿شهر ومضان﴾ فقال: (الإدغام هو الحق الذي لا مربة فيه) وزججه على الإخفاء فقال: «الجمع بين الساكنين جائز لورود الأدلة القاطعة بذلك، فما من قارئ من القراء السبعة إلا وقراً به في بعض المواضع، وورد عن النبي ﷺ: «نغماً (بإسكان العين) المال الصالح للرجل الصالح»^(٢).

ونقل صاحب (إتحاف فضلاء البشر) قول ابن الحاجب في الرد على النحويين: (فليس قولهم بحجة إلا عند الإجماع، ومن القراء جماعة من أكابر النحويين، فلا يكون إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم).

ثم قال: (وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى لأنهم ناقلوها عن من ثبتت عصمته عن الغلط في مثله، ولأن القراءة ثبتت متواترة. وما نقله النحويون أحاد. ثم لو سلم أنه ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر، فكان الرجوع إليهم أولى) وهذا يرجح ما ذكرناه من أن الأولى هو الإدغام الصحيح^(٣).

١٢- ذَكَرَ خَلَادُ الْخِلَافِ فِي إِدْغَامِ ﴿فَالْمَلَقِيَّاتِ ذَكَرًا﴾ بـ (المرسلات) و﴿الْمَغِيرَاتِ صَبْحًا﴾ بـ (العاديات) وذلك في قول الشاطبي - رحمه الله - (وخلادهم بالخلف فالملقيات فالغيرات في ذكراً وصباحاً فحَصلاً).

ولم يذكر الداني في التيسير خلافاً، لأنه قرأ على أبي الفتح في رواية خلاد بالإدغام وجهاً واحداً كما أوضحه في المفردات، وذكره المحقق في النشر. وهذا طريق التيسير الراجح في الأداء الذي ينبغي الأخذ له به^(٤).

١٣- روى ابن الجزري في تحبير التيسير الخلاف عن رويس في إدغام مواضع (جعل) الثمانية بالنحل وموضع ﴿لَا قَبْلَ لَهُمْ﴾ بالنمل و﴿وَهُوَ﴾ الأربعة في النجم ومواضع

(١) (النشر) ج١، ص ٢٩٩ - (غيث النفع) ص ١٥١ - ١٥٤ - (إتحاف فضلاء البشر) ص ١٢٧، ط، عالم الكتب.

(٢) (رواه أحمد في مسنده، والبخاري في كتاب الأدب المفرد من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه).

(٣) (إتحاف فضلاء البشر) ص ١٢٧، ج١، ط، عالم الكتب.

(٤) (التيسير) ص ١٨٥ - (المفردات) ص ٣٤٥ - (النشر) ج١، ص ٣٠٠.

البقرة ﴿لذهب بسمعهم﴾ و﴿الكتاب بأيديهم﴾ و﴿الكتاب بالحق﴾ في أول مواضعه، وهو الذى - بعده ﴿وان الذين اختلفوا﴾ ونظم ذلك في الدرة فقال،

..... جعل خلف ذا ولا

بنحل قبل مع أنه النجم مع ذهب كتاب بأيديهم وبالحق أول والصحيح أن طريق الدرة عن النخاس عن التمار فيه الإدغام من جميع طرقه في مواضع (جعل) الثمانية، و﴿لا قبل لهم﴾، وموضع البقرة ﴿لذهب بسمعهم﴾، والموضعين الآخرين من النجم وهما ﴿وانه هو اغنى واقنى وانه هو رب الشعوى﴾ كما أفاد ذلك المحقق نفسه في النشر، فلا خلاف له في هذه المواضع من طريق التعبير أو الدرة - أما الموضعان الأولان من النجم وهما قوله تعالى: ﴿وانه هو اضحك وابكى﴾، وانه هو امات واحيا﴾ والكتاب بالحق في أول مواضعه وهو قوله تعالى: ﴿ذلك بان الله نزل الكتاب بالحق﴾ فالراجع فيها الإدغام لأنها في الإرشاد لأبى العز عن النخاس. وطريق التعبير منه قرأ به أبو العز على أبى على الواسطى عن الحماسي^(١).

أما موضع البقرة ﴿الكتاب بأيديهم﴾ فرواية أبى العز في الكفاية الإدغام. كذلك يدغم ﴿العذاب بالمغفرة﴾. والموضعان يرويهما صاحب الإرشاد من طريق القاضى أبى العلاء بالإدغام. وليس الإدغام من طريق الحماسى الذى هو بالتعبير. فالراجع فيهما الإظهار من طريق الدرة والتعبير. وإن كان النص في الدرة بخلافه.

بقى موضع آخر لم يذكره في التعبير ولا في الدرة وهو ﴿جهنم مهاد﴾ بالأعراف، ورواية النخاس فيه من غير طريق الكارزنى الإدغام. فهو أخرى أن يكون في التعبير والدرة، لأنها طريقه في رواية رويس، فنأخذ له فيه بالإدغام. والله أعلم^(٢).

ومما سبق فإنه يؤخذ لرويس بالإدغام بلا خلاف في مواضع ﴿جعل﴾ الثمانية بالنحل و﴿لا قبل لهم﴾ بالنمل، وموضع البقرة ﴿لذهب بسمعهم﴾ ومواضع النجم الأربعة ﴿وانه هو﴾ - وكذا موضع ﴿الكتاب بالحق﴾ في أول مواضعه بالبقرة، والراجع الإظهار لرويس من طريق التعبير في موضع ﴿الكتاب بأيديهم﴾ في البقرة، ويزاد له الإدغام من طريق التعبير في موضع الأعراف ﴿جهنم مهاد﴾، والله أعلم.

(١) (النشر) ج١، ص ٣٠١.

(٢) (النشر) ج١، ص ٣٠١ - فريدة النهر ص ٤٧٩، ج١.

١٤- ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنُ﴾ بيوسف: روى عن أبى جعفر إدغامه إدغاماً تاماً بغير إشارة، وأما الباقيون فلهم وجهان: هما الرّؤم أو الإشمام. أما الرّؤم فهو المقدم في الأداء، إذ لم يذكر في التيسير سواه، وعبر عنه بالإشمام المجازى^(١) فقال: (أن يشار بالحركة إلى النون لا بالعضو، فيكون ذلك إخفاءً لا إدغاماً صحيحاً، لأن الحركة لا تسكن رأساً بل يضعف الصوت بها فيفصل بين المدغم والمدغم فيه) وهذا الوصف الذى ذكره الداني لا ينطبق إلا على الرّؤم، وتارةً يعبر عنه بالإخفاء أو الإشمام المجازى، إلا أنه ليس الإشمام المعروف، لأنه لم يتم معه إدغام. أما الإشمام الحقيقى وهو الوجه الثانى فهو ضم الشفتين حالة إدغام النون الأولى في الثانية إدغاماً صحيحاً دون أن يظهر أثر الضم في النطق، واختاره المحقق في النشر. ومع أن الوجهين صحيحان مقروء بهما، إلا أنه ينبغي لمن يقرأ بمضمون التيسير أن يلتزم الرّؤم بشرط نقله عن الخذاق من أهل الأداء. وقد قدّم الرّؤم الشاطبى فقال: (وتأمننا لكل يخفى مفضّلاً) فهو الراجح في الأداء عنده أيضاً، وعبر عن الوجه الآخر بقوله: (وإدغم مع إشمامه البعض عنهم) وهو مذهب بعض أهل الأداء. مثل ابن مجاهد - لذلك نأخذ للقراء السبعة بالرّؤم وجهاً مقدماً في الأداء ولأبى جعفر بالإدغام المحض دون إشارة. وأما يعقوب وخلف فنأخذ لهما بالإشمام لأن ابن الجزرى قد اختاره في النشر، فهو المقدم من طرقه عنهما... والله أعلم.

(١) (التيسير) ص ١٢٧ - (النشر) جاء ص ٣٠٤ - (فتح القدير) للشيخ عامر بن السيد عثمان ص ١١٩ وقال الإمام المتولى فى فتح الكرم،

وفى النشر تأمنا عن الحرز رؤمه وختار داني درى من تأملا

«فصل»

الخلافا في هاء الكناية، وفيه مسائل

١- ذكر الخلاف لهشام في الشاطبية في ﴿يُؤَدُّهُ﴾ معاً بآل عمران ﴿وَنُؤُوتُهُ مِنْهَا﴾ في موضعي آل عمران وموضع الشورى، و﴿نُؤُوتُهُ﴾ / ونصله ﴿في النساء﴾، فله فيها الوجهان القصر والإشباع، كما يؤخذ من قوله (وفي الكل قَصْرُ الهاء بأن لسانه بِخُلْفٍ)، ولكن القصر وحده هو المذكور في التيسير. وقد نص الداني في المفردات أنه قرأ على أبي الفتح بالقصر من طريق الحلواني على هشام، فلا بد من قصر الباب وجهاً واحداً. قال في النشر: ولم يذكر في التيسير سواه. وعلى هذا نأخذ لهشام بالقصر في هذه المواضع كلها^(١).

٢- أما ﴿فَالْقَهْوَةُ إِلَيْهِمْ﴾ بالنمل، و﴿وَيَتَقَهْوُ﴾ بالنور، فظاهر التيسير فيهما الإشباع عن هشام لأنه لم يذكر فيهما الاختلاس إلا عن قالون^(٢)، وذكر بعده (وقرأ الباقر بصلتها)^(٣) فاندرج معهم هشام. لكنه ذكر في موضع ﴿يُؤَدُّهُ﴾ بآل عمران^(٤) القصر للحلواني في الباب كله - وهو ظاهر النشر^(٥) فيكون القَصْرُ هو الراجح في الأداء فيهما. ويكون الإشباع من زيادات الشاطبي.

٣- ذكر الداني في التيسير وجهين عن خلاد في ﴿وَيَتَقَهْوُ﴾ بالنور: الإسكان، والصلة. وتبعه الشاطبي بقوله: (حمى صفوه قوم بِخُلْفٍ). وذكر في النشر أن وجه الإسكان قرأ به الداني على أبي الفتح، فهو أرجح الوجهين والمقدم في الأداء، ونص عليه في المفردات^(٦).
٤- ﴿وَمِنْ بَيَانِهِ مَوْمِنًا﴾ أطلق الخلاف فيه في التيسير عن قالون، فله القصر أو الصلة، وتبعه الشاطبي بقوله: (وفي طه بوجهين بجلا)، ولكن قراءة الداني في هذا الحرف على أبي الفتح بالصلة، فهو الراجح في الأداء لقالون^(٧).

هذا ولا ينبغي أن يؤخذ لهشام في ﴿بَيَانِهِ مَوْمِنًا﴾ بطة بغير الصلة، إذ لا قصر فيه، وهو

(١) (النشر) ج١، ص ٣٠٧ - (التيسير) ص ٨٩ - (المفردات) ص ٢٢٤ - (شرح تنقيح التحريف) للشيخ عامر بن السيد عثمان ص ٨٦ طبعة الشمري.

(٢) (التيسير) ص ١٦٣.

(٣) (التيسير) ص ٨٩ - (المفردات) ص ٢٢٤ - (النشر) ج١، ص ٣٠٦.

(٤) (النشر) ج١، ص ٣٠٧ - (المفردات) ص ٣٤٥.

(٥) (النشر) ج١، ص ٣١٠ - (المفردات) ص ٤٣ - (التيسير) ص ١٥٢.

مستثنى من قول الشاطبي: (وفي الكل قصر الهاء بان لسانه بخلف) لأن المجمع عليه عن هشام من طريق التيسير هو الصلة فقط^(١).

٥- قوله تعالى: ﴿يُوضِعُهُ لَكُم﴾ بالزمر. روى الداني فيه الاختلاس والإسكان عن هشام، وقدم الاختلاس^(٢)، ثم ذكر أن الإسكان قرأ به على أبي الفتح، فأوهم ذلك أنه طريقه، وليس كذلك كما حققه ابن الجزري في النشر بأنه وَجَدَهُ مَنْصُوصاً عَلَيْهِ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ أَنَّ الْإِسْكَانَ مِنْ طَرِيقِ الْخُرَاسَانِيِّ عَنْ ابْنِ خَلِيعٍ عَنْ مُسْلِمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ الْحُلَوَانِيِّ، وَلَيْسَ ذَلِكَ طَرِيقَ التَّيْسِيرِ، فَالرَّاجِحُ فِيهِ لَهُشَامٌ هُوَ الْقَصْرُ لَا غَيْرُ^(٣).

أما الدوري فذكر له الإشباع والإسكان، ولكن الرائج فيه الإشباع لدوري أبي عمرو، إذ أنها قراءة الداني بطريق أبي الزعراء وهي طريق التيسير^(٣).

٦- روى عن ابن جمار القصر في ﴿يُوضِعُهُ﴾ في الدرة من قوله: (ويثقه جد) ولكن الذي حققه في النشر إشباع كسرة الهاء من طريق ابن رزين عن الهاشمي^(٣). وهو طريق التحبير، وقال: ولم يذكر ابن سوار سواه لابن جمار. فالإشباع هو الرائج في الأداء عنه، وقد ذكرنا ذلك لَنَنْبِئَهُ عَلَى بَعْضِ نَسْخِ الدَّرَةِ. وقد وقع في النسخ الصحيحة (وامدد جد) وهو الصواب والله أعلم.

(١) (النشر) ج١، ص ٣١٠ - (المفردات) ص ٤٣ - (التيسير) ص ١٥٢.

(٢) (التيسير) ص ١٨٩ - (النشر) ج١، ص ٣٠٨ - (المفردات) ص ١٥٦ - (فتح القدير) للشيخ عامر بن السيد عثمان ص ٨٨ - وانظر أيضاً (جامع البيان) مخطوط (دار الكتب والوثائق القومية).

(٣) (النشر) ج١، ص ٣٠٧.

«فصل»

مسائل الخلاف في المدة والقصر

١- ذكر الداني في التيسير أربع مراتب للمدد: أولها: طولى لورش وحمزة، ودونهما لعاصم، ودونه للكسائي وابن عامر، ودونهما لأبي عمرو وقالون وابن كثير^(١). ولم يتعرض الشاطبي لتلك المراتب وإنما نقل السخاوي عنه أنه كان يقرئ بمرتين: طولى لورش وحمزة، ووسطى للباقيين^(٢)، وقال أنه عدل عن تلك المراتب الأربع لأنها لا تتحقق ولا يمكن في رأيه أن يأتي بها القارئ كل مرة. وأيد ذلك المحقق في النشر. وانتصر للمرتبتين صاحب غيث النفع. إلا أن ابن الجزرى قال^(٣): (ولا أمتع تفاوت المراتب) وقال عن مراتب التيسير: (ولا يصح أن يؤخذ من طرقه إلا بأربع مراتب كما نص عليه صاحب التيسير في غيره)^(٤)، لذلك فالأولى أن نأخذ بالمراتب الأربع المذكورة في التيسير للقراء السبعة ورواتهم حسب ما ذكره الداني. أما أبو جعفر ويعقوب وخلف فيأخذ لهم صاحب الدرة بالتوسط عملاً بقوله: (ومدهم وسط). إلا أنه ذكر في تحبير التيسير التوسط وحده عن خلف العاشر^(٥)، موافقاً للكسائي وابن عامر، وسكت عن أبي جعفر ويعقوب. وذكر بالنشر أنه لو أخذ بتفاوت المراتب فإنه يأخذ بفوق القصر (ثلاث حركات) لمن يقصر المنفصل^(٦)، فيكون لأبي جعفر ويعقوب وجه فوق القصر، وقد ذكر ذلك العلامة السمنودي في شرح الدرة فقال: (لكن كلامه في التحبير يفهم تفاوت مراتب التوسط بينهم في المتصل والمنفصل، ويفهم أن أبا جعفر ويعقوب في الضرب الأول (المتصل) في رتبة أبي عمرو، وأن خلفاً في رتبة ابن عامر والكسائي)^(٧). فتحصل أن الأولى الأخذ بتفاوت المراتب الأربع وهي: طولى لورش وحمزة، ثم خمس لعاصم، ثم أربعة للكسائي وابن عامر وخلف، ثم ثلاثة لأبي عمرو وقالون ويعقوب وابن كثير وأبي جعفر، وهو المعبر عنه بفوق القصر. وإذا كان المحقق قد انتصر في النشر للمرتبتين فإنه لم يمنع من الأخذ بتفاوت المراتب وقال: (ولا أردّه، كيف وقد قرأت به على عامة شيوخى وصحّ عندي نصاً وأداءً عمن قلّمتهم من الأئمة)^(٨). وإنما فضل الشاطبي ومن تبعه المرتبتين تيسيراً واختصاراً والله أعلم. غير أن قول المحقق في النشر عن تفاوت المراتب أن ذلك لا يكاد ينضبط^(٩)، فيزد عليه أن المحقق نفسه قد روى تفاوت المدود ولم يمنع من الأخذ بها، فمثلاً

(١) (التيسير) ص ٣٠ - (غيث النفع) ص ٧٣ بهامش شرح ابن القاصح.

(٢) (النشر) ج١، ص ٣٣٤. (٣) (النشر) ج١، ص ٣١٦. (٤) (تحبير التيسير) ص ٥١.

(٥) (النشر) ج١، ص ٣٣٤. (٦) (شرح الدرة للسمنودي) ص ١٣، ط. الأزهر.

(٧) (النشر) ج١، ص ٣٣٤. (٨) (النشر) ج١، ص ٣٣٣.

أخذ لحفص عن عاصم في المنفصل بالقصر وفوق القصر، والتوسط وفوق التوسط، كما روى له في المتصل التوسط وفوق التوسط والإشباع، وأمكن ضبطها وتحريرها من كل طرقة التي ذكرها عن حفص، وكذلك أمكن تحرير المراتب المتفاوتة لغير حفص بدقة من طرق النشر. والله أعلم.

٢- روى الشاطبي الخلاف عن الدوري عن أبي عمرو وعن قالون في قصر المنفصل أو مده فقال: (فإن ينفصل فالقصر بادره طالبًا بخلفهما). والمتبع لطرق التيسير يجد أن أبا عمرو الداني لم يذكر فيه لدوري أبي عمرو سوى مد المنفصل، وذلك لقراءته في رواية أبي عمرو على الفارسي بمد المنفصل وعلى أبي الفتح بقصر المنفصل، فتعين لدوري أبي عمرو مد المنفصل والمتصل، وتعين للسوسي قصر المنفصل ومد المتصل، لأن طريق قراءته للدوري عن الفارسي وطريقه في رواية السوسي من قراءته على أبي الفتح - وهما في المرتبة سواء (فوق القصر)^(١).

٣- وأما قالون فقد ذكر له الخلاف صاحب التيسير في مد المنفصل وتبعه الشاطبي، ولكن قصر المنفصل هو الذي قرأ به الداني على أبي الفتح وهو طريقه في رواية قالون، أما رواية مد المنفصل لقالون فلم يقرأ بها الداني إلا على أبي الحسن كما ذكر ذلك في المفردات. فتعين أن يكون قصر المنفصل لقالون هو الراجح في الأداء لمن يقرأ بمضمون التيسير^(٢).

٤- للقراء عند الوقوف على السكون العارض نحو ﴿العلمين﴾ ثلاثة مذاهب: (١) الإشباع لاجتماع الساكنين اعتدادا بالعارض. (٢) والتوسط لمراعاة اجتماع الساكنين وملاحظة كونه عارضا. (٣) والقصر لعدم الاعتداد بالساكن العارض، وقد أخذ الشاطبي بالوجهين الأول والثاني دون الثالث وقال: (وعند سكون الوقف وجهان أصلا) والأولى الأخذ بالأوجه الثلاثة لكل القراء إلا عند من وسط البدل لورش فلا يجوز معه إلا توسط العارض أو مده. إلا أن الأرجح فيه الإشباع عند ورش، إذ به قرأ الداني على شيخه الحاقاني الذي أسند إليه رواية ورش في التيسير. وقد قلنا بجواز القصر في العارض لغير ورش إذ هو الصحيح والجائز لكل القراء كما حققه في النشر، ولا فرق بين هذا العارض الساكن والمد العارض في الإدغام عند أبي عمرو في نحو ﴿ولقات طائفة﴾. فيجوز فيه الأوجه الثلاثة مثل سكون الوقف تماما^(٣).

(١) (التيسير) ص ٣٠ - (التحبير) ص ٥١ - (المفردات) ص ١٢٢ - النشر ج١، ص ٣٢١ - ٣٢٢. انظر أيضا فريدة الدهر ج١، ص ١٤٣.

(٢) (التحبير) ص ٥١ - (المفردات) ص ٣٣ - (النشر) ج١، ص ٣٢١ - ٣٢٢. فريدة الدهر ج١، ص ٢٧.

(٣) (النشر) ج١، ص ٣٣٥ - ٣٣٦.

٥- روى عن ورش في مد البدل أى إذا كان الهمز قبل حرف المد نحو ﴿أمنوا﴾ / اوتوا / إيماناً ثلاثة أوجه: التوسط والمد المشبع والقصر. والراجح في الأداء عن ورش من طريق التيسير هو التوسط وحده، فليس في التيسير سواء، وعزاه الداني إلى أهل الأداء من مشيخة المصريين في رواية أبى يعقوب الأزرق عن ورش وهو طريق روايته في كتابه. أما القصر والإشباع فهما من زيادات الشاطبى على أصله وطريقه^(١).

٦- استثنى الشاطبى من مد البدل لورش ﴿يؤاخذكم﴾ / ءالنن ﴿موضعى يونس. ﴿وعاداً لأولى﴾ بالنجم وأفهمت عبارته أنه يجوز فيها مد البدل وعدمه لقوله: (وبعضهم يؤاخذكم الآن مستفهماً تلا وعاداً الأولى)، والحق أنه لا يجوز من طريق التيسير مد البدل في يؤاخذكم وبابه. قال المحقق في النشر: (وكان الشاطبى - رحمه الله - ظن بكونه لم يذكر في التيسير أنه داخل في المدود لورش)^(٢).

أما الحكم في ﴿ءالنن وعاداً الأولى﴾ لورش فلم يستثنيهما الداني في التيسير. وطريقه فيهما توسط البدل. وعلى ذلك يجوز في (ءالنن) موضعى يونس الإبدال لهمزة الوصل التى دخلت عليها همزة الاستفهام قبلها، ويجوز أيضاً تسهيلها، وعلى كل منهما توسط البدل، ويجوز في الألف المبدلة من همزة الوصل المد أو التوسط. والتوسط طريق ابن خاقان كما حرره في النشر، فالراجح هو التوسط أو الطول في الألف حالة الإبدال مع توسط اللام عن ورش وذلك في الوصل، وباقي الأوجه لا تصح إلا من طريق الطيبة، وليست من طريق التيسير. أما حكم (النن) موضعى يونس عند قالون وابن وردان فلهما قصر اللام فقط في الوصل، وعليه يجوز إشباع المد في البدل^(٣) وقصره، وليس لهما في وجه تسهيل الهمزة إلا القصر للبدل. والله أعلم.

(١) (التيسير) ص ٣١ - (النشر) ج١، ص ٣٣٩.

(٢) (النشر) ج١، ص ٣٤٠.

(٣) لهما الإشباع اعتداداً بالأصل. والقصر لعدم الاعتداد به لزوال سبب المد. هذا وقد منع شيخ شيوخنا العلامة المتولى التوسط في الألف الأولى من ﴿ءالنن﴾ لورش قياساً على تغير السبب وهو السكون من نحو ﴿هم الله﴾ في حالة الوصل، أى لا يجوز سوى الطول والقصر، ومع تقديرنا لهذا التخرىج لإمامنا المتولى (رحمه الله) والذي ذكره في روضه، نقول إنه بعد ثبوت الرواية عن ابن خاقان بالتوسط في الألف قبل اللام وبعدها فلا دخل فيه للقياس كما قال الشاطبى - رحمه الله،

وما لقياس في القراءة مدخل فلونك ما فيه الرضا متكفلاً

انظر النشر ج١، ص ٣٥٧ - ٣٥٩.

٧- جرى الخلاف لورش في مد الهمز إذا وقع بعد حرف اللين متصلاً بكلمة واحدة نحو ﴿شئ / كهينة / سنوء / سوءات﴾، والخلاف دائر بين التوسط والإشباع. إلا أن عبارة الداني في التيسير لا يؤخذ منها سوى التوسط، وهو الذي عبر عنه بالتمكين وارتضاه في هذا الفصل والذي قبله، وبه قرأ الداني على شيخه في رواية أبي يعقوب الأزرق عن ورش. أما في كلمة (سوءات)، فالذي في التيسير توسط الواو مع توسط الهمزة، لأن الداني لم يستثن واو سوءات في التيسير ولا في شيء من كتبه فلا يجوز قصرها من طريقه. لذا فالراجح التوسط فيها. وباقي الأوجه هي من الزيادات التي ليست من طريق التيسير^(١).

٨- جرى الخلاف في حرفين لابن كثير ﴿هاتين﴾ بالقصص. و﴿اللذين﴾ بفصلت، فأخذ له بالإشباع والتوسط والقصر. وليس القصر فيهما من طرق الداني. وقد نص في التيسير على تمكين المد فيهما وألحقهما بباب ﴿اللذان﴾ في النساء و﴿هذين﴾ في الحج، وليس فيهما إلا الإشباع وجهًا واحدًا، ونص في المفردات على الإشباع فيها جميعًا، وهو الراجح في الأداء. إلا أن عبارة التمكن تفيد التوسط^(٢). فالأولى والمقدم في الأداء الأخذ بالإشباع، وكذا بالتوسط في (هاتين واللذين) أعنى في حرف اللين قبل النون فيهما، إلحاقاً بوجهي الطول والتوسط في (عين) بفاتحة مريم والشورى، إذ ليس القصر فيها من طرق الداني في التيسير، مع كون الإشباع مفضلاً. قال الشاطبي: (وفي عين الوجهان والطول فضلاً). والله أعلم.

٩- نأخذ بالوجهين التوسط والإشباع في (عين) من فاتحة مريم والشورى لكل القراء ماعدا خلف عن حمزة وحفص عن عاصم. فالأولى أن يؤخذ لهما بالتوسط، لأنه مذهب أبي الحسن بن غلبون، وعنه أخذ الداني قراءته من الروایتين. أما طريق التحبير فيها، فالقصر هو المأخوذ به لكل من أبي جعفر ويعقوب وخلف، لأنه هو المذكور عن ابن خيرون في طريق الشطوي عن ابن وردان، وفي المستنير عن روح وابن جمار، وفي كفاية أبي العز لرويس، وفي المبهج وكفاية السبط عن خلف، وزاد أبو العز توسط (عين) لرويس من الكفاية^(٣).

(١) (النشر) ج١، ص ٣٤٦ - ٣٤٧ - (التيسير) ص ٧٢.

(٢) (التيسير) ص ٩٥ - (النشر) ج١، ص ٣٤٩ - (المفردات) ص ٦٩.

(٣) انظر (النشر) ج١، ص ٣٤٨، ٣٤٩ لتعرف مذهب التوسط لأبي الحسن بن غلبون عن حفص وعن خلف عن حمزة، وقد حققنا هذه المسألة من كتاب عزو الطرق للإمام المتولي، فاتضح لنا الأخذ بالقصر من طريق التحبير لأبي جعفر ويعقوب وخلف، ويجوز التوسط والقصر لرويس، لأن أبا العز قد زاد التوسط في الكفاية.

«فصل»

فكر الخلاف في مسائل الهمزتين من كلمة

١- روى الشاطبي الخلاف عن هشام في تسهيل الهمزة المفتوحة بعد همزة الاستفهام المفتوحة نحو ﴿ءانذرتهم﴾ فقال: (وبذات الفتح خلف لتجملاً)، وليس في التيسير عن هشام سوى تسهيل الهمزة الثانية وإدخال الألف بين الهمزتين، إذ هو طريق ابن عبدان عن الحلواني عن هشام، وهي طريق التيسير، ولم يذكر سواء في المفردات عن هشام. أما طريق التحقيق في الهمزتين المفتوحتين فهو عن أبي عبد الله الجمال عن الحلواني وعن الداجوني وهو خروج عن طريق التيسير. فينبغي الأخذ لهشام في المفتوحتين بإدخال الألف بينهما مع تسهيل الثانية لمن يقرأ بمضمون التيسير^(١).

٢- روى الشاطبي الخلاف عن ورش في المفتوحتين، فله إبدال الهمزة الثانية ألفاً وله تسهيلها. ولكن الإبدال هو طريق التيسير الذي لم يذكر فيه الداني غيره، وهي قراءته على ابن خاقان، غير أنه لم يذكره في المفردات وذكر التسهيل وحده، كما ذكر التسهيل أيضاً الشاطبي وعزاه لغير المصريين من أهل بغداد. والذي نأخذ له به هو الإبدال باعتباره هو الوجه الراجح في الأداء، وقد نقل المحقق في النشر قول الداني: (وهو قول عامة المصريين) فهو طريقه في الرواية، وذلك نحو ﴿ءانذرتهم﴾ يقرأوها ﴿ءانذرتهم﴾^(٢).

٣- روى ورش تسهيل الهمزة الثانية من ﴿ءامنتم﴾ بالأعراف وطه والشعراء، ومن ﴿ءالهناء﴾ بالزخرف، ولم يرد عنه إبدالها، قال المحقق في النشر: «اتفق أصحاب الأزرق قاطبة على تسهيلها عن ورش». أما ما أشار إليه ابن القاصح في شرح الشاطبية من وجه إبدالها لتصير على وزن قراءة حفص على وجه قصر البتل فمردود بالنص عن الأزرق كما قدمنا. وأطال في الرد عليه صاحب غيث النفع وقال: «إن ابن القاصح تبع فيه الجعبري وهو وهم». وإنما وردت قراءة آمنتم بالخبر عن ورش من طريق الأصبهاني وغيره وليست من طريق التيسير، فلا يقرأ فيه ولا في ﴿ءالهناء﴾ بالزخرف إلا بالتسهيل للهمزة الثانية وبعدها ألف^(٣).

٤- إذا وقف لورش على نحو ﴿ءانت / لوأيت﴾، فليس له سوى التسهيل، لأن بالإبدال يجتمع ثلاث سواكن. وقد نقل الشيخ الضياع عن الأزميري أن الداني جوز فيه الإبدال في

(١) (التيسير) ص ٣٢ - (المفردات) ص ٢١٨ - (النشر) ج ١، ص ٣٦٣ - ٣٦٤. فريدة الدهر ج ١، ص ٢٤٠.

(٢) (التيسير) ص ٣٢ - (المفردات) ص ١٤ - (النشر) ص ٣٦٣. فريدة الدهر ج ١، ص ٧٩.

(٣) شرح ابن القاصح ص ٦٥ - (غيث النفع) ص ٢٢٨ - (النشر) ج ١، ص ٣٦٩.

جامع البيان ولم يقيده بالوصل، قال: ويحتمل تقييده. والأولى التسهيل وفقاً لأن اجتماع ثلاث سواكن ليس فيهن مدغم ليس من كلام العرب^(١).

٥- قوله تعالى في سورة فصلت ﴿عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ المرفوع، ولا يجوز فيه لابن ذكوان إلا تسهيل الهمزة الثانية مثل حفص، كذلك لا يجوز لابن ذكوان في ﴿وَأَن كَانَ﴾ في القلم سوى تسهيل الهمزة الثانية، وليس له إدخال ألف في الموضعين. وقد ردّ الإدخال في التيسير، وقال الداني فيه ليس ذلك بمستقيم من طريق النظر ولا صحيح من جهة القياس^(٢).

٦- روى عن هشام في الهمزة المكسورة بعد همزة الاستفهام نحو ﴿وَأَلَهُ﴾ تحقيق الهمزتين وإدخال ألف بينهما، سوى ﴿وَأَنكُمْ﴾ في فصلت، فسهل الهمزة الثانية وأدخل ألفاً. وهذا هو الراجح في الأداء من طريق ابن عبدان، وهو طريق التيسير. وقد ذكر الداني فيه وفي المفردات الإدخال في سبعة مواضع فقط مع التحقيق، وتبعه الشاطبي بذكر الإدخال في المواضع السبعة بلا خلاف وفي باقي المواضع بخلف عنه، وهو من قراءته على أبي الحسن ومن قراءته على أبي الفتح من طريق عبد الباقي، فهو خروج عن طريق التيسير، قال صاحب النشر: «فروى عنه الفصل في الجميع الحلواني من طريق ابن عبدان من طريق صاحب التيسير من قراءته على أبي الفتح»^(٣). وأما ما ذكره الشاطبي من جواز التسهيل وعدمه في ﴿وَأَنكُمْ﴾ بفصلت فهو من زيادات الشاطبي، فليس للداني من طريق التيسير فيه سوى التسهيل مع الإدخال، فهو المقدم في الأداء^(٤).

٧- ذكر في التيسير رواية ابن ذكوان في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا مَنَّ﴾ في سورة مريم بهمزة واحدة، وروى عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بهمزتين كالجماعة، وذكر الخلاف الشاطبي بقوله: (وأخبروا بخلف إذا ما مت موفين وُصلاً). وقد ذكر الداني في المفردات أنه قرأ على الفارسي بهمزتين وهو طريقه في التيسير ورواية النقاش عن الأخفش. أما رواية الهمزة الواحدة على الإخبار فهي من طريق ابن الأخرم عن الأخفش ومن طريق الصوري، لذا فالأولى والمقدم في الأداء إثبات الهمزتين على الاستفهام لابن ذكوان كالجماعة لمن يقرأ بطريق التيسير^(٥).

(١) (شرح مختصر بلوغ الأمانة) للضباع ص ٦٥ بهامش شرح ابن القاصح. النجوم اللوامع في مقراً الإمام نافع ص ١٩٧. (٢) (التيسير) ص ١٩٤ - (النشر) ج١، ص ٣٦٧.

(٣) (التيسير) ص ٣٢ - (النشر) ج١، ص ٣٧٠ - ٣٧١.

(٤) (التيسير) ص ٣٢ - (النشر) ج١، ص ٣٧٠ - ٣٧١.

(٥) (التيسير) ص ١٤٩ - (النشر) ج١، ص ٣٧٢ - (المفردات) ص ١٨٢.

٨- ذكر الداني في التيسير أنه قرأ من رواية هشام ﴿هائمة﴾ بتحقيق الهمزتين وإدخال ألف بينهما من قراءته على أبي الفتح. وتبعه الشاطبي بذكر الخلاف فيه فقال: (وأئمة بالخلف قد مدّ وحده)، وأوهمت عبارته أن ذلك من طريق التيسير. وتتبعها المحقق في النشر، فذكر أن تلك قراءته على أبي الفتح من غير طريق ابن عبدان. قال: (وأما طريق ابن عبدان فلم يقرأ عليه إلا بالقصر، كما صرح بذلك في جامع البيان)، ثم قال: «وهذا من جملة ما وقع له فيه خلط طريق بطريق»^(١)، لذا فالأولى أن يقرأ لهشام في هذا الحرف بتحقيق الهمزتين بلا إدخال في كافة مواضعه بالتوبة والأنبياء والقصص والسجدة. والله أعلم.

٩- ذكر الشاطبي وجه إبدال الهمزة الثانية ياءً من ﴿هائمة﴾ في مواضعه فقال: (وفي النحو أبدلاً)، وهو من زيادات الشاطبي على أصله، وإن كان صحيحاً من طرق النشر الأخرى فلا يؤخذ به من طريق التيسير. فليس فيه سوى التسهيل لكل من نافع وأبي عمرو وابن كثير. وهو مذهب الجمهور عن أبي جعفر. وبه نأخذ للمذكورين من طرق التيسير والتحبير^(٢). غير أننا نرجح لرويس الإبدال لأنه المذكور في الإرشاد لأبي العز، ومنه طريق رواية رويس في التحبير^(٣).

١٠- نص الداني على تسهيل الهمزة الثانية من المضمومة بعد همزة الاستفهام، وهو في ثلاثة مواضع ﴿واؤنبئكم﴾ بآل عمران، و﴿انزل﴾ في ص، و﴿الفى﴾ في القمر، وذلك من قراءة أبي عمرو ولم يذكر فيها وجه إدخال الألف في المواضع المذكورة. والقصر مروى عن جمهور أهل الأداء، غير أن المحقق في النشر نقل عن الداني أنه ذكر الإدخال في جامع البيان وقوّاه بالقياس وبنصوص الرواة. وذكر الداني في مفرداته أنه قرأ بالقصر فيها على أبي الفتح. وقرأ على الفارسي بالقصر في ﴿واؤنبئكم﴾ «بغير مد» وقرأ ﴿انزل / اءلفى﴾ بالمد. ولما كانت رواية السوسى في التيسير من طريق قراءة الداني على أبي الفتح، ورواية الدورى فيه من قراءته على الفارسي، فنأخذ له بالقصر للسوسى في المواضع الثلاثة، وبالقصر للدورى في موضع آل عمران، وبالإدخال في (ص، والقمر)، وهذا الذى نختاره مقدماً في الأداء، لأنه جاء من نص الداني في المفردات عن قراءته على من ذكر. وقد كشفت ذلك من جامع البيان (مخطوط) واتضح لى صحة ما ذكرته آنفاً^(٤). والله أعلم.

(١) (التيسير) ص ١١٧ - (النشر) ج١، ص ٣٨٠ - ٣٨١.

(٢) (التيسير) ص ١١٧ - (النشر) ج١، ص ٣٧٨ - ٣٧٩.

(٣) (النشر) ج١، ص ٣٧٩. فريدة الدهر، ج١، ص ٤٧٩.

(٤) (التيسير) ص ٣٢ (النشر) ج١، ص ٣٧٤ - (المفردات) ص ١٢٣ - انظر أيضاً (جامع البيان).

١١- نص في التيسير لهشام في المواضع المذكورة للهمزة المضمومة بعد فتح أنه قرأ على أبي الفتح بالتحقيق مع الإدخال ولم يذكر الداني سواء عن أبي الفتح في التيسير، وبه قرأ الداني من طريق ابن عبدان عن الحلواني لهشام، كما جاء في النشر. وذكر في التيسير أيضاً القصر مع التحقيق في موضع آل عمران والمد مع التسهيل في موضعي (ص والقمر) وذكر أنه من قراءته على أبي الحسن، وليس ذلك طريق التيسير. والوجه المختار هو التحقيق مع المد في الثلاثة، إذ نص المحقق في النشر أنه طريق ابن عبدان عن الحلواني، وذكر الداني في التيسير أنها قراءته على أبي الفتح^(١).

١٢- قرأ قالون ﴿ءاشهدوا﴾ بالزخرف بهمزتين، سهل الثانية منها مع الضم، وورد الخلاف عنه في إدخال الألف في التيسير والشاطبية، إلا أن الداني قرأ على أبي الفتح من طريق أبي نشيط بالإدخال، وهو طريق التيسير، وقرأ على أبي الحسن بعدم الإدخال، وهو في النشر من طريق القزاز، لذلك فالراجح في الأداء إدخال الألف بين الهمزتين، لأنه طريق التيسير^(٢).

١٣- للقراء العشرة وجهان في همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام من ﴿ءالذكرين﴾ بالأنعام، و﴿ءالسنن﴾ موضعي يونس، و﴿ءالله﴾ في يونس والنمل. ففيها الإبدال مع المد المشبع، كذا هم تسهيل الهمزة الثانية مع القصر، ورجح الشاطبي الإبدال، وقدم الداني التسهيل في التيسير. والوجهان جيدان. ويجري الوجهان في ﴿ءالسحر﴾ موضع يونس لأبي عمرو وأبي جعفر، لأن قراءتهما فيه بالاستفهام. وسبق تحرير أوجه المد في البذل لنافع وابن وردان في ﴿ءالسنن﴾ موضعي يونس^(٣).

١٤- حيثما تدخل الألف للفصل بين الهمزتين في قراءة قالون وأبي عمرو وهشام وأبي جعفر، فلا يجوز المد في الألف أكثر من حركتين، لأن الألف عارضة، ولا يجوز أن يكون المد فيها من قبيل المنفصل، ولا يلتفت إلى ما ذهب إليه ابن شريح في الكافي وابن أبي السداد في شرح التيسير من مد الألف زيادة عن المد الطبيعي، فقد رده المحقق في النشر لضعف سببية الهمز عند السكون، فالراجح عدم الاعتداد بها في المد بأكثر من حركتين. وهو مذهب الجمهور، وعليه العمل^(٤). والله أعلم.

(١) (التيسير) ص ٣٢ - (النشر) ج ١، ص ٣٧٥ - انظر أيضاً (جامع البيان) (مخطوط).

(٢) (التيسير) ص ١٩٦ - (النشر) ج ١، ص ٣٧٦.

(٣) (التيسير) ص ١٢٢ - (النشر) ج ١، ص ٣٧٧.

(٤) (النشر) ج ١، ص ٣٥٣.

«فصل» الهمزتان من كلمتين ومساائل الخلاف فيهما

١- ذكر الشاطبي الخلاف للبرزى وقالون في قوله تعالى: ﴿بِالسَّوَاءِ﴾ بسورة يوسف فقال: (وفيه خلاف عنهما ليس مقفلاً)، والخلاف دائر بين وجه التسهيل للهمزة الأولى، ووجه إبدالها واواً مع إدغام الواو قبلها فتصير واواً مشددة واحدة، بعدها همزة محقة ﴿بِالسَّوَاءِ﴾، والأول ليس في التيسير، والثاني وهو الإبدال والإدغام هو الذي نص عليه في التيسير، قال في النشر: «وهذا هو المختار رواية مع صحته في القياس»^(١). وبه نأخذ.

٢- اختلف عن كل من قبل وورش في الهمزتين المتفتحتين من كلمتين نحو ﴿جاء احد / هؤلاء الا / لولياء اولئك﴾. فروى عن كل منهما تسهيل الهمزة الثانية، كما روى عنهما إبدالهما حرف مد من جنس حركتها. والتسهيل هو الذي في التيسير عنهما والوجهان في الشاطبية، إلا أن وجه التسهيل لقبيل هو المقدم في الأداء، لأنه طريق ابن مجاهد ولم يذكر في التيسير غيره، وبه نأخذ^(٢).

أما ورش فإن رواية كثير من المصريين عنه إبدال الهمزة الثانية من المتفتحتين حرف مد. والداني لم يذكر الإبدال في التيسير وذكره في جامع البيان وقال: إنه هو الذي رواه المصريون عنه أداءً، ثم قال: والبديل على غير قياس^(٣).

ورواية الداني في التيسير هي التسهيل لثاني الهمزتين المتفتحتين في كلمتين، وهي خروج عن طريق التيسير، لذلك نختار الإبدال لأنها رواية عامة المصريين عن أبي يعقوب الأزرق وهي أولى أن تكون في التيسير، لأنها طريقة الذي قرأ به عن ابن خاقان. والله أعلم^(٣).
انظر: (جامع البيان) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم الميكروفيلم (٤٦٧٦).

٣- قوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ بالبقرة ﴿وَالْبِغَاءُ﴾ بالنور، والراجح فيها في الأداء لورش

(١) (التيسير) ص ١٢٩ - (النشر) ج ١، ص ٣٨٣ - (المفردات) ص ٤٢.

(٢) (التيسير) ص ٣٣ - (النشر) ج ١، ص ٣٨٤.

(٣) انظر أيضاً (التيسير) ص ٣٣ - (النشر) ج ١، ص ٣٨٥ - (المفردات) ص ١٤ (فتح القدير) للشيخ عامر بن السيد عثمان ص ٦٣، ١٤٦.

و(شرح التيسير) لابن أبي السداد ج ١، (ص ١٠ - ١٣)، واسم الكتاب هو (الدر الثير والعذاب النмир في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير). وقد ذكر فيه أن الإبدال في هذا الباب ضعيف، والصحيح أنه قوي، لأنه رواية عامة المصريين عن أبي يعقوب الأزرق.

جعل الهمزة الثانية في كل منهما ياء مكسورة. وقد ذكر في التيسير أنه قرأ بذلك على ابن خاقان، كذلك نصّ عليه في المفردات، وهو المشهور عنه في الأداء، وينبغي أن يقدم على غيره، لأن الداني لم يقرأ بسواه على شيخه الخاقاني في رواية ورش^(١)، وقد نقل المحقق انفراد خلف بن إبراهيم الخاقاني شيخ الداني عن أصحابه عن الأزرق بجعل الهمزة الثانية من المضمومتين واوًا خفيفة الضم، وردّه المحقق وقال: «العمل على غير هذا في سائر الأمصار»، لذا لم يذكره في التيسير مع إسناد رواية ورش من طريقه. (وإذا قرأت لورش بإبدال الهمزة الثانية ياء مكسورة في الموضعين المذكورين فلا بدّ من تسهيل الباب كله).

أما إذا قرأت بإبدال الباب كله حرف مد من نحو **هَجَاءَ أَحَدٌ / السَّمَاءُ إِنِّ / أُولَئِكَ**، وهو الراجح لورش عن طريق المصريين فيجوز إبدال الهمز في الموضعين المذكورين حرف مد، ويجوز إبدالهما ياء مكسورة وهو الأرجح في الأداء، قال الإمام المتولي في فتح الكريم:

(وفي هؤلاء إن والبغا إن لأزرق على كسر ياء باقى الباب سهلاً)

٤- إذا وقع بعد الهمزة الثانية من المفتوحتين ألف، وذلك في موضعين هما: **هَجَاءَ آلِ لُوطٍ** بالحجر، و**هَجَاءَ آلِ فِرْعَوْنَ** بالقمر، ففيها على وجه الإبدال للهمزة الثانية المد الطويل أو القصر في الألف المبدلة التي بعد الهمزة الأولى، وذلك لاجتماع ألفين فيحذف أحدهما أو يجتمعان فيفصل بينهما بألف، فيكون فيها الطول أو القصر ولا يجوز التوسط، وليس على التسهيل إلا توسط البدل^(٢).

٥- جرى الخلاف في الهمزة الثانية المكسورة بعد ضم نحو **هَيْشَاءُ إِلَى**. فمذهب الجمهور إبدالها واوًا خالصة، وهي قراءة الداني على الفارسي والحقاني وابن غلبون. والمذهب الثاني تسهيل الثانية بين بين، وبه قرأ الداني على أبي الفتح. لذلك فإننا نأخذ لورش والبزى والدورى بالإبدال، لأن رواياتهم من التيسير عن طريق قراءة الداني على من مذهب الإبدال.

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر شرح: مختصر بلوغ الأمنية للشيخ الضباع شرح ابن القاصح ص ٧٢ ط. الحلبي وكذا (النشر) ج١، ص ٣٨٩.

ونأخذ لقالون وقنبل والسوسى بالتسهيل كمذهب أبى الفتح^(١). وهذا هو ما تقتضيه طرق الرواية عن كل منهم من كتاب التيسير. وهو ما ذكره فى (جامع البيان). أما رويس فنأخذ له بالإبدال، لأنه هو الذى فى الإرشاد والكفاية لأبى العز وعنه روى المحقق فى التحبير رواية رويس. ونرى الوجهين جائزين لأبى جعفر، إذ لم يرجح أحدهما فى النشر ولا فى التحبير، إلا أن الإبدال أرجح. والله أعلم^(٢).

٦- إذا تغير الهمز بتسهيل أو حذف بعد حرف المد، فإن المد أرجح عند التسهيل. والقصر أرجح لمن يحذف الهمزة، فالمد أرجح فى ﴿جاء احد﴾ لقنبل ورويس والقصر أرجح للبزى وقالون والسوسى. أما ﴿هؤلاء ان﴾ بالبقرة فالمد الأول من قبيل المنفصل والثانى من قبيل المتصل، فلو قرأت للدورى بمد المنفصل تحتم المد فى الموضعين مع حذف الهمزة الأولى على مذهبه، ولا يجوز قصر ﴿اولاء﴾ مع مد (ها)، لأن المد الثانى إما أن يكون من قبيل المتصل لو أنك قد نزلت حذف الهمزة الثانية، وإما أن يكون من قبيل المنفصل لو قد نزلت حذف الأولى.

وإذا قرأت للبزى والسوسى وقالون فى نحو ﴿شاء ان﴾، فالراجح فيه القصر مع حذف الهمزة الأولى. والله أعلم^(٣).

(١) (تحبير التيسير) ص ٥٥ - (النشر) ج ١، ص ٣٨٨.

(٢) قول ابن الجزرى عن الإبدال: «وهذا مذهب جمهور القراء من أئمة الأمصار قديماً، يلفت نظرنا إلى اختيار الإبدال لأبى جعفر، لأنه من أوائل التابعين ومن أقرأ القرآن فى - مسجد رسول الله ﷺ قديماً. وهذا هو ما استنبطه الشيخ محمد بن السيد الخير السودانى فى كتابه فتح الكريم الشكور فى رواية الدورى وهو الأولى بالصواب. والله أعلم.

(٣) (النشر) ج ١، ص ٣٥٥.

«فصل»

مسائل الخلاف في الهمز المفرد

١- قرأ أبو جعفر بإبدال الهمز الساكن واستثنى مواضع «انبثهم» بالبقرة و«نبثهم» بالحجر والقمر. واختلف عنه في «نبثنا» بيوسف. وظاهر التحبير والدرة الإبدال فيه من الروایتين. ولكن أفاد المحقق في النشر أن التحقيق رواه أبو طاهر بن سوار، أى في المستنير. وهو طريق التحبير عن ابن جمار. فنأخذ له بالتحقيق في نبثنا بيوسف خاصة من رواية ابن جمار. أما رواية ابن وردان فنأخذ له فيه بالإبدال على ظاهر التحبير، قال الإمام الأزميرى في عمدة العرفان: «ويختص وجه الاختلاس في ترزقانه لابن وردان بوجه الإبدال في نبثنا على ظاهر النشر»^(١). وهو واضح لأن ابن وردان يُقرأ له بالاختلاس في «ترزقانه» من طريق التحبير، فيكون له الإبدال خاصة في نبثنا بيوسف، ويكون لابن جمار التحقيق لا غير. والله أعلم.

٢- انفرد أبو الحسن بن غلبون وتبعه الشاطبي بإبدال همزة «بارئكم» في موضعى البقرة عن السوسى، قال الشاطبي: «وقال ابن غلبون بياء تبدلاً». قال المحقق في النشر: «وهو غير مُرضٍ لأن إسكان الهمز عارض تخفيفاً فلا يعتد به»، فالأولى أن يُقرأ فيه للسوسى بالتحقيق وعدم الإبدال، وصوبه في النشر^(٢).

٣- اختلف عن ابن وردان في حذف همزة «المنشئون» في الواقعة وإثباتها. والحذف هو الراجح من طريق الدرة والتحبير، لأن الهمز ليس طريق الشطوى كما جاء في النشر، لذا نأخذ بالحذف لابن وردان فيه^(٣).

٤- روى في تحبير التيسير الخلاف عن أبى جعفر في إبدال «موطئ» بالتوبة، وأطلق الخلاف له من الروایتين. ولكن المحقق في النشر ذكر أن ابن سوار لم يذكر من الروایتين إبدالاً. فنأخذ فيه أيضاً بالتحقيق لابن جمار، لأن طريق التحبير فيه عن ابن سوار، كما نأخذ لابن وردان بالتحقيق فيه من طريق التحبير، كما يتضح لنا من النشر. وقد قلنا إن التحقيق

(١) (النشر) ج١، ص ٣٩٠، (عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن) (ص ٨١) ط. مكتبة الجندى.

(٢) (النشر) ج١، ص ٣٩٣.

(٣) (النشر) ج١، ص ٣٩٧، لأن الهمز فيه من طرق ابن العلاف والنهروانى والخبلى وهى ليست من طرق التحبير.

فيه أرجح، لأن الإبدال من النشر من طريق أبي العلاء والهذلي وليس في سند رواية التعبير عن ابن وردان. والله أعلم^(١).

٥- اختلف عن أبي جعفر أيضاً في إبدال «خاطئة / الخاطئة / مائة / مئتان / فئة / فئتان»، قال في النشر^(٢): «وانفرد الشطوي عن ابن وردان في هذه الأربعة بالتحقيق». قلت: ولا يعد هذا انفراداً عن ابن وردان، لأن ابن العلاف رواه أيضاً بالتحقيق عن زيد عن ابن شبيب - كما جاء في النشر - فلا يعد التحقيق في هذه الأربعة انفراداً، لموافقة رواية ابن العلاف رواية الشطوي فيها، لذلك نأخذ لابن وردان بالتحقيق في «خاطئة / الخاطئة / مائة / فئة / وتثنيتهما». ولا خلاف عن ابن جمار في إبدالها. وإذا كان صاحب الدرة قد أطلق الإبدال فيها من الروایتين، فالصحيح من طريقه هو التحقيق لابن وردان والإبدال لابن جمار. والله أعلم.

٦- اختلف عن الأزرق عن ورش في «ارابت» وبابه مثل «ارابتكم / ارابتكم» ونحوه. فورد عنه تسهيل الهمزة الثانية، وهي التي تلي الراء، ولم يذكر الداني في التيسير سوى التسهيل. وزاد الشاطبي الإبدال، والوجهان جيدان.

ونقل المحقق في النشر أن الداني ذكر البديل في غير التيسير ثم قال: «والبديل فيه قياس البديل في أنذرتهم وبابه، إلا أن بين أكثر وأشهر وعليه الجمهور»، لذلك نأخذ لورش بالتسهيل لأنه في التيسير^(٣). ولا نمنع الإبدال لثبوته عن ورش أيضاً. وقد ذكره الداني في غير التيسير^(٤).

٧- ذكر الشاطبي الخلاف في تسهيل همز «لاعتكم» بالبقرة عن البزى، ورواية التسهيل هي الأولى والمعتمدة في الأداء، لأن الداني قرأ بها من طريقه، وأثبت في التيسير أنها عن أبي ربيعة، وذكر في المفردات أنها عن أبي ربيعة وابن الحباب أيضاً. فالراجح التسهيل للبزى فيه وجهاً واحداً^(٤).

٨- ذكر الشاطبي وجهين عن ورش في «هانتكم»، الأول حذف الألف وتأتى بعد الهاء بهمزة مسهلة، والثاني إبدال الهمزة ألفاً محضة مع المد المشبع. ولم يذكر في التيسير سوى

(١) (النشر) ج١، ص ٣٩٦. فريدة الدهر، ج١، ص ٤٦٥.

(٢) (النشر) ج١، ص ٣٩٦.

(٣) (النشر) ج١، ص ٣٩٨ - (التيسير) ص ١٠٢.

(٤) (النشر) ج١، ص ٣٩٩ - (التيسير) ص ٨٠ - (المفردات) ص ٩٩.

وجه التسهيل بدون مد، ولا نمنع الإبدال لثبوته عن ورش أيضًا والوجهان جيدان وبهما نأخذ^(١).

٩- اختلف عن أبي عمرو والبيزى في «اللائي» بالأحزاب والمجادلة وموضعى الطلاق، وذكر المحقق في النشر أن الداني قد قرأ بتسهيل الهمزة على أبي الفتح وقرأ بإبدال الهمزة ياء ساكنة على الفارسي^(٢). ولما كانت رواية التيسير المسندة فيه للسوسي من طريق أبي الفتح. والرواية المسندة لكل من الدوري عن أبي عمرو والبيزى عن ابن كثير من طريق الفارسي، كان الوجه الراجح في الأداء للسوسي تسهيل الهمزة، والراجح للدوري والبيزى الإبدال ياء ساكنة. وقد تقدم في باب الإدغام الكبير ذكر إظهاره وإدغامه في موضع سورة الطلاق.

١٠- ذكر الخلاف عن البيزى في قلب موضع الهمزة إلى موضع الياء وتأخير الياء إلى موضع الهمزة من (يئاس) وبابه بيوسف والرعدي، فقال الشاطبي - رحمه الله - : «اقلب عن البيزى بخلف وأبدلا»، وصرح الداني في التيسير بقراءته على الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة بالقلب والتأخير بلا خلاف. أما عدم القلب والتأخير فهو للداني من طريق ابن الحباب عن البيزى وليست في التيسير. فالأولى والراجح أن يؤخذ للبيزى من طريق التيسير بالقلب والإبدال بلا خلاف. والله أعلم^(٣).

١١- لم يذكر في الدرة سوى الإدغام في «هيئة» موضعى آل عمران والمائدة عن أبي جعفر من الروايتين. والصحيح عن ابن جمار من طريق التحبير هو الهمز وعدم الإدغام كحفص، إذ قطع به ابن سوار كما جاء في النشر. ومعلوم أن طريق رواية ابن جمار من تحبير التيسير والدرة هو من كتاب المستنير لابن سوار من طريق ابن رزين عن الهاشمي، وفيه عدم الإدغام لابن جمار، وبذلك نأخذ^(٤).

(١) (النشر) ج١، ص ٤٠٠ - (التيسير) ص ٨٨.

(٢) (النشر) ج١، ص ٤٠٤، ٤٠٥.

(٣) (النشر) ج١، ص ٤٠٥ - (التيسير) ص ١٢٩.

(٤) (النشر) ج١، ص ٤٠٥ - فريدة الدهر ج١، ص ٤٧٠.

«فصل»

فد نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وفيه مسائل

- ١- اختلف عن ورش في نقل ﴿كتابه اني﴾ بالحاقة. فروى عنه النقل وروى عنه التحقيق، فالجمهور روى إسكانها عنه مع تحقيق الهمزة، وهو الذي لم يذكر في التيسير سواء، وهو الراجح في الأداء، لأن الداني قال: إنه قرأ بالتحقيق فيه على الخاقاني، وهو طريقه في رواية ورش. ورجح الشاطبي عدم النقل فقال: «بالاسكان عن ورش أصح تقبلاً». وهذا هو المعتمد والذي اختاره المحقق في النشر، لأن الهاء هاء سكتٍ وعلى هذا الوجه يأتي إظهار ﴿ماليه هلك﴾ مع سكتة لطيفة على الهاء الأولى. ولا يجوز فيه الإدغام لورش، لأن الإدغام مفرع على النقل في ﴿كتابه اني﴾، وقد مرَّ بك ما علمت من ضعفه^(١).
- ٢- حكم الابتداء بالأولى من ﴿عادةً لأولي﴾ لكل من أبي عمرو ويعقوب وأبي جعفر ثلاثة أوجه: الأول: ﴿أولي﴾ بإثبات همزة الوصل وضم اللام بعدها. الثاني: ﴿أولي﴾ بضم اللام وحذف همزة الوصل قبلها. الثالث: ﴿الأولي﴾، إثبات همزة الوصل وإسكان اللام وتحقيق الهمزة، أي الابتداء بالأصل. وهذا الوجه الثالث هو المقدم في الأداء^(٢). وهذه الوجوه أيضاً تأتي لقائلون مع الهمز في الوجهين الأولين ﴿أولي / ئولي﴾، غير أنه يشترك مع أبي عمرو ومن معه في الوجه الثالث بدون همز، وهو المقدم في الأداء للجميع. أما ورش فليس له إلا النقل في الوصل والابتداء.
- ٣- لم يذكر المحقق في تحبير التيسير النقل في ﴿ملء الأرض﴾ بآل عمران لابن وردان، وذكره في الدرة عنه. ولكن الأصح أداء من طريق ابن وردان في التحبير عدم النقل، لأن النقل من طريق النهرواني وأبي العلاء والعمري، وليس من طريق التحبير^(٣). قال المحقق في النشر: ورواه سائر الرواة، عن ابن وردان من غير نقل.
- ٤- لا يجوز في مذهب ورش أو حمزة النقل في ميم الجمع مطلقاً. وهذا الذي حققه في النشر، وضعف رواية نقل ميم الجمع عن القراء العشرة. والله أعلم^(٤).

(١) (النشر) ج١، ص ٤٠٩ - (التيسير) ص ٣٦.

(٢) (النشر) ج١، ص ٤١٣.

(٣) (النشر) ج١، ص ٤١٤. فريدة الدهر، ج١، ص ٤٦٥.

(٤) (النشر) ج١، ص ٤١٨.

«فصل»

السكت على الساكن قبل الهمز وغيره وفيه ثلاث مسائل

١- روى الداني في التيسير أنه قرأ لخلف عن حمزة بالسكت على أل وشيء، والمنفصل نحو ﴿من آمن﴾، وذلك من قراءته على أبي الفتح. وروى أنه قرأ له أيضاً بالسكت على أل وشيء من قراءته على أبي الحسن.

ولما كانت رواية التيسير المسندة فيه من قراءة الداني على أبي الحسن، فإن المقدم في الأداء لخلف عن حمزة هو السكت على أل وشيء فقط دون السكت على المفصول^(١).

٢- روى الداني في التيسير أنه قرأ على أبي الحسن من الروايتين بالسكت على أل وشيء، وأنه قرأ على أبي الفتح بترك السكت في رواية خلاد. فصرح بترك السكت في المفردات من قراءته على أبي الفتح، ولم يذكر عنه سكتاً في التيسير في هذه الرواية من قراءته على أبي الفتح، لذا فالمقدم في الأداء لخلاد عدم السكت مطلقاً، لأن ذلك طريق الرواية المسندة في التيسير عن خلاد. والله أعلم^(٢).

٣- أهمل صاحب الدرة السكت عن خلف العاشر، فقال: «وحقق همز الوقف والسكت أهلاً». والصحيح أن السكت على الهمز من كلمة أو كلمتين غير حرف المد روى عن المطوع عن إدريس عن خلف، نحو ﴿يسألونك / من آمن﴾، وهو في المبهج، ومنه طريق الرواية في التحبير والدرة، لذلك نأخذ به من هذا الطريق. ويكون عدم السكت طريق القطيعي وطريق إسحاق عن خلف العاشر^(٣).

(١) (النشر) ج١، ص ٤٢٠، و(التيسير) (ص ٦٢).

(٢) (النشر) ج١، ص ٤٢٢.

(٣) (النشر) ج١، ص ٤٢٤.

«فصل»

الوقف على الهمز وفيه مسائل

١- مما زاده الشاطبي على طرق الداني النقل في الساكن المفصول وقفاً مثل ﴿من آمن﴾. ولم يجوزه الداني عن حمزة، ومذهبه التحقيق فيه من الروایتين من جميع طرقه، قال المحقق في النشر، «إن النقل لا يصح من طرق الشاطبية». وعلى ذلك لا يجوز النقل فيه عن حمزة من الروایتين. والأولى عدم السكت فيه لخلاف وصلأ ووقفأ. فالمقدم فيه في الأداء من الروایتين التحقيق بلا سكت^(١).

٢- اختلف عن حمزة في الوقف على لام التعريف التي تليها همزة مثل ﴿الآخرة﴾. ومذهب أبي الحسن فيه التحقيق مع السكت وقفأ، فهو المقدم في الأداء من رواية خلف. ومذهب أبي الفتح فيه النقل وقفأ، فهو المقدم في الأداء من رواية خلاد. ولا يكون في هذا الطريق سكت على الهمز لخلاد، وإنما يصح السكت وصلأ ووقفأ لخلف عن حمزة فيه^(٢).

٣- اختلف عن حمزة من الروایتين في الوقف على ﴿انبتهم / نبتهم﴾. ومذهب أبي الحسن كسر الهاء أو ضمها وقفأ، فيجوزان من رواية خلف. ومذهب أبي الفتح ضم الهاء وقفأ، فهو المقدم في الأداء من رواية خلاد^(٣)، ولم يختلف عن حمزة في إبدال الهمزة فيهما ياء من الروایتين.

٤- اختلف عن حمزة في الوقف على المهموز إذا كان قبل الهمز ياء أو واو أصليتان مثل ﴿شيء / شيئاً / هيئة / مؤثلاً﴾ فمذهب أبي الحسن النقل، لذلك فهو المقدم من رواية خلف. ومذهب أبي الفتح الإبدال والإدغام، فنأخذ به من رواية خلاد^(٤).

٥- اختلف عن حمزة في الوقف على المتوسط بدخول حرف زائد عليها (كهاء التنبيه وياء النداء واللام والباء والواو والهمزة والفاء والكاف والسين) ويجمعها قولك (هَيَّا لِكَسْبِ الْوَقَاءِ) نحو (هأنتم / يا آدم / لأبويه / بإحسان / وأوحى / أنتم / فأواري / كأنهم / سأوريكم)، ومذهب أبي الحسن فيها التحقيق وإجراؤه مجرى المبتدأ فهو المقدم من رواية خلف. ومذهب أبي الفتح التخفيف بالتسهيل أو الإبدال، وعليه يكون هذا الوجه مقدماً من رواية خلاد. وتقدم أن مذهب النقل وقفأ في لام التعريف^(٥).

(١) (النشر) ج١، ص ٤٣٥. (٢) (النشر) ج١، ص ٤٣٤. (٣) (النشر) ج١، ص ٤٣١، ٤٣٢.

(٤) (النشر) ج١، ص ٤٤٠. (٥) (النشر) ج١، ص ٤٣٤.

٦- اختلف عن حمزة في الأخذ بمذهب الأخفش عند الوقف على المهموز إذا كان مضمومًا بعد كسر، نحو ﴿سَنَقُوكَ﴾، أو مكسورًا بعد ضم، نحو ﴿الْمُلُوكُ﴾. وقد ردّ هذا المذهب كثيرًا من القراء، منهم أبو الحسن طاهر بن غلبون شيخ الداني، لذلك كان الأولى والراجح في الأداء عدم الأخذ به في رواية خلف. ولكن يجوز الأخذ به في رواية خلاد بشرط أن يكون الهمز لام الفعل، نحو ﴿سَنَقُوكَ﴾. فلا يجوز في نحو ﴿سَلَّكَ﴾، لأن الهمز فيه عين الفعل، ولا يجوز إبدالها من نحو المنفصل نحو ﴿يرفع إبراهيم﴾، أو نحو ﴿يشاء إلى﴾. كذا حققه صاحب النشر وقال: «إنه رآه كذلك في كتاب معاني القرآن للأخفش». ويشترط أيضًا موافقة الرسم فلا يجوز في نحو ﴿مستهزئون﴾ إبدالها ياء محضة، لأنه في الرسم بالواو. وهو اختيار الداني^(١).

٧- ورد الخلاف عن حمزة في الوقف على نحو ﴿رُيَا﴾ بمریم، وكذلك ﴿تَوَيَّ﴾ بالأحزاب، ﴿تَوَيَّه﴾ بالمعارج (ورُيَاك ورُيَا ورُيَاي)، ورجح أبو الحسن الإبدال والإدغام فهو الراجح في الأداء من رواية خلف، فتقرأ هكذا: (رِيَا - تَوِيه - تَوِي رِيَاك - الرِّيَا - رِيَاي) ورجح غيره الإبدال وفقًا فهو الراجح من رواية خلاد (رِيَا - تَوِيه - تَوِي - رُوِيَاك - رُوِيَاي - الرُّوِيَا)^(٢).

٨- ورد الخلاف أيضًا في زيادة تمكين الألف إذا كان بعدها همزة متطرفة في الوقف في نحو ﴿السماء / جاء﴾ لدى هشام وحمزة، فإنه يلزم إبدال الهمزة ألفًا، ثم تحذف إحدى الألفين، فيجوز إذن المد أو القصر، ويجوز التوسط أيضًا. وورد الخلاف في الوقف عن حمزة على نحو ﴿ابناءكم / نساءكم﴾ ونحوه فيما توسط فيه الهمز، فيجوز فيه أيضًا المد والقصر. والراجح القصر عند الحذف للهمزة في نحو السماء وجاء، والمد عند تغيير الهمزة بالتسهيل ونحوه^(٣). وهذا هو الذي حققه صاحب النشر، إلا أن الداني في (التيسير) رجح المد عند حذف الهمز أيضًا في الوقف على نحو السماء، والوجهان جيدان، المد أو القصر.

(١) (النشر) ج١، ص ٤٤٤ - ٤٤٥، لذا يؤخذ في مستهزئون ونحوه بالتسهيل أو الحذف فقط دون الإبدال ياء. وانظر أيضًا فريدة الدهر ج١، ص ٣٦٧.

(٢) (تجويد التيسير) - ص ٦١، ط. دار الكتب العلمية.

(٣) (النشر) ج١، ص ٣٥٦ - (التيسير) ص ٣٨.

٩- ذهب إلى التخفيف الرسمي أبو الفتح فارس وغيره، وانتصر له أبو عمرو الداني في جامعه، إلا أن أبا الحسن بن غلبون شيخ الداني قد ضَعَفه وردّه. كذلك رده جمهور أهل الأداء من المشاركة والمغاربة على ما جاء في النشر، ولم ينقلوا التخفيف الرسمي ولم يشيروا إليه. لذلك فإننا نأخذ بجواز التخفيف الرسمي لخلاد دون خلف، وكذلك في رواية هشام، لأن طريقتهم في التيسير من قراءة الداني على أبي الفتح. ولا نأخذ به في رواية خلف. كيف وقد ردّه أبو الحسن طاهر بن غلبون الذي روى الداني رواية خلف من قراءته عليه^(١). وقد حصر العلماء الكلمات التي يجوز الوقوف عليها بالواو ووقعت الهمزة فيها بعد الألف، فيجوز الوقوف عليها عملاً بهذا المذهب، وهي ﴿جَزَأُوا الظَّالِمِينَ﴾، و﴿إِنَّمَا جَزَأُوا﴾ (الأولان بالمائدة) ﴿فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ بالأنعام، ﴿مَا نَشْأُوا﴾ في هود، ﴿فَقَالَ الضَّعْفُؤُا﴾ في إبراهيم، ﴿شَقَقُوا﴾ بالروم، ﴿لَهُوَ الْبَلَاءُ﴾ بالصافات، ﴿فَيَقُولُ الضَّعْفُؤُا﴾، و﴿وَمَا دَعَا﴾ بغافر، ﴿إِنَّمَا لَهُمْ شُرَكَاءُ﴾، و﴿وَجَزَأُوا سَيِّئَةً﴾ بالشورى، ﴿بَلَاءُ مُبِينٍ﴾ بالدخان، ﴿وَوَذلكَ جَزَأُوا الظَّالِمِينَ﴾ بالحشر، ﴿إِنَّا بَوَّءْنَا﴾ بالمتحنة. واختلف في ﴿جَزَاءَ الْحَسَنِ﴾ بالكهف بالنسبة لهشام، وكذلك ﴿جَزَاءَ مَنْ تَزَكَّى﴾ بطله، و﴿جَزَاءَ الْمُحْسِنِينَ﴾ بالزمر لحمزة وهشام، وهذه مرسومة في أغلب المصاحف بلا واو، واختلفوا في ﴿أَنْبَأُوا﴾ في الأنعام والشعراء و﴿عَلَّمُوا﴾ بنى إسرائيل بالشعراء و﴿الْعَلَمَؤُا﴾ بفاطر، وهذه مرسومة في أغلب المصاحف بالواو.

أما الكلمات التي رُسِمَتْ هَمْزَتَهَا بالواو ولم تقع بعد ألف، فهي ﴿يَبْدُوا﴾ حيث وقع، و﴿تَفْتُوا﴾ بيوسف، و﴿يَتَفِيؤُا﴾ بالنحل، ﴿تَوَكُّؤُا﴾ و﴿لَا تَظْمؤُا﴾ بطله، ﴿وَيَذَرُوا﴾ النور، ﴿يَغْبُوا﴾ بالفرقان، ﴿فَقَالَ الْمَلَأُؤُا﴾ أول موضع بالمؤمنون، ﴿يَسَايَا الْمَلَأُؤُا﴾ الثلاثة بالنمل، ﴿وَإِوْ مِنْ يَنْشُوا﴾ بالزخرف، ﴿نَبَأُؤُا﴾ إبراهيم والتغابن. واختلفت المصاحف في ﴿قَبُوا﴾ الخصم، و﴿نَبؤُا عَظِيمٍ﴾ في ص، وكذلك ﴿يَقْبُوا﴾ في القيامة، والأغلب كتابتها بالواو.

أما الكلمات التي كتبت بالياء وقبلها ألف، فيجوز الوقوف عليها بالياء، وهي ﴿تَلْقَى﴾ بيونس، و﴿وَإِنِّي ذِي الْقُرْبَى﴾ بالنحل، و﴿وَمِنْ إِنِّي اللَّيْلُ فَسِيحُ﴾ بطله، ﴿مِنْ وَدَّيْ حَبَابٍ﴾ بالشورى، واختلفوا في ﴿بَلْقَى رَبِّهِمْ﴾ و﴿لَقَى الْآخِرَةَ﴾ في الروم والأغلب كتابتها

(١) (النشر) ج١، ص ٤٦٣.

بالياء . كما صورت الهمزة ياء في ﴿مَنْ نَبَايَ الْمُرْسَلِينَ﴾ بالأنعام^(١) . ولقد فصلنا في ذلك ، لأن القراءة سنة متبعة وليس معنى أن كل كلمة صُوِّرت همزتها بالواو أو الياء يوقف عليها بالواو أو الياء الخالصتين ، فلا يصح الوقف على ﴿نَسَاؤُكُمْ﴾ بالواو ، أو على ﴿خَائِفِينَ﴾ بالياء . ولكن يوقف بالتسهيل عليهما . فلا بد أن يقيد الوقف الرسمي بما صح نقله وثبتت تلاوته . والله أعلم^(٢) .

(١) لذا فالراجع الوقف على نحو ﴿الْعَلَمَنَؤُا﴾ لخلاّد باثني عشرة وجهًا هي خمسة الإبدال وثلاثة الوقف على الواو بالسكون وثلاثة الإشمام ووجه الروم مع القصر ، ويختص خلف بالخمسة الأولى على أوجه القياسى دون الرسمي . ويوقف على نحو ﴿وَأَيُّهَا﴾ لخلاّد بتسعة أوجه ، خمسة الإبدال ، وثلاثة بسكون الواو ، ووجه الروم ، ويختص خلف بخمسة الإبدال . ويوقف على نحو ﴿أَتَوَكَّلُ﴾ بوجهى الإبدال والتسهيل بالروم لخلف وخلاّد ويزاد لخلاّد ثلاثة الوقف بالواو (السكون ، الروم ، الإشمام) . ويوقف على نحو ﴿مَنْ نَبَايَ﴾ لخلف ، وخلاّد بوجهى الإبدال والتسهيل بالروم ويزاد لخلاّد الوقف بالياء مع السكون والروم . والله أعلم .

(٢) وكذا يجوز الأخذ لهشام في الهمز المتطرف بأوجه الوقف الرسمي وأوجه الأخفش لأن رواية هشام من طريق أبى الفتح فارس .

«فصل»

في الإدغام الصغير، وفيه مسائل

١- ذكر الداني في التيسير الخلاف عن ابن ذكوان في إدغام دال قد في الزاي من ﴿ولقد زيناه﴾، وتبعه الشاطبي في ذكر الخلاف فيه، إلا أن الداني في التيسير قد صرح بذكر قراءته من طريق النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بالإظهار، وبه قرأ على عبد العزيز الفارسي، وهو طريقه في التيسير، ونص في المفردات على قراءته على الفارسي بالإظهار، فالأولى الأخذ له بالإظهار في ﴿ولقد زيناه﴾، لأن الإدغام طريق الصوري وطريق ابن الأخرم عن الأخفش وقراءة الداني على أبي الفتح وأبي الحسن، وليست من طريق التيسير عن ابن ذكوان^(١).

٢- انفرد الشاطبي في ذكر الخلاف في إدغام ﴿وجبت جنوبها﴾ لابن ذكوان، قال المحقق في النشر: (ولا نعرف خلافاً عنه في إظهارها من هذه الطرق). ونقل عن أبي شامة قوله: (إن الداني ذكر الإدغام فيه في غير التيسير من قراءته على أبي الفتح). وليس ذلك طريق التيسير، لذا أشار الشاطبي - رحمه الله - إلى ضعفه بقوله:

☆☆ وفي وجبت خلف ابن ذكوان يفتلا ☆☆

فالأولى إظهار ﴿وجبت جنوبها﴾ لابن ذكوان من طريق التيسير^(٢).

٣- ذكر في التيسير الخلاف في إدغام ﴿بل طبع﴾ عن خلاد «بالنساء»، وتبعه الشاطبي بقوله: (وَبَلْ فِي النِّسَاءِ خَلَادُهُمْ بِخِلَافِهِ) ولكن نص المحقق في النشر على أن الداني قرأ على أبي الفتح فيه بالإدغام. ونص الداني نفسه في المفردات عليه وقال فيه وفي التيسير: (وبه آخذ)، أي وبالإدغام آخذ. فتبين أن الإدغام طريق التيسير الذي ينبغي أن يؤخذ به منه. أما الإظهار فقد قرأ به الداني على أبي الحسن عن أبي القاسم بن نصر بن أبي الهيثم عن خلاد، وليس ذلك طريق التيسير، لذا ينبغي الأخذ لخلاد فيه بالإدغام^(٣).

٤- استثنى هشام إدغام ﴿هل تستوى﴾ بالرعد، ونص الداني على إظهاره في التيسير والمفردات، إلا أن الداني ذكر في جامع البيان قوله: (وحكى لي أبو الفتح عن عبد الله بن الحسين بالإدغام كمنظأره في سائر القرآن)، وقال: (وكذا نص عليه الحلواني)، قاله المحقق

(١) (النشر) ج٢، ص ٣، (المفردات) ص ١٨٣، و(التيسير) ص ٤٢.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٦.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٧، و(التيسير) ص ٤٣، و(المفردات) ص ٣٤٤، ٣٤٥.

في النشر. وهو يقتضى صحة الوجهين، لذلك فإننا نأخذ لهشام فيه بالوجهين: (الإظهار والإدغام) من طريق التيسير. والله أعلم^(١).

٥- ذكر الداني في التيسير وجهين في إدغام ﴿ومن لم يتب هاولئك﴾ في الحجرات عن خلاد على سبيل التخيير، وقال إن شيخه أبا الفتح قد خير فيه. وبالإظهار والإدغام نأخذ عملاً بالوجهين^(٢).

٦- ﴿يعذب من يشاء﴾ [آخر البقرة]: نص الداني في التيسير على إدغامه عن ابن كثير بالخلاف، وتبعه الشاطبي بقوله: (فَقُلْ يُعَذِّبُ دَنَا بِالْخُلْفِ)، قال المحقق: (والذى تقتضيه طريقيهما، أى «البنى وقنبل عن ابن كثير» هو الإظهار، لأن الداني نص على الإظهار في جامع البيان من رواية ابن مجاهد عن قنبل ومن رواية النقاش عن أبى ربيعة)، وهذان هما طريقا التيسير عن قنبل والبنى. وإن كان الخلاف مذكوراً في التيسير والشاطبية وفي المفردات، إلا أن طريق التيسير يقتضى الإظهار فيه للبنى وقنبل، وبذلك نأخذ^(٣).

٧- نص الداني في التيسير على الخلاف في إدغام ﴿اركب معنا﴾ لكل من البزى وقالون وخلاد. وتبعه الشاطبي بقوله: (وَفِي ارْكَب هُدَى بَرٍ قَرِيبٍ بِخُلْفِهِمْ)، وفيه نظراً، لأن الإظهار مروي للبنى عن النقاش من جميع طرقه. كما أن الداني قرأ على أبى الفتح في رواية قالون بالإظهار. أما خلاد فقد قرأ له الداني على أبى الفتح بالإدغام - وإن كان قد اختار الإظهار في المفردات فليس هو طريقه في رواية خلاد، فينبغى الأخذ بالإظهار لقالون والبنى، والأخذ بالإدغام لخلاد من طريق التيسير^(٤).

وينبغى أن ننبه على أن المحقق في تحبير التيسير ذكر أن الإدغام طريق النقاش عن البزى، إلا أن الصحيح هو الإظهار من جميع طرق النقاش، كما نص عليه في «النشر»، وكما جاء عن الداني في «المفردات» أنه قرأ بالإظهار على الفارسي عن النقاش عن أبى ربيعة. والله أعلم^(٥).

٨- ذكر الداني في التيسير الخلاف عن قالون في إدغام ﴿يلت ذلك﴾ أو إظهاره، وتبعه الشاطبي بقوله: (وَقَالُونَ ذُوْخُلْفٍ). ولكن طرق رواية الداني في التيسير عن أبى الفتح تقتضى الإظهار^(٦)، إذ به قرأ الداني على أبى الفتح من قراءته على عبد الباقي. أما الإدغام،

(١) (النشر) ج٢، ص ٨ - (فتح القدير) للشيخ عامر عثمان، ص ٩٧.

(٢) (التيسير) ص ٤٤ - (النشر) ج٢، ص ٩. (٣) (النشر) ج٢، ص ١٠ - البدور الزاهرة، ط. الأزهر، ص ٧٤.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١١، ١٢ (المفردات) ص ١٠٠. (٥) (التحبير) ص ٦٥ - (النشر) ج٢، ص ١١.

(٦) (التيسير) ص ٤٤ - (النشر) ج٢، ص ١٤.

فقرأ به أبو الفتح عن السامري، وإسناده لا يكون إلا من طريق الحلواني لا من طريق أبي نشيط التي في التيسير. فعلى ذلك يكون لقالون الإظهار فيه كورش من طريق التيسير. ٩- قد أطلق الخلاف عن دوري أبي عمرو في إدغام الراء المجزومة في اللام، نحو: ﴿فاغفر لنا﴾، وبالإدغام قرأ الداني على الفارسي من طريق أبي طاهر، وهو طريق التيسير، وبه نأخذ^(١).

١٠- ﴿يس والقوان﴾، و﴿ن والقلم﴾: لم يختلف عن ورش من طريق الشاطبية في إدغام نون، ﴿يس والقوان﴾. وإنما جرى خلاف في ﴿ن والقلم﴾. وعبرة التيسير تشير إلى الإظهار وبه نص الداني أن عليه عامة أهل الأداء من المصريين عن ورش. ورواية الداني لورش من طريق قراءته على المصريين، لذلك نأخذ لورش بالإظهار للنون في ﴿ن والقلم﴾. والله أعلم^(٢). ١١- ﴿الم نخلكم﴾. ورد فيه وجهان إدغام القاف في الكاف مع ظهور صفة الاستعلاء أو الإدغام الكامل وجعلها كافاً خالصة من غير إظهار هذه الصفة. قال المحقق في النشر، وهو قول أبي عمرو الداني في جامعهم وقال: (إن الإدغام الخالص أصح وأوجه قياساً)، لذلك نأخذ بالإدغام الكامل وجهها راجحاً في الأداء^(٣). ولا يوجد نص في الشاطبية أو التيسير بالخلاف فيه.

١٢- ورد وجهان عن ورش في ﴿ماليه هلك﴾، وكذلك عن باقي رواة القراء العشرة. الإدغام أو السكت على هاء (ماليه) سكتة لطيفة. وكلاهما صحيح عن الجميع، إلا أن من روى النقل لورش في ﴿كتابه اني﴾ لزمه الإدغام في ﴿ماليه هلك﴾. وقد مرّ بك أن هذا الوجه ضعيف لا ينبغي أن يقرأ لورش به. فتعين أن يؤخذ لورش بوجه واحد، وهو السكت على الهاء مع الإظهار، لأن عدم النقل في ﴿كتابه اني﴾ هو الأصح عنه. والله أعلم^(٤).

١٣- قرأ أبو جعفر بإخفاء النون عند الغين والحاء، واستثنى له أهل الأداء ثلاثة مواضع أخذوا له فيها بالإظهار، وهي ﴿فسينغضون﴾ [بالإسراء]، ﴿وان يكن غنيا﴾ [بالنساء]، ﴿والنخفة﴾ [بالمائدة]. لكن صاحب النشر ذكر أن ابن سوار روى الإخفاء في موضع المائدة ﴿والنخفة﴾ والإظهار في الحرفين الآخرين. فدل ذلك على أن الراجح في رواية ابن جمار هو إخفاء النون عند الحاء في حرف المائدة فقط دون حرفي النساء والإسراء لأن روايته من طريق كتاب ابن سوار من طريق التحبير. وبذلك نأخذ^(٥).

(١) (النشر) ج٢، ص ١٣. (٢) (النشر) ج٢، ص ١٨ - (التيسير) ص ١٨٣.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٢٠. (٤) (النشر) ج٢، ص ٤٠٩ - (التيسير) ص ٩٦.

(٥) (النشر) ج٢، ص ٢٢ - وفريدة الدهر ج٢، ص ٤٧٠.

«فصل» في الفتح والإمالة وفيه مسائل

أولاً: ما ورد في الإمالة من الخلاف عن قالون؛

١- حرف الهاء وحرف الياء من «كهيعص» فيه الخلاف، بناء على ما أطلقه صاحب التيسير فيه من تقليلهما بين بين، قال المحقق في النشر بعد ذكر الفتح: (وبه قرأ الداني لقالون على أبي الفتح فارس بن أحمد عن قراءته على عبد الباقي بن الحسين، يعني من طريق أبي نشيط، وهو طريق التيسير ولم يذكره فيه، وهو من المواضع التي خرج فيها عن طريقه). أما التقليل فمن طريق الداني عن الحلواني عن قالون، وليست في التيسير، فينبغي أن يؤخذ بالفتح لقالون في الهاء والياء كذلك، لأن من فتح الهاء فتح الياء عن نافع. أما ورش فلم يختلف عنه من طريق التيسير في تقليلهما كما سيأتي^(١).

٢ - تقليل (التوراة)، ورد في الشاطبية تقليل التوراة بخلف عن قالون بقوله: (وَبِالْخَلْفِ بَلَّالاً) بناء على ما ذكره الداني في التيسير أنه قرأ فيه بالخلف عن أبي الفتح. وقد ذكر المحقق في النشر أن تقليل (التوراة) قرأ به الداني على أبي الفتح، ولكن من قراءته على السامري يعني من طريق الحلواني. أما الفتح فقرأ به على عبد الباقي من طريق أبي نشيط، وهي الطريق المسندة في التيسير. ثم قال صاحب النشر: (وذكر غيره فيه خروج عن طريقه)، وهو صريح في أن الراجح بل الأولى في الأداء الفتح لقالون في (التوراة) في كل القرآن من طريق التيسير والشاطبية. ولا يؤخذ بسواه عند التحقيق. والله تعالى أعلم^(٢).

٣- ليس من طريق الشاطبية عن قالون في (هـ) بالتوبة سوى الإمالة، وإنما نبهنا عليه، لأن الخلاف في الشاطبية أتى عن ابن ذكوان، وسيأتي تحقيقه.

ثانياً: ما ورد في الإمالة من الخلاف عن ورش؛

١- ما كان من ذوات الياء ولم يكن رأس آية وليس آخره راء مثل (هدى - أتى - أعمى - موسى)، فالذي في التيسير تقليله بين بين، ولم يذكر فيه الداني خلافاً، وسوى بينه وبين الرائي نحو (اشترى). وبالتقليل قرأ الداني على شيخه خلف بن خاقان. وإنما قرأ الداني فيه

(٢) (التيسير) ص ٨٦ (النشر) ج ٢، ص ٦١.

(١) (النشر) ج ٢، ص ٦٧.

بالفتح على أبى الحسن، لذلك فالراجع والأولى فى الأداء تقليل ذوات الياء كلها وجهًا واحدًا عن ورش لا فرق بين الرأى وغيره، لأن ذلك طريق التيسير.
وإذا كان الوجهان المذكورين فى جامع البيان والشاطبية - فإن الرجوع للأصل هو الراجع والأولى فى الأداء^(١).

٢- ورد أيضًا الخلاف عن ورش فى تقليل رءوس الآيات المختومة بضمير المؤنثة الغائبة، نحو: (ضحّاها وجلاها وبناها وسوّاها) فى النازعات والشمس. والذى صرح به فى التيسير هو الفتح، ولم يذكر فى الشاطبية سوى الفتح فيه، وتتبعه فى النشر، فذكر أن الداني عوّل على الفتح مع أن اعتماده فى التيسير على قراءته على أبى القاسم الخاقاني، وهى بالتقليل، لذلك فإن الفتح فى هذا الفصل خروج عن طريق التيسير لأنها قراءة الداني على أبى الحسن، إذا نأخذ لورش فيه بالتقليل وجهًا راجحًا فى الأداء، لأنه الأصح رواية من طريق التيسير^(٢)، لذا يؤخذ لورش من طريق التيسير بتقليل رءوس الآيات الإحدى عشر سواء ما ختم بياء أو بها ألف (للمؤنثة الغائبة).

٣- عبارة التيسير تقتضى الإمالة فى الهاء والياء من ﴿مكهيص﴾ لنافع. والصحيح أنه ليس لورش فيها سوى التقليل وليس لقالون سوى الفتح كما تقدم.

٤- ورد الخلاف عن ورش فى تقليل ﴿أراكهم﴾ بالأنفال، قال الشاطبي - رحمه الله، (وَفِي أَرَاكَهُمْ وَذَوَاتِ الْيَاءِ لَهُ الْخَلْفُ جُمْلًا). والراجع فى الأداء التقليل عن ورش فى ﴿أراكهم﴾ وذوات الياء أيضًا لأنها قراءة الداني على الخاقاني، وهى طريق التيسير. قال فى التمهيد عن تقليل أراكهم: وهو الصواب. وقال فى جامع البيان: وهو القياس. أما الفتح فيه، فمن قراءة الداني على أبى الفتح، وليست طريق التيسير^(٣).

٥- عبارة التيسير قد يؤخذ منها الفتح فى (هداي ومثواى ومحيای) لورش، لأنه ذكر إمالتها عن الدورى عن الكسائى ولم يذكر معه ورشًا، وليس لورش فيه إلا التقليل، كما صرح بذلك الداني فى سائر كتبه. وقد ذكرنا أن الخلاف فى ذوات الياء لا يؤخذ به من طرق التيسير، فليس له فيها إلا التقليل من طريقه وجهًا واحدًا^(٤).

(١) (النشر) ج٢، ص ٥٠.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٤٨ - (فتح القدير) للشيخ عامر السيد عثمان ص ٤٩.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٤١ - ٤٢. (٤) (النشر) ج٢، ص ٥٠.

٦- روى الدائي في التيسير أيضًا الخلاف عن ورش في ﴿الجار / جبارين﴾، وتبعه الشاطبي بقوله: (وَهَذَانِ عَنْهُ بِاخْتِلَافٍ)، والمتبع لعبارة التيسير يجد أن الدائي بعد ذكر الخلاف فيه قال: (إنه قرأ على ابن خاقان بالتقليل). وهو طريق التيسير كما علمت؛ لذلك فالراجح فيهما التقليل عن ورش^(١).

٧- مما يجب ملاحظته أن حرف ﴿نأى﴾ في موضعه بالإسراء وفصلت ليس لورش في نونه تقليل، وإنما تقليله للهمزة والألف بعدها وإنما ذكرته لأن بعض عبارات المشايخ تشير إلى تقليل حرفي نأى لورش، وربما فهم تقليل النون والهمزة، وإنما المراد تقليل الهمزة والألف بعدها. والله أعلم.

ثالثًا: ما ورد في الإمامة من الخلاف عن أبي عمرو من الروایتين:

١- ورد عن أبي عمرو الخلاف في الوقف على ﴿تترا﴾ بالمؤمنون؛ فهي بالتنوين عند أبي عمرو، فإذا وقف أبدلها ألفًا. وأوهمت عبارة الدائي في التيسير الإمامة فيه؛ إذ قال: (وهم على أصولهم في الراء)؛ قال المحقق في النشر: (ويحتمل في تترا وجهان: أحدهما، أن يكون الألف بدلًا من التنوين مثل ﴿ذكوا﴾. ﴿سترا﴾ فلا يجوز إمالتها. وظاهر كلام الشاطبي أنها للإلحاق. ثم قال: (ونصوص أكثر أئمتنا تقتضي فتحها لأبي عمرو) قلت؛ وهو الأرجح أي الفتح؛ لأن كلام الدائي في التيسير يقتضي أنها بدل من التنوين؛ لذلك نأخذ لأبي عمرو بالفتح في ﴿تترا﴾ وفقًا^(٢).

٢- اختلف عن أبي عمرو في ﴿بشراي﴾ بيوسف؛ فذكر الشاطبي فيه ثلاثة أوجه: الفتح، والتقليل، والإمالة، ورجح الفتح، إذ ليس في التيسير غيره؛ إذ قال الدائي فيه: (وبذلك يأخذ عامة أهل الأداء في مذهب أبي عمرو). وقال في النشر: (الفتح أصح رواية والإمالة أقيس على أصله). ورجح في غيث النفع الفتح، وقال: (فهذا كما تراه بلغ الغاية في القوة من جهة النقل وإن كان لا يقتضيه أصله). ولما كان المعول في إسناد الرواية على النقل والمشافهة دون القياس، فإن الراجح في الأداء في ﴿بشراي﴾ هو الفتح^(٣).

(١) (النشر) ج٢، ص ٥٦، ٥٨.

(٢) (التيسير) ص ١٥٩ - (النشر) ج٢، ص ٨٠.

(٣) (التيسير) ص ١٢٨ - (النشر) ج٢، ص ٤٠. قال الشاطبي - رحمه الله - : (وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَذْخَلٌ). انظر أيضًا غيث النفع بهامش شرح ابن القاصح ص ٢٥٦، ط. الحلبي.

رابعاً: ما ورد في الإمالة من الخلاف عن الدوري عن أبي عمرو:

١- ورد الخلاف عن أبي عمرو في ﴿الناس﴾ المجرور، وظاهر الشاطبية أن الخلاف من الروایتين، كما يفهم من قوله: (وَخَلَقَهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَزْءِ حُصْلًا)، ولكن الذي ذكره الداني في سند قراءته لأبي عمر حفص الدوري عن أبي عمرو أنها من قراءته على الفارسي عن أبي طاهر، وقد صرح في التيسير أنه قرأ من هذا الطريق بإمالة ﴿الناس﴾ المجرور، وكذلك نص عليه في المفردات. فلا يصح فيه للدوري عن أبي عمرو إلا الإمالة، ولا يصح للسوسي فيه إلا الفتح، كما هو واضح من أسانيده في التيسير، وكما ذكره في المفردات من إخلاص الفتح لغير من ذكره عن أبي طاهر وغيره^(١).

٢- قطع في التيسير بتقليل ﴿يا ويلتي﴾، و﴿يا حسرتي﴾، و﴿إني﴾ الاستفهامية للدوري عن أبي عمرو. وقطع بالفتح في ﴿يا أسفي﴾، وذكر أن ذلك من طريق أهل العراق. وقد ذكر التقليل فيه الشاطبي، وهو خروج عن طريقه، فالراجح في الأداء فيه هو الفتح، إذ نص الداني عليه أيضاً في المفردات واختاره^(٢).

خامساً: ما ورد في الإمالة من الخلاف عن السوسي عن أبي عمرو:

١- فُتِحَ الراء من حرفي ﴿وأي﴾ الواقع قبل متحرك أبو عمرو من الروایتين كما أمال الهمزة. وهذا هو الأولى والراجح في الأداء والذي لا يصح غيره عن السوسي، أي فتح الراء وإمالة الهمزة من نحو ﴿وراء كوكبا﴾. وأما ما ذكره الداني في التيسير في قوله: (إنه روي عن أبي شعيب مثل حمزة)، يعنى إمالة الراء والهمزة معاً، فهو من طريق أبي بكر القرشي وليست طريق التيسير. وقد صرح الداني في جامع البيان بأنه قرأ على أبي الفتح في رواية السوسي من غير طريق أبي عمران موسى بن جرير فيما استقبله ساكن وفيما لم يستقبله ساكن بإمالة الراء والهمزة. ومعلوم أن طريق التيسير هي طريق أبي عمران موسى بن جرير، وفيه فتح الراء وإمالة الهمزة. وقال المحقق في النشر: إن الشاطبي خالف سائر الناس بإطلاق الخلاف في إمالة الراء، إذ قال: (وَفِي الرَّاءِ يُجْتَلَى بِخُلْفٍ). فالصحيح عن السوسي فتح الراء وإمالة الهمزة في ﴿وأي﴾ الواقع قبل متحرك، وهو كذلك عن الدوري عن أبي عمرو بلا خلاف^(٣).

(١) (النشر) ج٢، ص ٦٢ - (فتح القدير) للشيخ عامر ص ١٢٠ - المفردات ص ١٢٨.

(٢) (التيسير) ص ٤٨ - (النشر) ج٢، ص ٥٤ - (فتح القدير) ص ٧٢، ١٢٠ و(المفردات) ص ١٣١.

(٣) (التيسير) ص ١٠٤ - (النشر) ج٢، ص ٤٥، ٤٦، ٤٧.

٢- ذكر الشاطبي أيضًا وجهان في إمالة فتحة الراء والهمزة من ﴿روى﴾ الواقعة قبل ساكن، نحو ﴿وراء المجرمون﴾، وذلك عن السوسى فقال:

(وَقَبْلَ السُّكُونِ الرَّاءُ أَمِلَ فِي صَفَاءِ يَدٍ بِخُلْفٍ وَقُلْ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ بَقِيَ صِلًا)

ولا يصح فيه من طريق التيسير سوى الفتح للراء والهمزة معًا، لأن طريق الداني في رواية السوسى هو عن أبى عمران موسى بن جرير وليس فيه إلا فتح الراء والهمزة في ﴿روى﴾ الواقع قبل الساكن، وذكر الداني في مفرداته أن رواية الفتح في الراء والهمزة من ﴿روى﴾ الواقع قبل ساكن اختيار موسى بن جرير من نفسه، فهو صحيح من جهة الرواية عنه إلا أن الإمالة فيهما عن غيره في رواية السوسى وذكرها في التيسير خروج عن طريقه^(١).

٣- ذكر الشاطبي الخلاف في إمالة الألف من ﴿نأى﴾ في الإسراء وفصلت عن السوسى، فقال: «نأى شرع بمن باختلاف»، وقد تبع في ذلك عبارة الداني في التيسير، إذ قال بعد ذكر من أمال الألف: «وقد روى عن أبى شعيب مثله». وليس عليه الجمهور. فقد قال المحقق في النشر:

«وقد أجمع الرواة عن السوسى من جميع الطرق على الفتح لا نعلم بينهم خلافاً. إنما هو انفراد لفارس بن أحمد في أحد وجهيه عن السوسى، لذا لم يعول عليه في المفردات ولم يذكره... لذلك نأخذ للسوسى في نأى بالفتح وجهًا واحدًا في الموضعين^(٢)».

٤- أشار الشاطبي إلى الخلاف في إمالة الراء وصلًا عن السوسى من نحو ﴿قوى الله﴾، و﴿القوى النى﴾، ومثله مما تجوز الإمالة فيه للوصل، فقال: «وذو الراء فيه الخلف في الوصل يجتلى»، قال في التيسير: «على أن أبى شعيب قد روى عن اليزيدى إمالة الراء مع الساكن في الوصل، نحو ﴿قوى الله﴾ - ﴿قوى الذين﴾، وبذلك قرأت في مذهبه وبه آخذ»، وقال في النشر: «وهى قراءة الداني على أبى الفتح عن أصحاب ابن جرير وهى طريق التيسير». لذلك فالأولى الأخذ له بالإمالة في الوصل وجهًا واحدًا في مثل هذه المواضع^(٣).

٥- إمالة الياء من ﴿كهيصن﴾ للسوسى ليست طريق التيسير، وإن كان الشاطبي قد ذكر الخلاف فيه، قال في النشر: «وهو محذور في ذلك، فإن الداني أسند رواية أبى شعيب

(١) (النشر) ج٢، ص ٤٦ - (المفردات) ص ١٦٨.

(٢) (التيسير) ص ١٤١ - (النشر) ج٢، ص ٤٤، ٤٥.

(٣) (التيسير) ص ٥٣ - (النشر) ج٢، ص ٤٧.

السوسى فى التيسير من قراءته على أبى الفتح . ثم ذكر أنه قرأ عليه بالإمالة، ولم يبين من أى طريق قرأ عليه بذلك لأبى شعيب، وكان يتعين عليه أن يبين كما بينه فى جامع البيان فقال: وبإمالة فتحة الهاء والياء قرأت فى رواية السوسى من غير طريق أبى عمران النحوى . وقال فيه: إنه قرأ بفتح الياء على أبى الفتح من رواية أبى شعيب من طريق أبى عمران عن اليزيدى، ثم قال: « فلم يعلم إمالة الياء وردت عن السوسى من غير طريق من ذكرنا، وليس ذلك فى طريق التيسير ولا الشاطبية »^(١). لذلك لا يؤخذ للسوسى فيه إلا بفتح الياء . أما إمالة الهاء فهى لأبى عمرو من الروايتين .

سادساً: ما ورد فى الإمالة من الخلاف عن ابن ذكوان؛

١- إمالة ﴿ما أدونك وادونكم﴾ حيث وقع، والفتح طريق النقاش عن الأخفش زشى رواية الدانى من قراءته على الفارسى . وعبرة التيسير تفيد ذلك . وقول الشاطبى: (وبالخلف مثلاً) إنما هو من غير طريق التيسير، فالراجع فيه هو الفتح لابن ذكوان، لأنه طريق التيسير . وقد نص عليه فى المفردات^(٢) .

٢- إمالة ﴿واى﴾ (إذا اتصل به ضمير)، وهو فى ثلاث كلمات ﴿واك - واها - واه﴾ فقطع الدانى فى التيسير لابن ذكوان بالفتح وعزاه للنقاش عن الأخفش، وقال إنه قرأ بذلك على الفارسى وأبى الفتح، كذلك نص على الفتح فى المفردات من طريق النقاش عن الأخفش وهو طريق التيسير، وبه نأخذ، إذ هو الراجع فى الأداء . وما ذكره الشاطبى من الخلاف فيه فليس طريقه . وقد نقل صاحب النشر أن الفتح فيه عن أبى العز للأخفش من جميع طرقه . إلا أنه ذكر قبل ذلك أن إمالة الراء والهمزة فى هذا الفصل رواها صاحب التيسير، والصحيح أن صاحب التيسير قد ذكر فيه الفتح، ولعله سهو من النساخ . والله أعلم^(٣) .

٣- إمالة ﴿زاد﴾ روى عن ابن ذكوان الإمالة فى ﴿وزادهم الله مرضاً﴾ الموضع الأول من البقرة بلا خلاف . وروى الخلاف عنه فيما عدا ذلك - قال الشاطبى: «وزادهم الأولى وفى الغير خلفه» وذكر فى التيسير أن طريق الأخفش من غير رواية ابن الأخرم فيه الإمالة فى ﴿زاد﴾ فى كل القرآن . وليس لابن الأخرم إمالة - إلا فى الموضع الأول من البقرة، وليس هو

(١) (النشر) ج٢، ص ٦٩ - (التيسير) ص ١٤٧ - (غيث النفع) ص ٢٤٨ .

(٢) (النشر) ج٢، ص ٤١، و(التيسير) ص ١٢١، و(المفردات) ص ١٨٥، و(فتح القدير) ص ١١١ .

(٣) (النشر) ج٢، ص ٤٦، و(التيسير) ص ١٠٣، و(المفردات) ص ١٨٦، وفريد الدهر، ج١، ص ٢٨٦ .

طريق التيسير. إنما طريق التيسير فيه عن النقاش عن الأخفش. وقد ذكر فيه الدانى الإمالة فى المفردات. فتعين له الإمالة فى «وزاد» من طريق التيسير فى كل القرآن بما فى ذلك موضع البقرة وغيره^(١).

٤- إمالة «حمامك والحمارك»: والمذكور فى التيسير هو الإمالة. ولم يقرأ الدانى بالفتح فيهما إلا من طريق ابن الأخرم بقراءته على أبى الحسن، وليست طريق التيسير. كذلك نص فى المفردات أنه قرأ بالإمالة على الفارسي، وهى طريق التيسير عن النقاش عن الأخفش، وذكر أن الأخفش نص على الإمالة فى كتابه الخاص بالإمالة، فالراجع فى الأداء الإمالة فى الحرفين بلا خلاف^(٢).

٥- إمالة «جوف هارم»: بالتوبة، صرح الدانى فى التيسير أن النقاش قرأ فيه بالفتح عن الأخفش، وهو طريق التيسير الذى قرأ به الدانى على الفارسي ولم يذكر فيه خلافاً^(٣). وذكر الخلاف الشاطبى بقوله: «وهار روى مرو بخلف»، فالراجع فى الأداء الفتح فيه لأنه طريق التيسير.

٦- إمالة «الحوابك»: صرح الدانى فى التيسير بقراءته على الفارسي عن النقاش بإمالة المحراب حيث وقع منصوباً أو مجروراً، وكذا فتح المنسوب، وهو موضعان: (موضع فى آل عمران، وموضع آخر فى ص) من طريق ابن الأخرم، أما المجرور فلا خلاف فى إمالته، ولكن الذى صرح به فى المفردات والتيسير أنه قرأ بالإمالة فى المحراب حيث وقع عن الفارسي، وهو طريق التيسير. فنأخذ له بالإمالة فيه حيث وقع منصوباً أو مجروراً وجهاً راجحاً فى الأداء^(٤).

٧- إمالة «عمران والإكوام واكواههنك»: قال فى النشر: «وذكر الإمالة فى التيسير من قراءته على أبى الفتح ولكنه منقطع بالنسبة للتيسير فإنه لم يقرأ على أبى الفتح بطريق النقاش، وإنما قرأ عليه بطريق ابن الزرر - وموسى بن عبد الرحمن وأبى طاهر البعلبكي وابن شنبوذ وابن هارون، خمستهم عن الأخفش». فالأولى الفتح فى هذه المواضع حيث وقعت، من طريق التيسير، لأن الفتح طريق النقاش^(٥).

(١) (النشر) ج٢، ص ٦٠، و(التيسير) ص ٥١، و(فتح القدير) ص ٧٤.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٥٦، و(التيسير) ص ١٢٠. (٣) (النشر) ج٢، ص ٥٧، و(التيسير) ص ١٢٠.

(٤) (النشر) ج٢، ص ٦٤، و(التيسير) ص ٥٢. (٥) (النشر) ج٢، ص ٦٤ - ٦٥.

سابعاً: الإمالة عن شعبة وما ورد فيها من الخلاف عنه:

انفرد الشاطبي عن أبي بكر بذكر الخلاف في إمالة همزة «وإي» إذا وقع بعدها ساكن، نحو «وإي القمر / وإي الشمس»، وروى الداني في التيسير والمفردات إمالة الراء دون الهمزة فيما وقع قبل ساكن، وهو طريقه، إلا أنه قرأ من طريق خلف عن يحيى عن أبي بكر بإمالة الراء فيها مع الهمزة، فحسب الشاطبي أن ذلك طريقه، وحكى الخلاف فيه، والصواب الاختصار على إمالة الراء دون الهمزة كما حققه في النشر. وهو الراجح في الأداء^(١).

ثامناً: الإمالة عن الكسائي والخلاف فيها:

١- ذكر الخلاف الشاطبي في إمالة «نحسات» لأبي الحارث عن الكسائي وضعفه فقال (وأخلاً)، وهو الصواب. فطريقه الفتح من التيسير لا غير. فقد قال فيه: «ولم أقرأ به وأحسبه وهماً»^(٢).

٢- ذكر الخلاف أيضاً في التيسير في إمالة «يواري». وذكر فيه الداني أنه قرأ به من طريق عثمان الضرير عن الدوري عن الكسائي وخصه بحرفي المائدة. وتبعه الشاطبي بذكر الخلاف فيه وتبعه في النشر، فذكر أن ذلك ليس من طريق التيسير، إذ صرح الداني أنه قرأ من رواية الكسائي بطريق ابن مجاهد وليس من طريق الفارسي عن عثمان الضرير، كما أن تخصيص حرفي المائدة غير معروف، لذلك فالأولى الفتح في «وإواري و يواري» حيث وقع في رواية الدوري عن الكسائي وبذلك نأخذ^(٣). وسوف يأتي الخلاف في إمالة هاء التانيث عن الكسائي في فصل لاحق إن شاء الله.

تاسعاً: الخلاف عن خلاد عن حمزة في باب الإمالة:

ورد الخلاف لخلاد في إمالة «ضعافاً» بالنساء، و«أتيك» موضعى النمل. وقد أطلق الخلاف فيهما الداني في التيسير وتبعه الشاطبي. إلا أن الداني لم يقرأ في الموضعين على أبي الفتح في رواية خلاد إلا بالفتح - كما ذكره في المفردات - وذكر أنه كان يأخذ لخلاد فيهما بالفتح، لذلك كان الفتح راجحاً في الأداء من طريقه^(٤).

(١) (النشر) ج٢، ص ٤٧، و(التيسير) ص ١٠٤. (٢) (التيسير) ص ١٩٣.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٣٩، ٤١، و(التيسير) ص ٥٠.

(٤) (النشر) ج٢، ص ٦٣، و(فتح القدير) للشيخ عامر عثمان ص ١٥٦.

عاشراً: الإمامة والتقليل في الألف بين الرايين المكررين نحو الأبرار المجرورة؛ ذكر فيها وجهان: التقليل لحمزة مطلقاً، هو الذى رواه جمهور المغاربة والمصريين وهو الذى فى التيسير، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن، والثانى: الإمامة المحضة من قراءة الدانى على أبى الفتح.

وقد قرأ الدانى على أبى الحسن رواية خلف عن حمزة، كما قرأ على أبى الفتح رواية خلاد عن حمزة، وصرح فى المفردات وجامع البيان أنه قرأ بالتقليل على أبى الحسن وبالإمالة المحضة على أبى الفتح، ولم يذكره فى التيسير، وبينه المحقق فى النشر وذكر فيه أن الدانى خرج فيه عن طريقه، إلا أنه قد بينه فى جامع البيان.

لذلك فالأولى والراجع فى الأداء التقليل فى نحو الأبرار المجرورة، وبابه مما تكررت فيه الرأى وكانت ثانيتهما مجرورة وقبلها ألف من رواية خلف. والراجع فيه الإمامة المحضة فى رواية خلاد. وإذا كان لم يبين ذلك فى التيسير ولا فى الشاطبية، إلا أن الدانى بينه فى المفردات وجامع البيان وأوضحه المحقق فى النشر. وبه نأخذ^(١).

ملاحظة: بقى قول الشاطبى رحمه الله: «وقد فخموا التنوين وفقاً ورققوا» وذكر فى شروح الشاطبية ما يفيد أن المنون نحو ﴿مسمى﴾ فيه ثلاثة مذاهب: الفتح فى الوقف مطلقاً - أو الإمامة - أو إمالة المجرور والمرفوع دون المنصوب، وتتبعه فى النشر، فأفاد أن ذلك مذهب نحوى لا أدائى، والصواب الإمامة فيه وفقاً مطلقاً بصرف النظر عن إعرابه، والفتح وصلاً هو الصواب، وعليه العمل، وقد تقدم الكلام فى ﴿تترا﴾ فى إمالة أبى عمرو. والله أعلم^(٢).

(١) (النشر) ج٢، ص ٥٩، و(المفردات) ص ٢٩٩، و(فتح القدير) ص ٩١، و(جامع البيان) مخطوط دار الكتب القومية رقم الميكروفيلم (٤٦٧٦).

(٢) (النشر) ج٢، ص ٧٥.

«فصل»

في إمالة هاء التانيث وفقاً

ذكر الداني في التيسير إمالة هاء التانيث وفقاً للكسائي على مذهبين، أحدهما؛ الإمالة عند حروف (فجثت زينب لذود شمس)، وكذلك إذا كان قبل حروف (أكهر) ياء ساكنة أو كسرة، والآخرون بذلك هم الأكثرون. الثاني؛ الإمالة مطلقاً عند حروف الهجاء كلها، ما عدا الألف، والآخرون بذلك هم الأقل، وقد ذكر أنه قرأ على أبي الحسن بالمذهب الأول رغم أنه ليس طريق التيسير. إنما طريق التيسير من الروایتين عن الكسائي من قراءة الداني على أبي الفتح. وقدمه في المفردات رغم أنه اختار المذهب الأول ورواه عن ابن مجاهد.. والذي يقرأ بمضمون التيسير يرجح له المذهب الثاني، لأنه أقوى في الرواية، أي أن الداني قد قرأ به من طريق الرواية المسندة في التيسير^(١). وقد ذكره في جامع البيان من قراءته على أبي الفتح. واختيار غيره خروج عن طريق التيسير، فالراجح في الأداء الإمالة مطلقاً للكسائي قبل هاء التانيث إذا سبقها أي حرف ما عدا الألف. وإن كان الأكثر على المذهب الأول إلا أن سند الرواية في التيسير ترجح المذهب الثاني وتعضده. والله أعلم.

(١) (النشر) ج٢، ص ٨٦ - و(التيسير) ص ٥٥، و(جامع البيان) - مخطوط.

«فصل»

في الخلاف في حكم الراء

فيه مسائل:

- ١- اختلفوا عن ورش في ترقيق الراء و تفخيمها من ست كلمات، وهى: ﴿ذكرا / ستر / وزدا / امرا / حجرا / صهرا﴾. فاستثناها أبو عمرو الداني ولم يرققها، وبذلك قرأ على شيخه الخاقاني، وهو طريق التيسير، وبه قطع في كتابه. ورجح الشاطبي التفخيم، وعليه يكون توسط البدل والتقليل، وبه نأخذ^(١).
- ٢- ﴿حيان﴾ بالأنعام: فخمها ابن خاقان في رواية ورش، وبذلك قرأ عليه الداني، إلا أن الداني ذكره من جملة المرقق في الراءات لورش. قال في النشر: «فخرج عن طريقه». ورغم أن الوجهين في جامع البيان والشاطبية إلا أن التفخيم أرجح وأولى أن يذكر في التيسير مع المفخم، وبه نأخذ^(٢).
- ٣- اختلفوا عن القراء في تفخيم راء ﴿فروق﴾ وترقيقه بالشعراء، والوجهان صحيحان عن كل القراء. وقد نقل المحقق في النشر أن التفخيم مذهب سائر أهل الأداء، وهو الذي يظهر من التيسير، ونقل عن الداني قوله في غير التيسير أن المأخوذ به الترقيق، لأن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته لتحركه بالكسر. فالوجهان جيدان، وبهما نأخذ، إلا أن التفخيم في ﴿فروقة﴾ بالتوبة هو المأخوذ به. لانفتاح القاف بعد الراء^(٣).
- ٤- نبه المحقق في النشر على الوجهين في الوقف على كل من ﴿مصر﴾، و﴿عين القطر﴾، وأن الداني نص على الترقيق فيهما في كتاب الراءات وجامع البيان، إلا أن المحقق قد اختار في النشر التفخيم في مصر والترقيق في القطر وفقاً نظراً للوصل وعملاً بالأصل، وهو الذي نختاره. والله أعلم^(٤).
- ٥- نبه المحقق في النشر على أن الراجح في الوقف على نحو ﴿يسر﴾، وأمثالها مما حذف ياءه تخفيفاً هو الترقيق، لأن أصلها يسرى. ونأخذ فيها بالترقيق وفقاً لمن حذف الياء فيها^(٥). والله أعلم.

(١) (النشر) ج٢، ص ٩٤. (٢) (النشر) ج٢، ص ٩٧. (٣) (النشر) ج٢، ص ١٠٣.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١٠٦. (٥) (النشر) ج٢، ص ١١١.

«فصل»

في الخلاف في حكم الالامات

وفيه مسائل:

١- اختلفوا في تغليظ اللام عن ورش إذا كان بعد اللام ألف بمالة، نحو ﴿مصل﴾، فالعمل على الترقيق من كتاب التيسير، لأن الأرجح ترقيقها في رءوس الآيات، وكذا قبل الحرف الممال، وهو مقتضى كتاب التيسير. قال في النشر: «الأرجح في الشاطبية والأقيس في التيسير هو الترقيق، فالعمل على ترقيق اللام قبل الألف المقللة وذلك حتى لا يجتمع التغليظ مع التقليل. والله أعلم»^(١).

٢- إذا حال بين الحرف واللام ألف، وذلك في ثلاث كلمات ﴿فصلاً/ وبصالحاً/ وطال﴾، ففيها وجهان لورش. وظاهر كلام التيسير الترقيق، واختار في غيره التفخيم، وتأخذ له بالتغليظ فيها، وكذلك بالتغليظ في اللام المتطرفة إن وقف عليها نحو ﴿إن يوصل﴾ - عملاً بقول المحقق في النشر: إن التغليظ أرجح في ﴿فصلاً/ وبصالحاً/ وطال﴾، وكذلك في الوقف على اللام في نحو ﴿إن يوصل﴾، لأن الحاجز في الأول وهو الألف ليس بحصين ولأن السكون عارض^(٢). قال: وفي التغليظ دلالة على حكم الوصل في مذهب من غلظ. وبه نأخذ.

٣- اختلفوا في ترقيق اللام من ﴿وصل﴾ لورش والأصح في الأداء ترقيقها، وهو الذي في التيسير، ورجحه صاحب النشر وقال هو الأصح رواية وقياساً^(٣).

٤- اختلف عن السوسى في ترقيق اللام إذا وقعت من اسم الجلالة بعد الراء الممالة في الوصل من نحو ﴿قوى الله - سيوى الله﴾، وقال المحقق في النشر: إن التفخيم هو الذي قرأ به الداني على أبي الفتح من قراءته على السامري وهو طريق التيسير. ووجه التفخيم عدم وجود الكسر الخالص قبل لام الجلالة. وقد روى أيضاً الترقيق ووجهه عدم وجود الفتح الخالص قبل اللام، وبه قرأ الداني على أبي الفتح من قراءته على الخراساني، وليس ذلك طريق التيسير. ورغم أن الوجهين جيدان صحيحان في النظر، ثابتان في الأداء كما أفاد في النشر، فإن الأرجح رواية هو التفخيم، لأنه طريق التيسير وبه نأخذ للسوسى وجهاً راجحاً في الأداء، لأنه طريق الرواية عن أبي الفتح. والله أعلم^(٤).

(٢) (النشر) ج٢، ص ١١٤.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١١٦.

(١) (النشر) ج٢، ص ١١٣.

(٣) (النشر) ج٢، ص ١١٤.

«فصل» الوقف على أواخر الكلم

وفيه ثلاث مسائل:

- ١- اختلفوا في الوقف على هاء الضمير، نحو: ﴿يعلمه / بوبه﴾. فأجاز البعض الوقف بالروم والإشمام عليها مطلقاً، وهو ظاهر كلام الداني في التيسير، ومنعها آخرون مطلقاً كالشاطبي. وأعدل المذاهب هو التفصيل، وهو منع الإشارة إن كان قبل الهاء ضمة أو واو، نحو: ﴿يعلمه / خذوه﴾، وكذا لو كان قبلها كسرة أو ياء، نحو: ﴿بوبه / وفيه﴾، وجوازها فيما عدا ذلك، نحو: ﴿منه / أوجته﴾، وهو أعدل المذاهب كما قال في النشر، وبه نأخذ^(١).
- ٢- ذكر الشاطبي مذهب إمام النحو سيبويه في جواز الروم في الحركات الثلاث بما في ذلك النصب، ولم يقرأ بذلك أحد^(٢). فالواجب عدم الروم في المنصوب، وعليه أهل الأداء.
- ٣- الصواب الوقف على المشدد بالتشديد وبالروم. فتجوز الإشارة في المشدد، نحو: ﴿ولا جان﴾ - وكذا في قراءة ابن كثير ﴿تبشرون﴾ بالتشديد. وانفرد الداني بمنع الوقوف بالإشارة فيما قبله واو أو ياء، وذكره ابن الجزري في النشر وقال: «لم أعلم أحداً وافقه على التفرقة بين هذه السواكن وغيرها. فلا عبرة لما ذكره الداني في اجتماع ثلاث سواكن في نحو: ﴿تبشرون﴾. على أن الوقف بالتشديد ليس بالنطق بساكنين وإن كان في زنة الساكن. فإن اللسان ينبو بالحرف المشدد نبوة واحدة فيسهل النطق به لذلك»^(٣)، لذا يجوز الإشارة فيه وهو الصواب، وبذلك نأخذ. والله أعلم.

(١) (النشر) ج٢، ص ١٢٤.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٢٦.

(٣) (النشر) ج٢، ص ١٢٧.

«فصل»

الوقف على مرسوم الخط

١- أطلق الداني في التيسير الوقف للبزي على ﴿ما﴾ إذا كانت استفهامية وسبقها حرف جر وليس بعدها ألف بزيادة هاء السكت. وقد وقع ذلك في خمس كلمات هي: ﴿وَعَمَ/ بِمَ/ فِيمَ/ لِمَ/ مِمَّ﴾. ولم يذكر فيه خلافاً عنه ولكن بين في المفردات أن هاء السكت فيها وفقاً ليست من قراءته على الفارسي، بل من قراءته على أبي الحسن. وقد أطلق الشاطبي الخلاف فيها، بل ومنع ردها فقال: «وادفع مجهلاً»، مع أنها ليست من طريقه ولا طريق التيسير المسندة إلى رواية البزي من قراءة الداني على الفارسي. وقد أوضح المحقق في النشر أن ذلك من المواضع التي خرج فيها صاحب التيسير عن طريقه، لذلك فالأولى عدم إلحاق الهاء فيها وفقاً للبزي^(١).

٢- أطلق المحقق في تحبير التيسير الوقف بالهاء ليعقوب أيضاً في الكلمات الخمس المذكورة، والصحيح أن الوقف بهاء السكت فيها كلها لرويس بلا خلاف، لأن سند التحبير من الإرشاد لأبي العز، وفيه هاء السكت لرويس فيها كلها. أما رواية روح فهي من المستنير، وقد قطع له بالوقف بهاء السكت في الثلاثة: ﴿وَعَمَ/ بِمَ/ فِيمَ﴾، دون ﴿لِمَ/ مِمَّ﴾، إذ يؤخذ من النشر أن ابن سوار في المستنير ألحق هاء السكت ليعقوب بتمامه بالثلاثة الأولى دون الآخرين، لذلك نأخذ في الوقف لرويس بهاء السكت في الخمسة لأن ذلك طريق الإرشاد لأبي العز، ولروح بالثلاثة الأولى دون (مم/ ولم) لأن ذلك طريق المستنير لابن سوار، منعاً من الخلط بين الطرق. والله أعلم^(٢).

٣- نص المحقق في النشر على الخلاف عن يعقوب في المبنى المشدد: نحو: ﴿وَعَلَى/ إِلَى/ بِيَدَى/ لَدَى﴾ بالوقف فيه بالهاء أو عدمها. ولكنه لم يذكر خلافاً في التحبير من الرواتين، وقال في النشر: «إن ابن سوار وقف بالهاء فيها»، وهو طريق رواية التحبير عن روح. ولم يذكر في النشر النص على الوقف بهاء السكت لأبي العز من طريق الواسطي، بل قال إن الأكثرين على حذف الهاء وفقاً.

(١) (النشر) ج٢، ص ١٣٤ - فريدة الدهر، ج١، ص ١٠٧.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٣٤ - انظر: فريدة الدهر ج١، ص ٤٩٦، في تحقيق رواية روح من المستنير.

فالراجح لرويس من التحبير عدم الهاء فيه وقفاً، والراجح لروح الوقف بهاء السكت عليه من طريق التحبير. والله أعلم^(١).

٤- كذلك نص المحقق في التحبير على إثبات هاء السكت وقفاً ليعقوب بعد النون المشددة من جمع الإناث، وقيده في النشر بما كان بعد هاء. وقال: «أحسب أن الصواب تقييده»، ومثله بـ ﴿ههـن وعليهن وارجلهن﴾، وذكر الخلاف في النشر فيه عن يعقوب، وأفهم كلامه أنه عن ابن سوار وقطع به أبو العز لرويس من طريق القاضي - ولما كان طريق التحبير لرويس من رواية أبي العز من طريق الواسطي، كان الراجح فيه لرويس عدم إلحاق الهاء في النون المشددة من جمع الإناث. ولما كان طريق التحبير أيضاً من رواية روح عن ابن سوار، فالراجح في الأداء هو إلحاق هاء السكت بعد النون المشددة من جمع الإناث، نحو: ﴿عليهن﴾. وبذلك نأخذ^(٢).

٥- ذكر المحقق في التحبير أن رويساً اختص بهاء السكت وقفاً على (يا ويلتى، ويا حسرتى، ويا أسفى، وثم الظرفية)، وذكرها في الدرة على الإطلاق عن رويس ولم يذكر فيها خلافاً. ولكن الذى بيّنه في النشر أنها رواية القاضي أبي العلاء عن رويس من طريق أبي العز. وهى ليست طريق التحبير، لأن طريق التحبير من طريق الواسطي. فاندرج طريق التحبير مع الآخرين الذين رووا عن رويس الوقف فيه بغير هاء. وعليه فإن الراجح في الأداء من طريق التحبير، عدم إلحاق الهاء وقفاً على (يا ويلتى، ويا حسرتى، ويا أسفى، وثم الظرفية) عن رويس. والله أعلم^(٣).

٦- تفرد فارس بن أحمد من قراءته على السامري عن ابن مجاهد عن قنبل بزيادة الياء وقفاً في موضعين - هما: ﴿ههـان﴾ بالرحمن، ﴿هراق﴾ بالقيامة، وذكره الدانى في جامع البيان، ولم يعول عليه في التيسير، رغم أن ذلك طريقه فيه، إلا أن فارساً خالف فيه سائر الناس، فالأولى عدم الأخذ به^(٤).

٧- نص الدانى في التيسير على كسر الهاء لابن ذكوان وصلتها بالياء من ﴿واقته﴾ بالإنعام، وذكر الشاطبي خلافاً فيه فقال: (ومد بخلف ماج) وجعل الوجه الآخر موافقاً لهشام، وهو التحريك بالكسر فقال: (بالتحريك بالكسر كفلا) أى لابن عامر بتمامه وذكر

(١) (النشر) ج٢، ص ١٣٥ - وكذا فريدة الدهر ج١، ص ٤٩٦.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٣٥ - فريدة الدهر ج١، ص ٤٧٩، ص ٤٩٦.

(٣) (النشر) ج٢، ص ١٣٦ - فريدة الدهر ج١، ص ٤٧٩.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١٣٧.

المحقق في النشر أن الجمهور روى عن ابن ذكوان الإشباع. وأن الكسر من غير إشباع ليس من طريق الشاطبية، لذلك نأخذ لابن ذكوان في ﴿واقته﴾ بالإشباع وجهًا واحدًا ويكون لهشام الكسر من غير إشباع^(١).

٨- ذكر الوقف عن الكسائي وحمة على (أيا) دون (ما) - وذلك من قوله تعالى: ﴿يا ما تدعو﴾ في سورة الإسراء. وتبعه في التعبير بإلحاق رويس معهما وذلك في الوقف الاختباري أو الاضطرابي. وأفاض في النشر في جواز الوقف على (أيا) وعلى (ما) كسائر الكلمات المفصولات في الرسم، خلافاً لمن منع الوقوف على (ما) دون (أيا)، وبذلك نأخذ لجميع القراء^(٢).

٩- ذكر في التيسير الخلاف في الوقوف على (ما) وعلى (اللام) من قوله تعالى: ﴿فهما هؤلاء﴾ (بالنساء)، و﴿مال هذا الكتاب﴾ (بالكهف)، و﴿مال هذا الرسول﴾ (بالفرقان)، و﴿فمال الذين كفروا﴾ (بالمعارج)، وذلك عن الكسائي، ونص على الوقف على (ما) فقط لأبي عمرو. وأفاد جواز الوقوف فيها المحقق في النشر إما على (ما) أو على (اللام)، على أن اللام مما رسم مفصولاً فيجوز الوقوف عليه، ويحتمل عدم الوقوف عليها لكونها حرف جر. وقال: وأما الميم فيجوز الوقوف عليها للانفصال لفظاً وحكماً ورسمًا، فالأرجح الوقوف على كل من (اللام) و(ما) للقراء كلهم بما فيهم الكسائي وأبو عمرو اللذان ذكر عنهم المحقق في النشر نصوصاً تؤيد ذلك^(٣).

١٠- ذكر الداني في التيسير الوقف على ﴿ويكان﴾ و﴿ويكانه﴾ على الياء منفصلة ﴿وَي﴾ للدوري عن الكسائي، وروى عن أبي عمرو الوقف عليهما بالياء ﴿وَي﴾ أو بالكاف ﴿ويك﴾ أو على الكلمة بأسرها ﴿ويكان، ويكانه﴾.

ورجح المحقق في النشر الوقوف على الكلمة بأسرها لجميع القراء، لأنه مما كتب موصولاً، وهو الصواب، وبذلك نأخذ^(٤). والله أعلم.

١١- حقق صاحب النشر أن ابن سوار روى هاء السكت في الوقف على جمع المذكر السالم، نحو: ﴿العالمين﴾، قال: ومقتضى تمثيل ابن سوار إطلاقه في الأسماء والأفعال، ثم ذكر عن ابن مهران أن ابن مقسم قال أنها لا تثبت في الأفعال.

لذلك فإن مقتضى طريق التعبير عن روح إثبات هاء السكت وفقاً على جمع المذكر السالم وما ألحق به نحو: ﴿الذين﴾ - ﴿العالمين﴾ - ﴿المتقين﴾، وهذا لم يُذكر في الدرة ولا في التعبير، لكن طريق رواية روح يقتضى ذلك لأنه من المستنير لابن سوار، وبذلك نأخذ^(٥).

(١) (النشر) ج٢، ص ١٤٢. (٢) (النشر) ج٢، ص ١٤٥. (٣) (النشر) ج٢، ص ١٤٦.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١٥٢. (٥) (النشر) ج٢، ص ١٣٦ - فريدة الدهر ج٢، ص ٤٩٦.

«فصل» فيما ورد عن الأئمة بالخلف في ياءات الإضافة

وفيه ست مسائل:

- ١- روى الخلاف عن ورش من طريق الأزرق في ﴿محيى﴾ بالأنعام بالفتح للياء أو إسكانها، وصرح الداني في التيسير أنه قرأ على ابن خاقان بالإسكان مع المد ﴿محيائي﴾، وهو طريق الكتاب قال وبه أخذ. وذكر بإسناده عن ورش ما يدل على أن ورشاً كان يروى عن نافع الإسكان ويختار الفتح. (أي من روايته عن غير نافع) فالمقدم من طريق التيسير هو الإسكان، وبه نأخذ^(١).
- ٢- اختلف عن هشام في ﴿أرهطى اعز﴾ يهود، فظاهر التيسير الإسكان، وتبعه فيه الشاطبي مع أن الداني قرأ على شيخه أبي الفتح في رواية هشام بالفتح لا بالإسكان، وهو الذي رواه الجمهور عن هشام، قال المحقق في النشر: (وهو من المواضع التي خرج فيها عن طريق التيسير). ثم قال: (والفتح أكثر وأشهر)، وبه نأخذ^(٢).
- ٣- اختلف عن ابن كثير في قوله تعالى: ﴿وعندى أولم﴾ بالقصص، فروى الخلاف عن قبل وعن البزى - بالفتح والإسكان وهو المذكور في التيسير، ويوهم أن لكل منهما الفتح والإسكان، إذ أنه ذكر الإسكان لكل منهما من طريق أبي ربيعة، وفهم من ذلك أن لكل منهما الفتح من الطرق الأخرى وبذلك أخذ الشاطبي بالخلاف. إلا أن طريق التيسير عن البزى هو من رواية أبي ربيعة، وليس كذلك طريق التيسير في رواية قبل، وإنما هو عن ابن مجاهد، وليس له فيها سوى الفتح. لذلك فإن المأخوذ من التيسير هو الفتح لقبيل والإسكان للبزى. وهو الذي ينبغي أن يقرأ به لكل منهما في هذا الموضع^(٣).
- ٤- الصواب عن ابن ذكوان في ﴿وما لي لا أرى﴾ بالنمل إسكان الياء - وهو المشهور. وشذ النقاش عن الأخفش، ففتحها فخالف سائر الرواة، لذلك لا نأخذ لابن ذكوان فيه إلا بالإسكان لانفراد النقاش بالفتح. لذلك لم يذكره في التيسير ولم يحول عليه^(٤).
- ٥- اختلف عن قالون في ﴿وربى إن لي﴾ بفصلت، فروى عنه الجمهور فتحها، وروى

(١) (النشر) ج٢، ص ١٧٢.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٦٥ - البدور الزاهرة، ص ٢٩٦، ط. المعاهد الأزهرية.

(٣) (النشر) ج٢، ص ١٧٤.

البعض الإسكان . وأطلق الخلاف في التيسير والشاطبية . وبالوجهين قرأ الداني على أبي الفتح ، لذلك فالوجهان صحيحان من طريق التيسير ، وبهما نأخذ^(١) .

٦- ذكر الخلاف أيضاً عن البزى في ﴿وَلَدِين﴾ بالكافرون في الفتح والإسكان . قال في التيسير : (والإسكان هو المشهور عن البزى وبه أخذ) - وقال في النشر : (وبه قرأ الداني على الفارسي عن أبي ربيعة وهو طريق التيسير) . وبذلك أي بالإسكان نأخذ وجهاً راجحاً في الأداء . . والله أعلم^(٢) .

(١) (النشر) ج٢، ص ١٦٨ .

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٧٤ .

«فصل»

فيما روى عن الأئمة من الخلاف في باءات الزوائد

١- روى الخلاف عن قالون في «الداع إذا دعان» بالبقرة بين الحذف للياء فيهما والإثبات، إلا أن ظاهر التيسير يفيد الحذف فيهما. ولا ينبغي أن يؤخذ لقالون من طريق التيسير والشاطبية بغير الحذف، وقد ضعف الإثبات الشاطبي فقال: (وليس لقالون عن الغرّ سبلاً). فالعمل على الحذف للياء فيهما^(١).

٢- ذكر الداني الخلاف في التيسير في «كيدوني» بالأعراف لهشام بالإثبات للياء وصلماً ووقفاً. ويوهم ذلك أن يكون له أيضاً وجه الحذف فيه. وتبعه أبو القاسم الشاطبي في ذكر الخلاف. وقال في النشر: (هو في غاية البعد). وقال أيضاً: (ولا ينبغي أن يقرأ من التيسير بغير إثبات الياء في الحالتين؛ أي بلا خلاف. لأنه قرأ بذلك على شيخه أبي الفتح من طريق الحلواني كما نص عليه في جامع البيان)، لذلك تعين لهشام الإثبات للياء في الحالين وصلماً ووقفاً في «كيدون»^(٢).

٣- ورد الخلاف في الشاطبية في إثبات الياء من «ينادي» في «ق» أو حذفها ووقفاً، وليس في التيسير سوى الإثبات ووقفاً لابن كثير، وبذلك تأخذ، إذ هو الأصح وورد به النص، كما جاء في النشر^(٣).

٤- ورد الخلاف عن قبل في إثبات الياء أو حذفها من «نرتع» في سورة «يوسف»، والوجهان في التيسير والشاطبية. إلا أن الداني قد صرح أن الإثبات من طريق أبي ربيعة وابن الصباح - عن قبل. وهذا ليس من طريقه، إنما طريق التيسير عن ابن مجاهد. وقد قال في النشر: (وهذا من المواضع التي خرج فيها التيسير عن طريقه)، فلا ينبغي أن يؤخذ في نرتع إلا بحذف الياء عن قبل^(٤).

٥- لا خلاف في التيسير ولا في الشاطبية في إثبات الياء لقبل في «إنه من يتق» وهو بعض لغات العرب في إثبات الياء لمعاملته معاملة الصحيح دون إعتبار أثر الجازم عليه. وهو طريق التيسير من رواية الداني عن ابن مجاهد. وهي لغة من لغات العرب. وقد

(١) (النشر) ج٢، ص ١٨٣.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٨٤ - ١٨٥ - البدور الزاهرة ص ١٥٥، ط. المعاهد الأزهرية.

(٣) (النشر) ج٢، ص ١٤٠.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١٨٧.

ذكرناه لقول الشاطبي، (وإني كالصحيح معللاً)، ولأن المحقق في النشر نبه على أن من يحذف الياء يخرج عن طريق الشاطبية^(١).

٦- ذكر في التيسير وجهان عن ابن ذكوان في ﴿فلا تسألن﴾ بسورة الكهف بحذف الياء وإثباتها وصلًا ووقفًا. وقال المحقق، (إن الداني قرأ بالإثبات على الفارسي عن النقاش عن الأخفش وهو طريق التيسير)، فلزم من ذلك كون الإثبات للياء راجحًا في الأداء من الشاطبية والتيسير^(٢).

٧- ذكر الداني في التيسير عن أبي عمرو وقالون وحفص إثبات الياء وكذلك حذفها وقفًا في قوله تعالى: ﴿فهما ءاتان﴾ بالنمل. وأفاد المحقق في النشر أن الإثبات مذهب أبي الفتح وأبي الحسن بن غلبون. وعلى الأول قرأ الداني في رواية قالون، وعلى الثاني قرأ برواية حفص من طريق التيسير، ونص في المفردات على أنه قرأ لأبي عمرو بالإثبات، ولم يذكر خلافًا فيها عن قالون وأبي عمرو وحفص. فدل ذلك على أنه الأرجح من طريق التيسير. وبذلك نأخذ لهم، أي بإثبات الياء وقفًا في هذا الحرف^(٣).

٨- قوله تعالى: ﴿فبشر عباد﴾ بالزمر، روى الداني في التيسير فتح الياء وصلًا للسوسي، وذكر سكونها وقفًا، كما ذكر أيضًا حذفها وقفًا. وفي الشاطبية ذكر فتح الياء وصلًا وسكونها وقفًا، وتتبعه المحقق في النشر فذكر أن إثبات الياء في الوصل أو الوقف ليست من طريقه، وإنما طريق القرشي. أما طريق التيسير فهو عن ابن جرير، وقد قرأ فيه بحذف الياء وصلًا ووقفًا. وقال: (وهو الذي ينبغي أن يكون في التيسير)، لذلك فإن الحذف للياء هو الأرجح من طريق التيسير وصلًا ووقفًا^(٤).

٩- ورد الوجهان في التيسير: إثبات الياء أو حذفها من ﴿التلاق﴾ و﴿التداد﴾ بغافر عن قالون، وتبع ذلك الشاطبي، وذكر المحقق في النشر أن إثباتها انفراد من أبي الفتح فارس، وخالف فيه سائر الناس. لذلك فإننا نأخذ لقالون بالحذف في الموضعين من طريق التيسير وصلًا ووقفًا^(٥).

١٠- قوله تعالى: ﴿أكرم﴾ و﴿أهان﴾ بالفجر، روى في التيسير التخيير عن أبي عمرو في إثبات الياء فيهما أو حذفها، وعول الداني على حذفها قال: وبه آخذ. وتبعه الشاطبي

(١) (النشر) ج٢، ص ١٨٧. (٢) (النشر) ج٢، ص ٣١٢. (٣) (النشر) ج٢، ص ١٨٨.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١٨٩ - البدور الزاهرة ص ٣٣٣، ط. المعاهد الأزهرية. فتح القدير، ص ١٩١.

(٥) (النشر) ج٢، ص ١٩٠.

بقوله: (وحذفهما للمازني عُذَّ أعدلاً)، فالحذف هو المقدم والأولى في الأداء. قال الداني في المفردات: (وبالحذف قرأتها)، وهو المأخوذ به في مذهبه، وهو قياس قوله في الفواصل؛ وبذلك نأخذ^(١).

١١- قوله تعالى: ﴿بِالْوَاوِ﴾ بالفجر؛ ذكر الداني في التيسير إثباتها في الوصل، وذكر أنه روى ذلك عن قنبل، كما روى عنه الإثبات وصلًا ووقفًا. والذي رواه الجمهور عنه الحذف ووقفًا، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، إلا أن طريق التيسير الإثبات فيه وصلًا ووقفًا، لأنه قرأ به على فارس بن أحمد، وعنه أسند رواية قنبل في التيسير. وبذلك نأخذ له وجهًا راجحًا في الأداء. والله أعلم^(٢).



تمت بحمد الله تعالى

الأوجه الراجعة في الأداء في الأصول

عن رواية الأئمة العشرة من التيسير والتحبير

اللذين هما أصلا الشاطبية والدرة.

وبليها الأوجه الراجعة في فرش الحروف

وبالله التوفيق. والله أعلم.



(١) (النشر) ج٢، ص ١٩١.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٩١.

الباب الثاني

الأوجه الراجعة في الأداء

في فرش الحروف عن العشرة القراء

سورة البقرة

☆ باب ﴿بارئكم﴾ لأبي عمرو:

نقل الشاطبي الخلاف عن الدوري في اختلاس الهمزة من ﴿بارئكم﴾ بالبقرة وكذا اختلاس حركة الراء من ﴿يامركم، تامرهم، يامرهم، ينصرهم، يشعركم﴾، فيكون نه فيها الاختلاس أو الإسكان بناءً على ذكر الوجهين في التيسير. وقد صرح الداني في التيسير أن المروى عن أبي عمرو هو الإسكان دون غيره، وبه قرأ على الفارسي عن أبي طاهر، وهو طريقه في رواية الدوري. كما صرح في المفردات أن الاختلاس من رواية أبي الحسن وأنه مذهب سيبويه، كما صرح فيه أيضاً أنه قرأ بالإسكان على الفارسي وفارس بن أحمد جميعاً عن قراءتهما، فتعين أن يكون الإسكان هو طريق التيسير في رواية الدوري ورواية السوسي عن أبي عمرو. وهو الذي اختاره الداني في التيسير والمفردات، وبه نأخذ^(١).

☆ باب ﴿إبراهيم﴾ في البقرة وكل القرآن لابن ذكوان:

نقل الشاطبي الوجهين لابن ذكوان في ﴿إبراهيم﴾ بالبقرة خاصة، فتقرأ بالياء أو بالالف، وتبع في ذلك التيسير، ولم يبين الحافظ أبو عمرو الداني في التيسير طريقه في قراءة الألف لابن ذكوان، وكذلك لم يوضح ذلك صراحةً في المفردات. إلا أنه قال: قرأت من طريق الأخفش مرةً بالألف ومرةً بالياء. إلا أن المحقق في النشر تتبع ذلك فذكر أن قراءة الداني على الفارسي في رواية ابن ذكوان هي بالياء كالجماعة، وذكر أن ذلك طريق النقاش عن الأخفش، وأن القراءة بالالف هي طريق ابن الأخرم عن الأخفش، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، فتبين أن القراءة بالياء هي طريق التيسير لابن ذكوان، لأنها قراءة الداني على الفارسي عن النقاش عن الأخفش وهو الأولى في الأداء لمن يقرأ بمضمون التيسير^(٢)، فيكون لابن ذكوان الياء في ﴿إبراهيم﴾ بالبقرة كغيرها من سائر سور القرآن.

(١) (النشر) ج٢، ص ٢١٢ - (المفردات) ص ١٣٥. (٢) (النشر) ج٢، ص ٢٢١.

☆ الراء من «أرنا» لأبي عمرو:

اختلاس الراء من «أرنا» لوفى حيث وقعا هو المروى عن الدورى عن أبى عمرو فى التيسير وفى الشاطبية، وليس له الإسكان من طريقهما، لأن الاختلاس هو طريق ابن مجاهد عن أبى الزعراء. وقد بينّا ذلك لأن عبارة النشر فى هذا الحرف عن الدورى تحتل الوجهين، لأنه بعد ذكر الإسكان قال: (وبه قرأ الدانى من رواية الدورى على جميع من قرأ عليه). وهذا لا يعنى أنه قرأ بالإسكان من طريق التيسير، إذ أن المحقق ذكر أن الاختلاس طريق ابن مجاهد عن الدورى وهو طريق التيسير. فربما قرأ على شيوخه بالإسكان أيضاً، ولكن ليس من طريق أبى الزعراء الذى هو طريق التيسير، لذلك قطع الدانى فى التيسير والمفردات له بالاختلاس^(١).

☆ كسر التنوين وصلأ عن ابن ذكوان قبل همزة الوصل:

ورد الخلاف فيه عن ابن ذكوان بضم التنوين أو كسره من قوله تعالى: «وبرحمة ادخلوا» بالأعراف، وقوله تعالى: «خبثت اجثت» بإبراهيم، والوجهان فى الشاطبية، وعبارة التيسير تفيد أن الضم فيهما عن ابن الأخرم عن الأخفش، وأن الكسر فيهما وفى كل التنوين الواقع قبل ساكن هو طريق النقاش عن الأخفش، وهو طريق التيسير فى رواية ابن ذكوان. لذلك نأخذ بالكسر فى ذلك كله لابن ذكوان مثل باقى المواضع كرواية حفص، وهو الأولى فى الأداء^(٢).

☆ الخلاف فى «يبسط» و «بصطة»:

ورد الخلاف فى «يبسط» بالبقرة و«بصطة» بالأعراف لكل من ابن ذكوان وخلاد. وذكر الدانى فى التيسير أن ابن ذكوان قرأ «يبسط» بالسين و«بصطة» بالصاد، روى ذلك عن النقاش عن الأخفش وهو طريق التيسير. فلا عبرة للخلاف المذكور له فى الشاطبية فى حرف الأعراف، لأن الشاطبى خرج عن طريقه فيه، ونبّه على ذلك المحقق فى النشر^(٣).

وأما خلاد، فذكر له الخلاف أبو عمرو الدانى فى الحرفين، وتبعه الشاطبى، ولكن طريق التيسير عن خلاد هو من قراءة الدانى على أبى الفتح من طريق ابن شاذان عن

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٢٢ - (المفردات) ص ١٣٦ - (التيسير) ص ٧٦. فريدة الدهر، ج١، ص ١٤٣.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٢٥ - (التيسير) ص ٧٩. (٣) (النشر) ج٢، ص ٢٢٩.

خلاد، وهى بالصاد فى الحرفين معاً، وهذا الذى ينبغى أن يؤخذ به من طريق التيسير^(١).
لذلك نأخذ لابن ذكوان بالسین فى البقرة وبالصاد فى الأعراف، ونأخذ لخلاد بالصاد فى
الموضعين، فهو الأحق فى الأداء من طريق التيسير عنهما.

☆ **﴿إِنْ أَنَا﴾ الواقعة قبل همزة القطع المكسورة:**

نحو ﴿إِنْ أَنَا﴾ إلا نذير ﴿قرأها الدانى بإثبات الألف وحذفها عن قالون، وهو طريقه من
قراءته على أبى الفتح، والوجهان صحيحان نصاً وأداءً من طريق أبى نشيط، وهما
نأخذ^(٢).

☆ **تشديد تاءات البزى:**

وقع الخلاف فى تشديد تاءات البزى فى موضعين: أولهما ﴿ولقد كنتم تمنون ثبوت﴾
فى آل عمران، والثانى ﴿فظلتم تفكهون﴾ بالواقعة. وقد خرج الدانى عن طريقه فيهما إذ
قال فى التيسير: (وزادنى أبو الفرج النجاد المقرئ من قراءته على أبى الفتح بن بدهان عن
أبى بكر الزهنبى عن أبى ربيعة عن البزى).

وهذا الإسناد مغاير لإسناد رواية البزى فى التيسير. وقد تبعه الشاطبى بذكر الخلاف
فيه. والصحيح أن يقرأ للبزى فى هذين الموضعين بالتخفيف فقط كالجماعة^(٣).

☆ **﴿نِعْمًا﴾ بالبقرة والنساء:**

اختلف فيها عن أبى عمرو وقالون وأبى بكر: فورد عنهم إسكان العين، وورد أيضاً عنهم
اختلاس كسرتة. وذكر الدانى أن الإسكان ورد عنهم بالنص، وأن الاختلاس أقيس.
وأهل الشاطبى ذكر الإسكان مع أنه فى التيسير، وبه ورد النص عن الأئمة. فهو أحرى أن
يقدم فى الأداء، وإن كان الوجهان صحيحين عنهم^(٤).

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٢٩.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٣١.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٢٣٥ - (التيسير) ص ٨٤.

(٤) (النشر) ج٢، ص ٢٣٦ - (التيسير) ص ٨٤.

سورة آل عمران

☆ ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا﴾:

اختلف عن هشام فيه: فذكر الشاطبي الخلاف في قراءته بالتاء أو بالياء، والذي في التيسير، أي قراءة الداني على أبي الفتح بالتاء، وهو طريقه في رواية هشام من طريق ابن عبدان عن الحلواني. أما الياء فيه: فرواية الجمال عن الحلواني، وهي قراءة الداني على الفارسي، فذكر الخلاف فيه خروج عن طريق التيسير. لذلك لم يذكر قراءة الغيبة في (المفردات) ولم يعول عليها. فالأولى في الأداء قراءة ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا﴾ بالخطاب، لهشام^(١).

سورة النساء

☆ ﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾:

اختلف عن قالون في إسكان العين واختلاسها، ولم يذكر الشاطبي سوى الإخفاء يعني اختلاس حركة العين - والوجهان في التيسير، وفيه أن النص عن قالون بالإسكان. والوجهان جيدان وبهما نأخذ عن قالون. والمقدم الإسكان لقول الداني (الإخفاء أقيس، والإسكان أثر)^(٢).

سورة الأنعام

☆ ﴿إِنهَا إِذَا جَاءَتْ﴾:

رويت عن شعبة بكسر الهمزة من ﴿إِنهَا﴾ وفتحها، والوجهان جيدان من رواية شعبة، قرأ بهما يحيى بن آدم عليه، وهو طريق الصريفي عن، وهو طريق التيسير وبهما نأخذ^(٣).

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٥٣.

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٤٤ - (التيسير) ص ٩١.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٢٦١.

☆ ﴿اتحاجونى﴾:

اختلف عن هشام في قوله تعالى: ﴿اتحاجونى فى الله﴾ بالأنعام. فذكر الخلاف في تخفيف النون الدانى في التيسير، وتبعه الشاطبى، ولكن الدانى فُضِّلَ في المفردات، فذكر أن قراءته على أبى الفتح من طريق عبد الله - يعنى السامرى عن الحلوانى - هى التخفيف، وهذا طريق التيسير الذى ينبغى أن يقرأ لهشام به منه؛ لأن رواية التشديد هى من طريق الجمال عن الحلوانى، وقراءة الدانى عن أبى الفتح من غير طريق السامرى. لذلك فالعمل فيه على التخفيف^(١).

سورة الأعراف

☆ انفردات الشطوى عن ابن وردان:

انفرد الشطوى عن ابن هارون في رواية ابن وردان بضم الياء وكسر الراء من ﴿لا يُخْرِجُ إِلَّا نَكَدًا﴾ (بالأعراف)، كذا انفرد في التوبة بقراءة ﴿سُقَاةَ الْحَاجِّ وَعَمْرَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ بضم السين وحذف الياء بعد الألف وفتح العين وحذف الألف. قال المحقق في النشر: وقد رأيتهما في المصاحف القديمة محذوفتى الألف.

كما انفرد الشطوى أيضاً بتشديد الراء في ﴿فَتَغْرَقْكُمْ﴾ بالإسراء. ولما كان طريق التعبير هو عن الشطوى عن ابن هارون فقد ذكرها في الدرة بخلاف عنه، ولكن لم يعول عليها في الطيبة لكونها انفردات عن ابن وردان - وقال في النشر: وخالفه سائر الرواة. والمأخوذ به عند علماء القراءات أن ما انفرد به طريق واحد عن راوٍ لا يؤخذ به، فالأولى عدم الأخذ بها لابن وردان، لكونها انفردات^(٢).

☆ ﴿بَيِّنْسٌ﴾ بالأعراف عن شعبة:

روى عن شعبة أنه كان يأخذ فيه بفتح الباء وسكون الياء وهمزة مفتوحة ﴿بَيِّنْسٌ﴾ على وزن فَيْعَلٍ ثم قال: (جاءني منها شك فتركت روايتها عن عاصم وأخذت عن الأعمش ﴿بَيِّيسٌ﴾ مثل حمزة). فيكون له وجهان: بئس كفعيل، وبئس كفَيْعَلٍ. والمروى من

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٥٩، ٢٦٠ - (المفردات) ص ٢٢٥.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٧٠، ٢٧٨، ٣٠٨.

طريق الأصم عن الصريفيني عن يحيى بن آدم هو «بئيس» كرواية حفص، وهو آخر
الأمريين في رواية شعبة. وهو أيضاً طريق التيسير. فالأولى الأخذ به لمن يقرأ برواية شعبة
من طريق التيسير^(١).

سورة يونس

☆ «ولادركم» بيونس، «ولاقسم» بالقيامة؛
لم يختلف عن قبل في حذف الألف من «ولادركم» بيونس و «لاقسم» بالقيامة،
واختلف عن البزى في الموضعين، وذكر الداني في التيسير أنه قرأ على الفارسي فيما يرويه
عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزى بغير ألف في الموضعين مثل قبل. كذلك ذكره في
المفردات، وزاد رواية الألف عن غيره. إلا أن الألف في الموضعين من غير طريق التيسير،
لأنها رواية ابن الحباب عن البزى. فلزم أن يؤخذ للبزى في الموضعين بحذف الألف من
طريق التيسير^(٢).

☆ «يهدى» بيونس؛
الخلاف فيه عن قالون وأبي عمرو بين الإسكان والاختلاس. ولم يذكر الشاطبي
الإسكان مع أنه مذكور في التيسير مع وجه الاختلاس عنهما.
وقد نص الداني في التيسير على أن رواية الإسكان لقالون وردت عنه نصاً. ولكنه لم
يذكر في المفردات سوى الاختلاس، وعبر عنه بالإخفاء، وقال في النشر: واختاره الداني عن
قالون مع نصه عن قالون بالإسكان، كما اختار في المفردات أيضاً الاختلاس عن أبي عمرو،
وفضله. قال في النشر: (إنه لم يقرأ على شيوخه في قراءة أبي عمرو بسواه)^(٣).
لذلك نأخذ من طريق التيسير لأبي عمرو بالاختلاس فيه وجهاً مقدماً في الأداء، غير

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٧٣. قال في النشر: روى عنه الوجهان القافلاتي عن الصريفيني - وهو أيضاً
طريق التيسير وبه قرأ الداني، فيكون لشعبة الوجهان، إلا أن الأرجح «بئيس» كرواية حفص،
لأن شعبة ترك القراءة بالوجه الآخر.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٨٢ - (المفردات) ص ١٠١ - (التيسير) ص ١٢١.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٢٨٣، ٢٨٤ - (التيسير) ص ١٢٢.

أننا نأخذ لقالون فيه بوجهي الإسكان والاختلاس، ولورود النص فيه عن قالون بالإسكان يكون الإسكان مقدماً في الأداء لقالون.

أما في رواية أبي جعفر فقد ذكر له في التعبير روايتي الاختلاس والإسكان عن ابن جمار، وذكر بعد ذلك الإسكان لكل من ابن وردان وابن جمار وقال المحقق إنه طريق الكتاب. وهو الصحيح؛ لأن ابن سوار لم يذكر لابن جمار سوى الإسكان مثل ابن وردان، لذلك نأخذ لأبي جعفر بالإسكان من الروايتين كما هو في الدرة^(١).

☆ ﴿فأجمعوا﴾ بيونس؛

ذكر في الدرة الخلاف لرويس في ﴿فأجمعوا﴾ بيونس فأوهم ذلك أن طريق رويس فيه القطع وكسر الميم، أو الوصل للهمزة وفتح الميم، وقد ذكر في التعبير الذي هو أصل الدرة أن القطع طريق الكتاب ويُقرأ بفتح الهمزة وكسر الميم. أما الوصل للهمزة مع فتح الميم فمن غير طريق الحمamy، فالصواب فيه القراءة بقطع الهمزة من طريق التعبير والدرة؛ لأنه طريق الحمamy عن رويس^(٢).

☆ ﴿تتبعان﴾ بيونس؛

ذكر الشاطبي وجهاً لابن ذكوان في ﴿تتبعان﴾ وهو تخفيف التاء الثانية وإسكانها وفتح الباء مع تشديد النون وعبر عنه (بماج) - أي اضطرب - وهو من زيادات الشاطبية على التيسير. والوجه المقروء به هو تشديد التاء الثانية وكسر الباء مع تخفيف النون ﴿تَتَّبِعَانِ﴾ وهو الصحيح عنه. أما الوجه الآخر فهو انفراد عن ابن مجاهد عن ابن ذكوان، وقد رده الداني في المفردات، وإذا كان قد صححه المحقق في النشر فليس من طرق التيسير^(٣).

☆ الوقف على ﴿تبوء﴾ بيونس؛

ذكر الداني في التيسير رواية هبيرة وغيره عن حفص بالوقف عليه بالياء بدلاً من الهمزة، وهي حكاية لا رواية نص يُقرأ بها، لذلك فإنه ذكر أنه قرأ بالهمزة وصلًا ووقفًا، وهو الصحيح عن حفص^(٤).

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٨٣، ٢٨٤ - (التيسير) ص ١٢٢.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٨٥.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٢٨٦ - (المفردات) ص ١٩٨.

(٤) (التيسير) ص ١٢٣.

سورة يوسف

☆ هيت لك بيوسف:

روى الخلاف لهشام في قوله تعالى: ﴿هيت لك﴾ بيوسف: فقرأ بكسر الهاء وسكون الهمز وفتح التاء ﴿هَيْتَ﴾، وهو الصحيح عن هشام من طريق التيسير. أما رواية كسر الهاء وسكون الهمز وضم التاء ﴿هَيْتُ﴾ فقد ذكرها التيسير أيضاً وتبعه الشاطبي بذكر الخلاف في ضم التاء وفتحها. ورغم أن الداني قد وهن رواية الفتح تبعاً لأبي على الفارسي، فإن المحقق رد ذلك، وذكر أن القراءة صحيحة وراوها غير وأهم وهو ثقة وحجة - أي الحلواني - خصوصاً فيما يرويه عن هشام وقالون.

وذكر أيضاً أن ﴿هَيْتَ﴾ بالفتح أي تهيأ لي أمرك أو حسنت هيأتك. أما رواية الضم وإن كان قد صححها الداني فليست من طريق التيسير، وهي رواية الداجوني عن هشام. فقراءة الضم خروج عن طريقه.

والصواب أن القراءات الواردة في هذه الكلمة لغات، وهي اسم فعل بمعنى هَلُمَّ، وليست في شيء منها فعلاً ولا التاء فيها ضمير متكلم أو مخاطب، ولا يبرز ضميرها، بل يتبين المخاطب بالضمير الذي يتصل باللام ويكون منفصلاً عنها، نحو: (هيت لك هيت لكما ولكم). فالأولى الأخذ برواية الفتح لهشام، فهي الراجحة في الأداء^(١).

سورة إبراهيم

☆ افندة ياإبراهيم:

ذكر الخلاف فيه عن هشام في الشاطبية، وقد نص في التيسير أنه قرأ فيه على أبي الفتح بياء بعد الهمزة، وقال في المفردات: (وكذا نص عليه الحلواني، وبه أخذ). لذلك لا يجوز فيه سوى الإشباع للياء على لغة المشيعين من العرب. وبذلك نأخذ^(٢).

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٩٤، ٢٩٥.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٩٩ - (المفردات) ص ٢٢٦ - (التيسير) ص ١٣٥.

سورة النحل

☆ ﴿شركائى الذين﴾ بالنحل:

ذكر الدانى الخلاف فيه فى التيسير عن البزى بالهمز وبغير همز، وذكر المحقق فى النشر أنه خرج فيه عن طريقه، وتبعه الشاطبى بذكر الخلاف. إلا أنه أشار إلى ضعف الرواية بغير همز فقال (لهللا). وقد ذكر المحقق فى النشر أن الحذف انفراد الدانى وتبعه شيخ الإقراء الحافظ المتولى بأنه وجده فى التلخيص فلا يكون الدانى منفرداً به، إلا أن الهمز للبزى وهو الثابت من طريق التيسير كالجماعة^(١)، وبه نأخذ^(٢).

☆ ﴿لنجزين﴾ بالنحل:

ذكر الخلاف فى التيسير عن ابن ذكوان فيه، وقال الدانى إن النقاش رواه عن الأخفش بالنون ﴿لنجزين﴾ وهَمَّ هذه الرواية، لأنَّ الأخفش ذكرها بالياء فى كتابه. فالأولى القراءة له بالياء مثل هشام. وإذا كان المحقق قد صحح قراءة النون عن ابن عامر فهى ليست من طرق المغاربة، فقد ذكر أن المغاربة نصوا قاطبة من جميع طرقهم عن هشام وابن ذكوان جميعاً بالياء وجهًا واحدًا، وبه نأخذ من الروایتين^(٣).

سورة الكهف

☆ اختلف عن شعبة فى قوله تعالى: ﴿ردمآءآتونى﴾ وكذا ﴿آتونى افرع﴾: فورد عنه فى التيسير وَضَلَ الأول، والوجهان فى الثانى، الوصل والقطع، ولا يكون القطع إلا مع المد. ولكن الذى حققه العلماء أن شعيب الصيرفيى روى عن يحيى عن أبى بكر

(١) قال الإمام المتولى فى [فتح الكرم] ناقلًا عن [التلخيص] لابن بليمة:

وفيه وجدنا قوله شركائى الـ	لبن بحذف الهمز عن أحمد فلا
يكون به الدانى منفردا إذا	خلافا لقول النشر والحق يُعتلّا
فمن طرق النقاش قد روياء وهو	من غير نشر صح أيضا تقبلا

(٢) (النشر) ج٢، ص ٣٠٣. (٣) (النشر) ج٢، ص ٣٠٥ - (التيسير) ص ١٣٨.

بقطع الهمزة ومدّها في الموضعين مثل رواية حفص، أما وصل الأول وقطع الثاني فمن غير طريق الصريفيّين - وهو وإن كان قرأ به الداني واختاره في المفردات والتيسير فليس طريقه عن شعبة، فقد ذكر المحقق في النشر أن شعيباً روى عن يحيى عن شعبة بقطع الهمزة ومدّها فيهما في الحالين من (الإعطاء)، كذلك حققه المتولى شيخ القراء رحمه الله في فتح الكريم^(١). لذا كان الأخذ بالقطع في الموضعين هو المقدم في الأداء عن شعبة لأنه طريق الرواية المسندة في التيسير^(٢).

سورة مريم

☆ ﴿لَا هَبْ لَكَ﴾ فِي سُورَةِ مَرْيَمَ:

اختلفوا عن قالون في قوله تعالى: ﴿لَا هَبْ لَكَ﴾. فالذي في التيسير هو رواية الباء ﴿لِيَهَبْ﴾ عن قالون من طريق الحلواني وحده. وقد ذكر الخلاف فيه الشاطبي تبعاً للتيسير. وإنما طريق التيسير هو من قراءة الداني على أبي الفتح من طريق أبي نشيط وهي الهمز كالجماعة. لذلك لم يعول الداني في المفردات إلا على رواية الهمز لأنها طريق روايته عن أبي نشيط وهو الأولى بالأداء^(٣).

سورة طه

☆ ﴿لَنَحْرُقَنَّهُ﴾ سُورَةِ طه:

يفيد تحبير التيسير أن لأبي جعفر فتح النون وإسكان الحاء وضم الراء ﴿لَنَحْرُقَنَّهُ﴾ وهو المروى عن ابن وردان. وقد اعتمد المحقق ذلك في تحبير التيسير لكل من ابن وردان وابن جمار، غير أنه قال: (وروى عن ابن جمار بضم النون وكسر الراء مخففة) وهي رواية الجمهور

(١) قال الشيخ محمد المتولى في [فتح الكريم]:

وشعبة آتوني بوصلهما سوى شعيب فعن يحيى بقطعهما تلا

(٢) (النشر) ج٢، ص ٣١٥.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٣١٧ - (التيسير) ص ١٤٨. فريدة الدهر، ج١، ص ٢٨.

عن ابن جمار. والمتبع لطرق النشر يجد أن ابن سوار قد انفرد عن ابن جمار برواية ﴿لَنُخْرِقَنَّه﴾ مثل ابن وردان. ولما كنا لا نأخذ بالانفرادات ولو أنها طريق تحبير التيسير. فالأولى أن يؤخذ لابن وردان بفتح النون وضم الراء وتخفيفها مع إسكان الحاء ﴿لَنُخْرِقَنَّه﴾ ولابن جمار بضم النون وكسر الراء وتخفيفها مع إسكان الحاء ﴿لَنُخْرِقَنَّه﴾، وهو الذى فى الدرة والطيبة. ولعل المحقق خالف فىهما ما كتبه فى التحبير لانفراد ابن سوار عن ابن جمار بفتح النون وضم الراء^(١).

سورة الروم

☆ ﴿تَخْرُجُونَ﴾ سورة الروم:

رواه النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بفتح التاء وضم الراء، وهو طريق التيسير عنه، لأن الدانى لم يذكر فيه خلافاً بل قال: (كذلك قال النقاش عن الأخفش) وهو طريقه فى رواية ابن ذكوان. قال فى النشر: (وبذلك قرأ الدانى على شيخه عبد العزيز الفارسى عن النقاش كما ذكره فى المفردات، ولم يصرح به فى التيسير هكذا، ولا ينبغى أن يؤخذ من التيسير بسواه) وبذلك يكون الخلاف المذكور فى الشاطبية عن ابن ذكوان ليس من طريقه، ولا نأخذ له بغير الفتح للتاء مع ضم الراء فى الروم كما فى الأعراف^(٢).

☆ ﴿كُفَّأ﴾ فى الروم:

ذكر الخلاف فى التيسير وفى الشاطبية فى ﴿كُفَّأ﴾ بالروم عن هشام، والخلاف دائر بين الإسكان والفتح فى السين. وقد ذكر المحقق فى النشر أن الدانى قرأ على أبى الفتح من طريق الحلوانى بالفتح، وبه كان يأخذ الداجونى - وقد ذكر الدانى فى المفردات قراءة الفتح وقال: إن ذلك من طريق قراءته على أبى الحسن، كما ذكر قراءته على أبى الفتح من طريق عبد الله أى السامرى بإسكان السين مثل ابن ذكوان، ولقد وجدت عبارة النشر مخالفة لما ذكره الدانى فى المفردات، إذ قال فى النشر إن الدانى قرأ بالإسكان على أبى الحسن وفتح

(١) (النشر) ج٢، ص ٣٢٢ - (تحبير التيسير) ص ١٤٤.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٦٨ - (التيسير) ص ١٧٥.

السين على أبي الفتح والصحيح العكس كما جاء في المفردات. لذلك فالأولى الإسكان للسين عن هشام من طريق الحلواني. قال الداني في المفردات، (وكذلك نص عليه هشام في كتابه) هذا، وقد كنت آخذ بالخلاف عن هشام في هذا الحرف حتى اطلعت على ما ذكره الداني من نص هشام على الإسكان، فأخذت بالإسكان وجهًا واحدًا. والله أعلم^(١).

☆ ﴿ضعف وضعفا﴾ في الروم:

اختلف عن حفص في ضم الضاد أو فتحها من ﴿ضعف وضعفا﴾ في الروم، وذكر الداني في التيسير الفتح عن حفص، وقال إن حفصًا اختار الضم لحديث عطية العوفي عن ابن عمر أن النبي ﷺ أقرأه بالضم وردَّ عليه الفتح.. ثم ضعف عطية. قال المحقق في النشر: ورواه الترمذي وأبو داود جميعاً من حديث الفضيل بن مرزوق. وأخذ بالوجهين ليتابع عاصماً على قراءته وليوافق حفصاً على اختياره، وبهما نأخذ^(٢).

سورة يس

☆ ﴿يخضمون﴾ سورة يس:

اختلف عن قالون في ﴿يَخْضَمُونَ﴾ فذكر له الداني في التيسير الاختلاس للخاء، وذكر أيضاً أن الإسكان مروي عن قالون نصاً، وهو الذي قطع له به في جامع البيان، وقطع له الشاطبي بالاختلاس وهو الذي في المفردات للداني، وكلا الوجهين الإسكان والاختلاس جيدان مع كون الإسكان مقدماً وإن لم يذكر في الشاطبية فقد ذكر في أصلها وورد بالنص عن قالون^(٣).

(١) (النشر) ج٢، ص ٣٠٩ - (المفردات) ص ٢٢٧. (انظر جامع البيان، وقد ذكر فيه قراءته على أبي الفتح من طريق عبد الله بن الحسن وهو طريق التيسير بالإسكان ولكنه ذكر قبل ذلك الفتح لهشام من قراءته على أبي الفتح دون تحديد الطريق، ولعل النشر قد أخذ له بذلك).

(٢) (النشر) ج٢، ص ٣٤٦.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٣٥٤ - (التيسير) ص ١٨٤.

سورة الصافات

☆ ﴿وان الياس﴾ في الصافات:

ذكر الداني في التيسير أنه قرأ على الفارسي عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان ﴿وان الياس﴾ بالصافات بحذف الهمز وهو طريقه الذي في التيسير. وقد ذكر أن ابن ذكوان قال في كتابه بغير همز. وذكر الخلاف عن ابن ذكوان في الشاطبية أي بتحقيق الهمزة أو وصلها. وقد تأول الداني في المفردات قول ابن ذكوان بغير همز فقال إنه يعنى الهمزة التي في وسط الكلمة أي ﴿الياس﴾، وردّه المحقق في النشر بأن ذلك مما لم يقرأ به ابن ذكوان ولا غيره أي بهمز قبل السين. وأنه لو أراد ذلك لذكره في الأنعام في أول مواضعه، وأن رواية همزة الوصل من ﴿وان الياس﴾ تعنى الهمزة التي بعد النون، وهو الثابت من قراءة الداني على الفارسي من طريق التيسير. ولذا فالأولى أن يؤخذ بوصل الهمزة من ﴿الياس﴾ في الوصل، وهو المقدم أداء^(١).

سورة ص

☆ ﴿بالسوق﴾ في ص ﴿وسوقه﴾ في الفتح:

الهمز هو المذكور في التيسير عن قبل في ﴿السوق﴾ في ص و﴿سوقه﴾ في الفتح وليس فيه ذكر الواو بعد الهمز. وزاد الشاطبي وجه الواو المدية بعد الهمز في الموضعين، فخرج عن طريقه، وهو مما انفرد به، وإنما يؤوى ذلك لقبيل من طرق أخرى غير طريق التيسير كما وضّحها المحقق في النشر. ولم يذكر في المفردات غير الهمز. واحتج له بأنه على لغة من همز الألف والواو. فالأولى عدم إلحاق الواو بعد الهمز في الموضعين، لأنها ليست طريق التيسير^(٢).

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٥٧ - ٢٥٩.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٣٣٨ - (المفردات) ص ٨٢.

سورة الزمر

☆ ﴿يَا حَسْرَتَا﴾ سورة الزمر:

روى عن ابن وردان ﴿يَا حَسْرَتَا﴾ بالزمر بإسكان الياء، وهو المروى عن أبي الحسن بن العلاف والخبازي والخبلي - وذكر المحقق أن الباقيين رووا عن ابن وردان فتح الياء كإبن جمار، وهو الصحيح من طريق تحبير التيسير؛ لأن طريقه ليس من طريق من رَوَوْا الإسكان. لذلك فالأولى أن يؤخذ لابن وردان بفتح الياء في ﴿يَا حَسْرَتَا﴾ بالزمر^(١).

سورة الزخرف

☆ ﴿لَمَّا مَتَاعٌ﴾ سورة الزخرف:

اختلف عن هشام فيه بين تشديد الميم وتخفيفها، فشددوها الأكثرون عنه، وذكر الخلاف أبو عمرو الداني في التيسير وتبعه الشاطبي - إلا أن طريق الداني في التيسير يقتضي التخفيف فقط، ولكن ذكر التشديد في مفرداته وذكر الخلاف فيه، وذكر في جامع البيان أن التخفيف قرأ به على أبي الفتح في رواية هشام من طريق الحلواني وذكره عن ابن عباد عن هشام. وذكر المحقق في النشر أن التخفيف ليس انفراداً من أبي الفتح، بل روى أيضاً من طرق أخرى. فالأولى أن يؤخذ لهشام بالتخفيف فيه من طريق التيسير^(٢).

تنبيه:

(١) قال المتولى في فتح الكريم:

وأما عن الحلواني فاقراً مخففاً بخلف أتى واختص بالمد واعتلا

(٢) ذكر المحقق في النشر أن الداني اقتصر على التخفيف في المفردات، وليس كذلك، بل اقتصر على التشديد، ثم ذكر فيه خلافاً - ولكن طريقه كما ذكرنا يقتضي التخفيف، وبه نأخذ.

(١) (النشر) ج٢، ص ٣٦٣. فريدة الدهر، ج١، ص ٤٦٥.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٩١ - (المفردات) ص ٢٢٨.

سورة الأحقاف

☆ ﴿التنذر﴾ بالأحقاف:

ذكر الداني فيه الخلاف عن البزى بالتاء أو بالياء، وتبعه الشاطبي بقوله، (والأحقاف هم بها بخلف هدى). والخلاف وإن كان صحيحاً، إلا إنه لا يُقرأ به من طريقه، لأن الداني قرأ على الفارسي عن النقاش بالتاء. قال المحقق في النشر: وإطلاقه الخلاف فيه خروج عن طريقه. لذا نأخذ فيه للبزى بالتاء من طريق التيسير. نعم ذكر الداني في المفردات أنه قرأ أيضاً على الفارسي بالياء، ولكنه أهملها وقال وبالأول (أي برواية التاء) أخذ. فالأولى الأخذ له بالتاء في رواية البزى^(١).

سورة القتال ﴿محمد ﷺ﴾

☆ ﴿أنفا﴾ بالقتال:

روى الداني في التيسير الخلاف في ﴿أنفا﴾ بالقتال عن البزى بالقصر والمد، وأسند رواية القصر إلى ابن مجاهد عن نصر بن محمد. وقرأ به على أبي الفتح، وليست رواية القصر من طريقه ولا طرق الشاطبي، لأن الداني قرأ برواية البزى على الفارسي عن النقاش، وهي بالمد كالجماعة، فلا يؤخذ من التيسير بسوى المد^(٢).

سورة الطور

☆ ﴿المصيطرون﴾ بالطور و﴿بمصيطر﴾ بالفاشية:

ورد الخلاف فيهما عن حفص وعن خلاد. أما حفص فقد ذكر الخلاف فيهما الداني عنه في التيسير فيقرأ بالصاد والسين فيهما وتبعه الشاطبي بذكر الخلاف. ولكن قراءة الداني على أبي الحسن فيهما بالصاد، فهو الراجح في الأداء في رواية حفص، لأن سند الداني في روايته من قراءته على أبي الحسن.

(١) (النشر) ج٢، ص ٣٧٣ - (المفردات) ص ١٠٤. (٢) (النشر) ج٢، ص ٣٧٤.

وأما رواية خلاد فالخلاف فيها دائر بين الصناد الخالصة فيهما أو إشمامها زائياً مثل رواية خلف عن حمزة.

والخلاف في التيسير والشاطبية، ولكن قراءة الداني على أبي الفتح في رواية خلاد تقتضي الإشمام. قال في النشر: ولا يوجد نصٌ بخلافه إلا ما في التيسير والشاطبية. وقال إن الصاد الخالصة عن الحلواني والبزار، وهما ليسا من طريق التيسير عن خلاد. فلا يُقرأ فيهما إلا بالإشمام لخلاد من طريق التيسير والشاطبية^(١).

سورة الرحمن

☆ ﴿المنشآت﴾ في سورة الرحمن:

ذكر لشعبة الخلاف فيه بين كسر الشين وفتحها. والذي قرأ به الداني على أبي الفتح من طريق الصريفي عن يحيى بن آدم هو الكسر. كذلك صرح الداني في المفردات وذكره المحقق في النشر، وهو أولى من الفتح، لأن طريق الفتح من قراءة الداني على أبي الحسن. فالراجع هو الكسر في الشين عن شعبة لأنه طريق التيسير^(٢).

☆ ﴿يطمئنهن﴾ في سورة الرحمن:

ذكر الداني الخلاف في الروایتين عن الكسائي في ضم الميم أو كسرها في الموضعين. وضم الميم في الموضع الأول فقط هو قراءة الداني على أبي الفتح في الروایتين جميعاً، ويقرأ في الموضع الثاني بكسر الميم. وهذا هو الوجه الراجع في الأداء وهو الذي عول عليه الداني في المفردات. ونص عليه في جامع البيان. وقد ذكر المحقق في النشر أنه من المواضع التي خرج الداني فيها عن طريقه، يعنى ذكره في التيسير رواية الدوري بضم الميم في الموضع الأول ورواية أبي الحارث بالضم في الموضع الثاني. لأنها قراءته على أبي الحسن، ولم يقرأ الداني في الروایتين على أبي الفتح بسوى الضم في الأول والكسر في الثاني، فتعين أن يكون هذا الوجه هو الراجع في الأداء^(٣).

(١) (النشر) ج٢، ص ٣٧٨.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٣٨١ - (المفردات) ص ٢٨٢. فريدة الدهر، ج١، ص ٣٢٠.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٣٨١ - (المفردات) ص ٣٩٢. فريدة الدهر، ج١، ص ٤٣٤، ٤٤٥.

جزء قد سمع

☆ «انشزوا فانشزوا» بالمجادلة:

ذكر الخلاف عن شعبة في التيسير في كسر الشين أو ضمها. ولكن الداني صرح أنه قرأ على أبي الفتح من طريق الصريفي عن يحيى بن آدم عن شعبة بالكسر. كذا ذكره في التيسير والمفردات، وذكر فيه أنه مما شك فيه شعبة، فأخذ برواية الكسر. فالأولى أن يقرأ لشعبة فيهما بالكسر كما هي رواية الداني من طريق التيسير والتي قرأ بها على أبي الفتح في هذه الرواية^(١).

☆ «تكون دولة» بالحشر:

اختلف عن هشام في تأنيث يكون أو تذكيره. وذلك في التيسير والشاطبية، وحقق ابن الجزري أن رواية الحلواني من أكثر طرقه بالتأنيث عن هشام - روى ذلك ابن عبدان عن الحلواني، وبه قرأ الداني على أبي الفتح وهو طريق التيسير. لذا كان الراجح في الأداء عن هشام تأنيث «تكون» مع رفع «دولة»، ولا يجوز النصب مع التأنيث في أي قراءة - كما فهم البعض من الشاطبية - لانتفاء صحته رواية، هذا ولم يعول الداني في المفردات إلا على رواية التأنيث^(٢).

جزء تبارك

☆ «ما يؤمنون / ما يذكرون» بالخاقعة:

روى الداني الوجهين عن ابن ذكوان فيهما بالتاء أو الياء. ورواية الغيب بالياء أكثر شهرة عن الأخفش. غير أن الداني قرأ فيهما بالخطاب على الفارسي من طريق النقاش عن الأخفش. وذكر الداني ذلك في التيسير والمفردات. غير أنه أخذ فيهما بالغيبة، ونقل عنه المحقق في النشر أن عليه العمل عند أهل الشام. لكن رواية التاء أي الخطاب هي طريق التيسير الذي قرأ به الداني من طريق النقاش. ولم ينفرد النقاش بذلك حتى تُرد تلك

(١) (النشر) ج٢، ص ٣٨٥ - (التيسير) ص ٢٠٩. (٢) (النشر) ج٢، ص ٣٨٦ - (المفردات) ص ١٢٩.

الرواية مع صحتها - فاختيارنا للوجه المقدم في الأداء مبني على سند الرواية، وسند رواية الخطاب هو طريق التيسير، لذلك نأخذ لابن ذكوان في الحرفين بالتاء وجهًا راجحًا في الأداء^(١). وقلنا لا نمنع الأخذ برواية الياء كهشام لصحته أيضًا وشهرته.

☆ ﴿لَبْدَا﴾ في الجن:

روى ابن عبدان عن الحلواني ضم اللام في رواية هشام، وهو طريق التيسير، ولم يذكر في التيسير غيره. غير أن الشاطبي زاد الخلاف فخرج عن طريقه، لأن الكسر فيه من طريق الجمال وابن عباد وليس من طريق التيسير، فالأولى أن يقرأ لهشام في هذا الحرف بضم اللام^(٢).

☆ الوقف على ﴿سلاسل﴾ في الإنسان:

اختلف في الوقف عليه بالالف أو حذفها. وقد قرأ الداني في رواية حفص على أبي الحسن بن غلبون بإثبات الف، وهو طريق التيسير. كما وقف بحذف الف في قراءته عن الفارسي في رواية البزى من طريق النقاش عن أبي ربيعة، كذا وقف بحذف الف في رواية ابن ذكوان من طريق النقاش عن الأخفش. لذا فإن طريق التيسير الراجح في الأداء الوقف لحفص بإثبات الف، والوقف لكل من البزى وابن ذكوان بحذف الف^(٣).

جزء عم

☆ ﴿وَاه﴾ في العلق:

اختلف عن قنبل، فروى الزهني وحده عن قنبل المد. وروى أكثر الرواة عنه القصر. وليس طريق الزهني من طريق التيسير. لذا لم يذكر في التيسير سوى القصر. قال المحقق في النشر، ولا شك أن القصر أثبت وأصح عنه من طريق الأداء (وقال: بهما آخذ، جمعًا بين النص والأداء). ونقول إن رواية المد انفراد من الزهني عن قنبل، وقد خالف فيها سائر الرواة. لذا نرجح القصر، لأنه هو الثابت رواية من طريق التيسير^(٤).

(١) (النشر) ج٢، ص ٣٩٠ - (المفردات) ص ٣١٤. (٢) (النشر) ج٢، ص ٣٩٢.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٣٩٤. (٤) (النشر) ج٢، ص ٤٠٢.

☆ التكبير للختم:

التكبير مروى عن البزى لختم القرآن، وبذلك قرأ الدانى على شيخه الفارسى، وما أطلقه البعض لابن كثير من الروايتين فليس طريق التيسير وإنما هو رواية البزى وحده. وقول الشاطبى (وَعَنْ قُنْبُلٍ بَعْضُ بَتْكَبِيرِهِ تَلَاً) هو من زيادات الشاطبى، فالأولى الأخذ به للبزى من طريق التيسير دون قنبل.

أما من طرق النشر فإنه مأخوذ به لكل القراء.

ولفظه المختار **الله أكبر** وهو الذى فى التيسير، وزيادة التهليل هى من طريق ابن الحباب وليست فى التيسير. أما موضعه فهو آخر كل سورة بدءاً من سورة الضحى مع نهاية السورة. وعلى هذا لا يجوز القطع على البسمة إذا وصلت بالتكبير قبلها. هذا الذى رجحه الدانى فى التيسير. أما قول الشاطبى: (وَبَعْضٌ لَهُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ وَضُلَاً) فهو محمول على التكبير لأوائل السور، وليس ذلك من طريق التيسير، والأولى وصل التكبير بآخر السورة كما ذكر الدانى، وإن شاء قطع عليه وابتدأ بالبسمة موصولة بأول السورة بعدها. والله أعلم^(١).



هذا ما تيسر جمعه بفضل الله
وتوفيقه من الأوجه الراجعة فى الأداء
فى فرش الحروف عن القراء العشرة.
وقد رجحنا ما هو أولى وأحق بالأداء من التيسير والتحبير.
وبليه (القصيدة الحسنة) جمعنا فيها الأوجه الراجعة فى الأداء
من طرق التيسير وتحبير التيسير فى الأصول والفرش. وبالله التوفيق.



(١) (النشر) ج٢، ص ٤١٨ - (التيسير) ص ٢٢٦.

{ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ }

القصيدة الحسان
في الأوجه الراجحة في الأداء
عن العشرة القراء

تأليف

الشيخ علاء بن محمد توفيق النحاس

راجعها

الشيخ عبد الرزاق البكر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَدَأَتْ بِحَمْدِ اللَّهِ أَرْجُوهُ مَوْلاً^(١) وَأَسْأَلُهُ مِنْ فَضْلِهِ مُتَوَكِّلاً^(٢)
 وَصَلُّ وَسَلَامٌ يَا رَحِيمٌ كَرَامَةً عَلَى خَيْرِ خَلْقِ اللَّهِ فَضْلاً وَمَنْزَلاً^(٣)
 وَبَعْدُ فَقَدْ مَيَّزْتُ فِي الْخَلْفِ أَوْجَهَا أَتَتْ عَنْ رِوَاةِ الْعَشْرِ أَقْوَى وَالْفَضْلَا
 تَتَبَّعْتُ فِي التَّنْسِيرِ مِنْهَا طَرِيقَهُ وَزِدْتُ لَهَا التَّخْبِيرَ لِلْعَشْرِ مُكْمِلاً
 قَدْ اخْتَرْتُ وَجْهَهَا كَانَ أَقْوَى رِوَايَةً وَاثْبَتَ عِنْدَ الْمُتَصِفِينَ وَأَعْدَلَ
 وَمَا كَانَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ ذِكْرُهُ إِذَا لَمْ أَجِدْ بِالْأَضْلِ وَجْهَهَا مُفَضَّلاً
 وَمَا جَاءَ عَنْهُمْ مِنْ طَرِيقٍ كِتَابِنَا لِرَاوٍ بِوَجْهِهِ وَاحِدٍ عَنْهُ أَهْمِلاً^(٤)
 وَبَعْضَ قَصِيدِ الشَّاطِبِيِّ وَدُرَّةٍ أَتَيْتُ بِهِ إِنْ كَانَ لِلْحُكْمِ أَشْمَلاً
 كَذَلِكَ تَحْرِيرَاتٍ بَعْضُ شُيُوخِنَا فَمَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ لَهُمْ زَانٌ وَاعْتَلَى^(٥)
 وَإِنْ قِيلَ (قَدْ زَادَتْ بِنَشْرِ قَوَائِدِ) عَلَى الْأَضْلِ (لَقْتُ وَجْهَهَا أَنْ تُفَضَّلَا)^(٦)
 وَأَنْتَى لِأَصْدَافِ رُمَيْنَ بِشَّاطِبِي مِنْ الْبَحْرِ قَدْرُ اللَّوْلُؤِ الْحَرِّ مَنْزِلاً^(٧)
 فَإِنْ كَانَ فِيهَا مِنْ صَوَابٍ فَفَضْلُهُ مِنْ اللَّهِ بَدْءٌ وَأَنْتِهَاءٌ وَمُنْهَلاً

(١) المولى، الملجأ. (٢) بدأت بحمده سبحانه وملتجئاً إليه سائلاً من فضله متوكلاً عليه.
 (٣) وثبتت بالصلاة والسلام على خير خلقه فضلاً ومنزلاً ليكون ذلك تكريماً له وتشريعاً لقدره.
 (٤) أعنى أننى اخترت الوجه المقدم فى الأداء من سند كتاب التيسير للسبعة ومن سند كتاب التخبير للثلاثة، فأختار الوجه المقدم من تتبع السند. لذلك أهملت ما روى بوجه واحد فقد روى بلا خلاف.
 (٥) كما استشهدت ببعض قصيد الشاطبى وبعض قصيد الدرة. كذلك أتيت ببعض التحريرات لشيوخنا، فما بين قوسين ليس من نظمى وإنما زان القصيدة واعتلى.
 (٦) من الشاطبية. والمعنى حياؤها أن تتقدم عليها.
 (٧) نسبة هذه القصيدة إلى نظم الشاطبية والدرة وتحريرات شيوخ القراء كنسبة الصدف إلى اللؤلؤ الحر.

وَمَا كَانَ مِنْ سَهْوٍ مَضَى أَوْ بِغَفْلَةٍ
وَأَصْلَحَ وَبَيَّنَّ كُلَّ خَرَقٍ وَجَدَّتْهُ
وَأَمَلُ أَنْ يَسْرِيَ بِهَا نُورُ أَصْلِهَا
وَأَنَّى لَأَسْتَخْفِيَ بِهَا أَنْ أَعْدَلَا
وَلَكِنْ إِذْ الشَّاطِطِيُّ بِحِرْزِهِ
فَإِنْ خَرَجَ التَّنْسِيرُ نَاطَرَتْ طُرُقَهُ
كَذَلِكَ لِلتَّخْبِيرِ فَالطُّرُقُ أَضْبَحَتْ
وَنَزَجُوا بِهَا مِنْ عِنْدِ ذِي الْعَرْشِ عَفْوَهُ
فَمَنَى وَمِنْ إِبْلِيسَ فَاتْرَكَهُ مُهْمَلًا^(١)
(وَسَلَّمَ لِأَخَذَى الْحُسَيْنَيْنِ فَتَجْمَلَا)^(٢)
بِتَنْسِيرِ ذِي عُسْرِ وَتَخْبِيرِ مَا انْجَلَى^(٣)
لِعِلْمِي بِأَنِّي لَسْتُ مَنْ (جَادَ مَقُولًا)
يُرْجَحُ فِي التَّنْسِيرِ مَا كَانَ أَعْدَلَا
فَأَثْبَتَ لِلدَّانِي وَجْهًا تَأْصَلَا
سَبِيلًا إِلَى الْوَجْهِ الْمَقْدَمِ فَيَصَلَا
وَرَحْمَتُهُ الْعَظْمَى وَجَنَاتِهِ الْعَلَا^(٤)

(١) أبرأ من حولي وقوتي فما كتبت من صواب ففضله من الله. أما الخطأ فمضى ومن الشيطان.
(٢) لذا أطلب ممن يطلع عليها أن يصلح أي خطأ فيها وشبهته بالخرق. وأن يظهره ويسلم لإحدى الحسينيين فمن اجتهد فأصاب فله أجران ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد. وما بين قوسين من الشاطبية.

(٣) وأطلب من الله أن يسري بها النور الذي سرى بأصليها الشاطبية والدرة حتى تيسر ما صعب وتزين ما ظهر. واستعرت (التيسير) الذي هو كتاب الداني وهو أصل الشاطبية في القراءات السبع، و(التخبير) الذي هو أصل الدرّة في الثلاث المتممة للعشر. وبالله التوفيق وهو المستعان.

(٤) اختياري للوجه المقدم في الأداء من الشاطبية جاء على استحيا لأن الشاطبي ذكر في حرزه (وليفضلحه مَنْ جَادَ مَقُولًا) لذلك لا أجِدُ نفسي أهلاً لذلك. إلا أن الشاطبي نفسه قد أذن بذلك فجئت بالوجه الذي ينتهي إليه السند ليكون فيصلاً راجحاً على غيره من الأوجه الأخرى.

«تدريبات عامة»

الاستعانة

تَعَوُّذُ جَهَاراً قَبْلَ كُلِّ قِرَاءَةٍ وَدَعَّ عَنْكَ وَجْهَ السِّرِّ عَنْهُمْ لِتَفْضُلَا^(١)
(بِشْرَطِ اسْتِمَاعٍ وَابْتِدَاءِ دِرَاسَةٍ) (وَلَا تُخْفِياً أَوْ فِي الصَّلَاةِ فَفَضُّلاً)^(٢)
عَلَى مَا أَتَى فِي النَّحْلِ فَاتَّبِعْ وَلَا تَزِدْ كَذَا اخْتَارَهُ الدَّانِيُّ عَنْ صَفْوَةِ الْمَلَا^(٣)

البسملة بين السورتين

لَوْزَشٍ وَلِلْسُوسَى فَاخْتَرُ لِسَكَّتِهِمْ وَلِلدُّورِ وَضَلَّ ثَمَّ لِلشَّامِ بِسْمِلاً
لِيَعْقُوبَ فَاَسْكُتْ ثَمَّ فِي أَرْبَعٍ خَلَّتْ مِنْ السُّورِ الزُّهْرَاءِ فَاتَّبِعْ لِمَنْ تَلَا^(٤)
وَمَا بِسْمَلِ الدَّانِيِّ عَنْ كُلِّ قَارِيٍّ إِذَا ابْتَدَأَ الْأَجْزَاءَ فَاتَّبِعْ مُبْجَلاً
وَقَدْ أَطْلِقَ التَّخْيِيرُ فِي النُّشْرِ عَنْهُمْ فَخَيَّرَ لَهُمْ عِنْدَ الثَّلَاثَةِ مُفْضِلاً^(٥)

(١) أرشدت إلى إهمال إخفاء التعوذ المروى عن نافع وحمة.

(٢) البيت في قصيدة إتحاف البرية للشيخ حسن خلف الحسيني - رحمه الله - ويشير إلى شرط الجهر بأن يكون في حالة استماع للقرآن في مجلس ويكون القارئ مبتدئاً بالقراءة، أما إذا كان يقرأ خالياً أو منفرداً أو في الصلاة أو لم يكن مبتدئاً بالقراءة فلا بد من الإخفاء.

(٣) اختار الداني الصيغة الواردة في سورة النحل.

(٤) الوجه الراجح في الأداء في البسملة بين السورتين هو السكت لكل من ورش والسوسى، والوصل للدورى، والبسملة لابن عامر، والسكت ليعقوب، وعدم التفرقة بين الأربع الزهر وغيرها، وهى ما بين الانقطار والتطفيف، وما بين المدثر والقيامة، وما بين الفجر والبلد، وما بين العصر والهمزة، ففيها لكل راو ما لغيرها من السور، لأن التفرقة استحباب من الشيوخ.

(٥) في ابتداء الأجزاء الأرجح عدم البسملة، وهو اختيار الداني للبعة، أما الثلاثة أبو جعفر ويعقوب وخلف، فلهم البسملة، ولهم تركها، لأنه اختيار المحقق في النشر.

الممد والقصر

وَرَجَّحَ لِتَرْتِيبِ الْمُدُودِ بِأَرْبَعٍ بِأَوَّلِهَا وَزَشْ وَخَمْزَةٌ طَوَّلًا
لِعَاصِمِ خَمْسٍ وَسَطَ الشَّامِيِّ وَعَلَى وَعَاشِرُهُمْ لِلْبَاقِي ثَلَاثُ مَرْتَلَاً^(١)
وَوَسْطُ أَوْ أَمْدُ ثُمَّ قَصْرٌ لِعَارِضٍ وَلَيْسَ لَوَزْشٍ فِيهِ قَصْرٌ إِذَا ثَلَاً^(٢)
(وَالْمَكِّي هَاتَيْنِ اللَّذَيْنِ كَذَا اجْمَعَاً)^(٣) لَحْمَزَةٌ يَرْوِيهِ ابْنُ غَلْبُونَ مَغْدِلًا^(٤)
وَمِنْ طَرَقِ التَّحْبِيرِ قَصْرٌ وَزَادَهُمْ أَبُو الْعِزِّ تَوْسِيطُ رَوَيْسٍ فَخَصَّلاً
وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْمَدِّ هَمْزٌ مُغَيَّرٌ فَقَصْرٌ لَدَى حَذْفٍ أَوْ أَمْدٌ وَسَهْلًا^(٥)
وَفِي هَؤُلَاءِ إِنْ قَصُرَ (هَآ) مَعَ قَصْرِ (لَا) لِسُوسٍ وَمَدُّ الدُّوْرِ يَثْبُتُ فِي كِلَا^(٦)

(١) الراجح في ترتيب المدود من التيسير والتحبير هو أربع مراتب، الأولى الطول لورش وحمزة، والثانية لعاصم خمس حركات، والثالثة التوسط عن ابن عامر والكسائي وخلف العاشر، والرابعة فوق القصر (ثلاث حركات) للباقيين.

(٢) لا يجوز لورش القصر في عارض السكون، لأن طريقة في التيسير توسط البدل، وعليه يكون التوسط والطول في العارض، ويجوز للباقيين التوسط والطول والقصر.

(٣) البهت من نظم إتحاف البرية للشيخ الحسيني ويشير إلى وجهي التوسط والطول في (عين) من فاتحتي مرهم والشورى، والطول مقدم، ومثله وجهها الطول والتوسط في (هاتين والذين) لابن كثير المكي في القصص وفصلت، لأن الياء قبل النون المشددة حرف لين.

(٤) التوسط في (عين) من فاتحتي مرهم والشورى هو الأرجح لحفص وخلف عن حمزة، لأنه طريق ابن غلبون، وعنه روى الداني طريقيهما في التيسير، أما طرق التحبير فإنها تقتضي القصر وذلك من الإرشاد والكفاية وكتاب ابن خيرون وسبط الخياط وكفاية الست، وفي كلها القصر عن أبي جعفر ويعقوب وخلف العاشر. وزاد أبو العز في كفايته التوسط فيكون وجهها آخر في رواية رويس من التحبير. والله أعلم.

(٥) الراجح القصر عند حذف الهمزة من نحو (جاء أحد) لأبي عمرو والبيزى وقالون، والمد أرجح عند تسهيل الهمزة الأولى في نحو (النساء إلا) لقالون.

(٦) لا يجوز في (هؤلاء إن) للسوسي سوى قصر (الهاء) مع قصر (لا)، لأنه بقصر المنفصل. ويمد الدوري (ها) و(لا)، لأنه يمد المنفصل، لأن كل منهما يحذف الهمزة الأولى.

الهمزتان في كلمة

وَأَبْدَالَ هَمْزٍ مِنْ أَيْمَةٍ أَهْمَلًا ^(١)	وَفِي أَلِفَاتِ الْفَضْلِ قَصْرٌ تُحْتَمُّ
كَأَنَّ الذَّكْرَيْنِ أَيْضًا وَأَبْدِلًا ^(٢)	لِغَيْرِ رُوَيْسٍ ثُمَّ وَجْهَانِ سَهْلًا
كَذَاكَ أَبُو عَمْرٍو بِوَجْهَيْنِ أَغْمَلًا ^(٣)	أَبُو جَعْفَرٍ يَزْوِي أَلْسَحْرٌ مِثْلُهُ
وَفِي الْهَمْزِ بِالتَّوْسِيطِ وَالطُّوْلِ أَبْدِلًا	وَالْآنَ عَنْ وَرْشٍ فَوْسَطٌ لِلْأَمَةِ
لَدَى اللَّامِ وَالْإِبْدَالِ فَاقْصُرْ وَطَوَّلْ	وَعِنْدَ ابْنِ وَرْدَانَ وَقَالُونَ قَصْرُهُمْ
وَقَصُرَ ابْنُ وَرْدَانَ وَقَالُونَ قَدْ عَلَا ^(٤)	وَأِنْ تَخْتَرِ التَّسْهِيلَ وَسَطٌ لِيُورِثَهُمْ

(١) الألف التي تدخل للفصل بين الهمزتين عند قالون وأبي عمرو وأبي جعفر نحو (ءأنتم) لا يجوز فيها سوى القصر. كما لا يجوز في أئمة وجه إبدالها ياء، لأنه وجه نحوي لا أدائي، والثابت فيه التسهيل من طريق التيسير.

(٢) رجحنا تسهيل الهمز من أئمة، وهو المروى عن نافع وابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر، غير أن طريق التحبير من كفاية أبي العز عن رويس يقتضي الإبدال، فيؤخذ لرويس فيه بالإبدال حسب طريق الرواية. ثم ذكرنا الوجهين، التسهيل والإبدال إذا دخلت همزة الوصل على همزة الاستفهام، وذلك في (آلثن) موضعي يونس، و(الذكرين) بالأنعام يقرأان بالاستفهام. ومثله (آله) في يونس والنمل.

(٣) كذلك روى أبو عمرو وأبو جعفر في موضع (ما جئتم به ألسحر) بيونس بالتسهيل أو الإبدال.

(٤) تحرير القول في آلثن موضعي يونس من طريق التيسير على وجه الإبدال هو أن تقرأ بتوسيط البديل مع توسيط اللام لورش، وهو الوجه المقدم عنه الذي رواه ابن خاقان. وله أيضا المد في البديل مع توسط اللام. وتقرأ لقالون وابن وردان بقصر اللام فقط، وفي البديل وجهان، الطول والقصر. وإذا قرأت بالتسهيل فوسط اللام لورش واقصرها لقالون وابن وردان.

الهمزتان من كلمتين

وفي كسرِ هَمْزٍ بَعْدَ ضَمٍّ لَهْمَزَةٌ فَإِنْ أَبَا الْفَتْحِ ارْتَضَاهُ مُسَهَّلًا
وَعِنْدَ ابْنِ خَاقَانَ وَلِلْفَارِسِيِّ قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي بِوَاوٍ مُبَدَّلًا^(١)
فَإِبْدَالَهُ رَجَّحَ لِدَوْرِي وَوَرِّشِهِمْ وَبَزَى وَلِلْبَاقِينَ لِلْهَمْزِ سَهْلًا
وَعِنْدَ رُوَيْسٍ أَبْدَلَ الْهَمْزَ خَالِصًا أَبُو جَعْفَرٍ وَجْهَانٍ عَنْهُ ثَقْبَلًا
وَأَوَّلَى لَهُ الْإِبْدَالُ إِذْ شَاعَ مَذْهَبًا قَدِيمًا لَدَى الْقُرَاءِ وَالْحَقُّ قَدْ عَلَا^(٢)
وَبِالسُّوءِ إِلَّا لَا تُسَهِّلُ لَهُمْزِهِ لِقَالُونَ وَالْبَزَى وَأَذْغَمَهُ مُبَدَّلًا^(٣)

الإظهار والإدغام

وَإِخْفَاءٌ تَأْمَنَّا بِرُومٍ لِمَا عَدَا أَبِي جَعْفَرٍ أَذْغَمَ لَدَيْهِ مُكْمَلًا
وَقَدْ فَضَّلَ الْإِشْمَامُ فِي النَّشْرِ فَاغْرُهُ لَدَى خَلْفٍ يَغْقُوبَ وَجْهًا مُفْضَلًا^(٤)

(١) تحرير أوجه الهمزة المكسورة بعد المضمومة من كلمتين نحو (يشاء إلى)، فمذهب ابن خاقان والفارسي إبدال الهمزة الثانية واوًا، وعلى ذلك يكون للدوري وللبيزي الإبدال، لأن طريقتهم من قراءة الداني على الفارسي، وكذا الإبدال لورش، لأن طريقه عن ابن خاقان، ويكون لقالون وللوسوسي وقبل تسهيل الهمزة الثانية، لأن طريقتهم من التيسير من قراءة الداني على أبي الفتح الذي مذهبه التسهيل.

(٢) أما رويس فله في نحو (يشاء إلى) الإبدال واوًا لأن ذلك طريقه في التحرير. وأتى عن أبي جعفر الوجهان، الإبدال والتسهيل. والإبدال أرجح لأنه مذهب قدماء الأئمة ومنهم أبو جعفر.

(٣) قوله تعالى: **بِالسُّوءِ إِلَّا** في سورة يوسف، يقرأ لقالون والبيزي بإبدال الهمزة الأولى واوًا وإدغامها في الواو قبلها على الأرجح.

(٤) الراجح من طريق التيسير في (تأمننا) بيوسف الرُّوم، وهو المعبر عنه بإخفاء النون الأولى، ويؤخذ بالرُّوم لكل القراء ما عدا أبي جعفر فليس له إلا الإدغام الكامل بدون إشارة أو رُوم. وقد فضل المحقق في النشر وجه الإشمام، لذا لا نأخذ به إلا ليعقوب وخلف العاشر وجهًا مفضلًا في الأداء.

وإِذْ غَامُ نَخْلَقُكُمْ أَصْحُ رَوَايَةً إِذَا مُنِعَ اسْتِغْلَاءُ قَافٍ وَأَكْمِلًا^(١)
 وَإِسْكَانُ يَاءِ اللَّائِي إِذْ هُوَ مُبْدَلٌ لِبَزْيٍ وَدَوْرِي لِيَكُنِ السُّوسِ سَهْلًا
 فإِظْهَارُهُ عِنْدَ يَسْنٍ لِيَأْتِيهِ وَأَظْهَرَ لَدَى سَكْتٍ لِمَنْ كَانَ مُبْدِلًا^(٢)
 وَبِالرُّومِ وَالتَّسْهِيلِ قِفَ لِمُسْهَلٍ لَدَى اللَّاءِ أَوْ إِبْدِلُهُ يَاءً فَتَجْمَلًا^(٣)

النقل والإمالة والتفخيم والترقيق

والوقف على أواخر الكلم ومرسوم الخط

وَمِنْ بَعْدِ عَادٍ قَائِدَانِ دُونَ وَرَشِهِم لِمَنْ نَقَلُوا الْأَوَّلَى عَلَى مَا تَأْصَلًا^(٤)
 وَثَقَلًا لِمِيمِ الْجَمْعِ قَامَنْعٍ لِيُورْشِهِم وَخَمْزَةً فِيهِ لَمْ يَكُنْ قَطُّ عَوَّلًا^(٥)
 وَقَدْ حُقَّ لِلتَّنْوِينِ وَقَفًا إِمَالَةً كَنَحْوِ مُسَمًّى ثُمَّ بِالْفَتْحِ وَصَلًا^(٦)
 وَفَرَّقَ بِهِ الْوُجْهَانِ، فَحُمَ لِمَصْرِهِم وَرَفَّقَ كَيْسَرِي، عَيْنَ قِطْرِ لَتَجْمَلًا^(٧)

- (١) الإدغام الكامل في نخلقكم بالمرسلات هو الأقوى، وذلك بمنع ظهور صفة الاستعلاء من القاف.
- (٢) طرق التيسير في (اللاء) بالأحزاب والمجادلة والطلاق تقتضي أن يكون للبيزى والدورى إبدال الهمز ياء (اللأى) مع المد، ويكون للسوسى تسهيل الهمز فيه (اللاء)، وعلى ذلك فالإظهار واضح لمن مذهبه التسهيل. أما من أبدل فالأولى له إظهار الياء الأولى من (اللأى) عند (يسن) التى فى الطلاق، وذلك بالسكت على الياء الأولى سكتة لطيفة عند الوصل.
- (٣) البيت من قواعد التحرير للشيخ محمد جابر وأصله من فتح الكريم (للمتولى)، وفيه أوجه الوقف على (اللاء)، ففيها الإبدال ياء ساكنة أو تسهيل الهمزة مع الروم والوجهان لمن مذهبه التسهيل. والإبدال لمن مذهبه الإبدال وصلاً.
- (٤) من ينقل عاد الأولى بالنجم وهم المدنيان، والبصريان لهم عند البدء بالأولى ثلاثة أوجه، أرجحها البدء بالأصل (الأولى)، هذا لغير ورش، فإن مذهبه النقل فى الوصل والابتداء.
- (٥) لم يصح النقل فى ميم الجمع لورش ولا لخمزة ولا لأحد من القراء.
- (٦) خلافاً للشاطبى، فإن الراجح إمالة اليائى المنون وفقاً مع حذف التنوين لمن مذهبه الإمالة كنحو مسمى، فإذا وصل بما بعده لزم الفتح مع إثبات التنوين.
- (٧) يجوز التفخيم والترقيق فى راء (فرق)، والأرجح التفخيم فى مصر، والترقيق فى عين القطر وما حذفت باؤه تخفيفاً نحو يسر.

وَجَازَ لَدَى مَنْ شَدَّدَ النُّونَ رَوْمَهَا يَوْقِفُ فِي هَاءِ الضَّمِيرِ فَفَضْلاً
أَشْرَفِيهِ إِنْ لَمْ يَأْتِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ أَوْ الضَّمِّ أَوْ يَاءٍ أَوْ الْوَاوِ مُثْقِلاً^(١)
وَلَمْ يَهَرْ رَوْمَ الْفَتْحِ وَالنُّصْبِ قَارِئُ وَمَا ذَكَرُوا عَنْ سَيِّئُونِهِ فَأَهْمِلاً^(٢)
وَفِي وَيَكُنْ بِالرَّسْمِ وَقَفًا وَعِنْدَ مَا لِأَيَّاهُ وَمَا (بِالْخَطِّ فِي وَقْفِ الْإِبْتِلَاءِ)^(٣)

تحريرات خاصة لكل قارئ وراو أوجه قالون الراجعة في الأداء

وَصِلَ مِيمَ جَمْعٍ عِنْدَ قَالُونَ وَاقْصُرْنَ لِمُنْفَصِلٍ أَشْبَحَ لِيَأْتِيَهُ فَتَجْمُلاً^(٤)
وَإِنْ تَأْتِيكَ التَّوْرَةُ قَافِراً بِفَتْحِهَا وَلَمْ يَكُ فِي هَاءٍ وَيَاءٍ مُثْمِلاً
وَإِظْهَارِ إِرْكَبٍ ثُمَّ يَلْهَثُ فَإِظْهَرْنَ وَأَشْهَدُوا الْإِذْخَالَ عَنْهُ وَسَهْلاً^(٥)
وَقَعِدُوا نِعْمًا يَخْصِمُونَ كَذَا يَهْدِ دِي سَكُنٍ يَنْصُرُ عَنْهُ جَاءَ وَقُضْلاً

-
- (١) يجوز الروم في الوقف على النون المشددة نحو (ولا جان) خلافاً لمن منعه. والراجع جواز الإشارة في هاء الضمير بالروم أو الإشمام إن لم تسبقه كسرة أو ضمة أو ياء أو واو.
- (٢) لا يجوز الروم في المفتوح والمنصوب، وما ذكره الشاطبي عن إمام النحو لا يقرأ به.
- (٣) الأرجح عند الوقف الاضطرابي أو الاختباري، وهو المسمى بوقف الابتلاء على الكلمة بأسرها من مرسوم الخط مثل (ويكأن) يوقف عليه بالنون، ويوقف على (ما) وعلى (أيا) من (أياها)، وعلى اللام في نحو (مال هذا)، لأنه مما انفصل رسماً. والله أعلم.
- (٤) أوجه قالون الراجعة في الأداء من طريق أبي نسيط بقراءة الداني على أبي الفتح من طريق عبد الباقي، وهو طريق التيسير يقتضي صلة ميم الجمع بالواو وقصر المنفصل وإشباع (يأته) بظه، أي صلتها بالياء.
- (٥) كذا يقرأ بفتح التوراة حيث وقعت، مع عدم الإمالة في الهاء والياء من (كهيعص) وله إظهار (اركب معنا)، و(يلهث ذلك)، وإدخال ألف بين الهمزتين في (أشهدوا) بالزخرف مع تسهيل الثانية.

عَلَى الْاِخْتِلَاسِ اقْرَأ بِوَجْهَيْنِ إِنْ أَنَا لَهُ قَبْلَ إِلَّا الْمَدُّ وَالْحَذْفُ مُوَصَّلًا^(١)
 بِرَبِّي إِنْ الْخُلْفُ وَاهْمِزُ لَهُ أَهَبْ وَبِالْحَذْفِ فِي الدَّاعِي دَعَانِي تُقْبَلًا
 وَحَذْفِ الثَّلَاقِي وَالتَّنَادِي بِغَافِرٍ وَإِثْبَاتِ مَا آتَانِي وَقَفًا فَأَعْمَلًا^(٢)

أوجه ورش الرابحة في الأبياء^(٣)

وَذَا بَدَلٍ وَاللَّيْنِ وَسُطٍ لِيُوزِشَهُمْ وَأَبْدِلْ لِيثَانِي هَمْزًا نَذَرْتُ مُثْلًا
 وَفِي هَمْزٍ سَوَاءٍ قَوْسُطٍ مَرْجُوحًا كَذَا وَآوَةٌ وَسُطٍ وَكُنْ مَتَّامًا
 يُؤَاخِذُكُمْ لَا مَدَّ فِي الْوَاوِ عِنْدَهُ وَوَسَطَ فِي الْأَوَّلَى وَالْآنَ فِي كِلَا^(٤)
 وَسَهْلٍ لَا مَنُتُّمْ وَفِي حَرْفٍ زُخْرَفٍ لَهُ وَكَذَا قِفْ مِنْ بَعْدِ آأَنْتَ مُسْهَلًا^(٥)

(١) جاء النص عن قالون بإسكان العين من (تغذوا) بالنساء، و(نغمًا) بالبقرة والنساء، وإسكان الخاء من (يخضمون) بيس، والهاء من (يهدى) بيونس، لذا فهو المفضل أداءً عن الاختلاس، وله الوجهان في (إن أنا إلا) أي الواقعة قبل إلا المكسورة همزتها فله المد وله الحذف للألف في (أنا) قبل (إلا) وصلًا فإذا وقف فالألف ثابتة للجميع.

(٢) ورد عن قالون من هذا الطريق الوجهان: إسكان الياء من (ربي إن) بفصلت، أو فتحها، وليس له إلا الهمز في (أهـب لك) بمرهم، وطريقه الحذف للياء من (الداع إذا دعان) بالبقرة، وإثبات الياء من (فما آتاني) وقفًا بالنمل، والراجع له حذف الياء من (التلاق والتناد) في غافر. وما روى مخالفًا لما ذكر عن قالون من الشاطبية أو التيسير بعد خروجها عن طريقهما. والله أعلم.

(٣) طريق ورش من التيسير هو الذي رواه الداني عن ابن خاقان من طريق أبي يعقوب الأزرق عن ورش.

(٤) ليس لورش من هذا الطريق سوى توسط البدل واللين، وكذا وتوسط اللين والواو في (سوءات)، وإبدال ثاني الهمزتين المفتوحتين، نحو (ءأنذرتهم)، وليس له مد في (يؤاخذكم) خلافًا للشاطبية، وفيه التوسط في (الأولى) بالتجيم، و(ألئن) موضعي بيونس، وفي الأخير توسط البدل واللام معًا، أو يمد البدل مع توسط اللام كما سبق بيانه.

(٥) في (ءأمنتهم) بالأعراف والشعراء وطه، وفي حرف الزخرف (ءأهتنا) ليس له إلا التسهيل، كما أنه يقف بالتسهيل على نحو (آأنت) و (أأبت) حلرا من اجتماع ثلاث سواكن.

وَأَبْدِلْ لآخرى هَمْزَتَيْنِ تَوَافَقَا وَفِي هَؤُلَاءِ إِنَّ وَالْبَغَاءِ إِنَّ بَيَاتِلَا
(وَفِي هَؤُلَاءِ إِنَّ وَالْبَغَاءِ إِنَّ لَأَزْرَقِ) عَلَى كَسْرِ يَاءٍ بَاقِيَ الْبَابِ سَهْلًا^(١)
وَتَسْهِيلُهَا أَنْتُمْ وَأَرَيْتَ قَاصِرًا وَقُلْ أَلِفًا لِلْبَغَضِ عَنْهُمْ مُبَدَّلًا^(٢)
وَأُظْهِرْ لَدَى نُونٍ وَيَسٍ أَذْغَمَ مَنْ وَكُلُّ ذَوَاتِ الْيَاءِ عَنْهُ فَقَلَّلًا^(٣)
نَأَى وَرُءُوسَ الْأَيِّ عَنْهُ جَمِيعَهَا أَرَاكُمُ الثَّقِيلِ فِيهِ وَقُضَّلَا
هُدَايَ وَمَثْوَايَ وَنَحْيَايَ قَلَّلَنْ وَفِي الْجَارِ جَبَّارِينَ ثَقِيلُهُ عَلَا^(٤)
وَفَحْمٌ لَدَى ذِكْرًا وَسِثْرًا وَبَابِهِ وَحَيْرَانٌ فَحْمٌ مِنْ طَرِيقٍ قَدْ انْجَلَى
وَعَلَّظَ لَدَى اللَّامَاتِ فِيمَا بَلَى الْأَلِفِ وَقَبْلَ ذَوَاتِ الْيَاءِ رَقُقٌ مُقَلَّلًا
وَعَلَّظَ لَدَى وَقْفٍ كَيُوصَلُ^(٥) وَاسْكُنْ لِمَحْيَايَ فَالْإِسْكَانُ يُرَوَى مُسَلَّسًا^(٦)

(١) وعنده إبدال ثاني الهمزتين المتوافقتين حرف مد، نحو (جاء أحد)، وبديل ثاني همزتي (هؤلاء إن) بالبقرة، و(البغاء إن) بالنور ياء مكسورة. ولم يذكر في التيسير سوى التسهيل لثاني الهمزتين المتوافقتين، وذكر الإبدال في «جامع البيان»، وهو طريق الرواية، وإذا قرئ بالإبدال للهمزة الثانية مطلقا يجوز إبدال الهمزة ياء ساكنة من (هؤلاء إن، البغاء إن) كأمثالها، أو إبدالها ياء مكسورة، وهو الراجح، أما وجه إبدالها في الموضعين ياء مكسورة وجها واحدا فيأتي على وجه التسهيل في غيرها كما حققه العلماء والبيت المذكور من فتح الكرم للشيخ المتولى.

(٢) عنه تسهيل الهمزة الثانية من (أرأيت) وبابه، وحذف الألف من هأنتم مع تسهيل همزته، وقد اقتصر عليهما في التيسير. ويجوز أيضا الإبدال فيها مع المد الطويل والوجهان جيدان.

(٣) روى من هذا الطريق إظهار (ن والقلم) وإدغام (يس والقرآن)، وكل اليائي يقلله لا فرق بين الرائي نحو (يرى) وغيره نحو (هدى)، فليس له خلاف فيه من هذا الطريق.

(٤) كذلك يقلل الهمزة والألف من (نأى) وجميع رءوس الآيات المختومة فواصلها باليائي لا خلاف فيها من هذا الطريق، سواء ختمت بهاء ضمير المؤنثة الغائبة أم لا. والمذكور في الشاطبية والتيسير من فتحها خروج عن طريقه، إذ ليس لابن خاقان فيها سوى التقليل. كذلك قلل (هداي، مثنوي، محيى، الجار، جبارين).

(٥) وَلَهُ أيضًا تغليظ اللامات التي تلى الألف إن سبقها صاد أو طاء، نحو (بصالحا، فصلا، أفضال)، وترقيق اللامات التي قبل الياءات المقللة سواء ما كان فيها من رءوس الآيات نحو (فصلى) أو غيره نحو (مصلى) وكذا الأرجح التغليظ في الوقف على نحو (يوصل). أما الرءات فطريقه تفخيم الرءات من (ذكرا، سترا، وزرا، إمرا، حجرا، صهرا). والأرجح تفخيم (حيران) بالأنعام وهو المروى عن ابن خاقان.

(٦) الأرجح له الإسكان في (محيى) لأن الإسكان هو الذى رواه ورش عن نافع.

وَلَيْسَ لَهُ نَفْلٌ بِحَرْفٍ كِتَابِيَّةٍ وَفِي مَالِيَّةٍ سَكَّتْ بِإِظْهَارِهِ جَلًّا^(١)
وَفِي جَاءَ آءٍ أَلْ أَنْ كُنْتُ تُقْرَأُ مُبْدَلًا فَمِنْ بَعْدِ الْإِبْدَالِ فَقُصِّرْ وَطَوَّلَا^(٢)

أوجه ابن كثير الراجحة في الأماء

ابن كثير

لِمَكِّي أَظْهَرَ بَا يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَعِنْدَ يُنَادِي الْوَقْفُ بِالنِّبَاءِ قَدْ عَلَا^(٣)

البرزخ

لَا غِنَى لَكُمْ سَهْلٌ وَفِي بَابٍ تَيَأَسُوا فَقَلْبٌ وَتَأْخِيرٌ لِبَزْيٍ وَأُبْدَلَا^(٤)
وَإِظْهَارٌ إِرْكَبٌ ثُمَّ لَا هَاءٌ فِي بِمَةِ وَأَمْثَالُهَا إِسْكَانٌ عِنْدِي تُقْبَلَا
كَذَلِكَ لِي دِينَ . تَمَنُّونَ خَفَّفَنَ لَهُ فِي تَفَكُّهُونَ أَيْضًا مُوَضَّلَا^(٥)

(١) لا يجوز له من هذا الطريق النقل في (كتابيه إنى) وعليه يلزم السكت في (ماليه هلك)، أى على الهاء الأولى لإظهارها.

(٢) إذا أبدلت الهمزة الثانية ألفا من (جاء آل) في الحجر والقمر، فلا يجوز التوسط، وإنما يصح القصر أو الطول.

(٣) أوجه ابن كثير المقدمة من الروایتين: لا يجوز من طريق التيسير إدغام باء (يعذب) في (من يشاء) آخر البقرة. وما ذكر في التيسير والشاطبية ليس من طريقهما. وطريق الداني هو الوقف على (ينادي) من (ينادي للناد) في (ق) بالياء.

(٤) طريق التيسير عن البرزخ من قراءة الداني على الفارسي من طريق النقاش عن أبي ربيعة فيه تسهيل (لأعنتكم) بالبقرة وإبداله همزة (تايأسوا) ألفا، وتأخير الياء ووضع الألف محلها وهو المعبر عنه بالقلب والتأخير في الباب كله، نحو (تايسو، يائس).

(٥) وفيه أيضا إظهار (اركب معنا)، ولا يجوز له الوقف بهاء السكت على (بم - عم - مم - لم - فيم)، وما ذكر في الشاطبية من الخلاف فيه فليس من طريقه. وله الإسكان في (عندي أو لم) في القصص (ولى دين) في الكافرون، وليس له إلا تخفيف التاء من (تمنون الموت) بال عمران، و(تفكهون) بالواقعة، فالتشديد طريق الزهني، وليست طريق التيسير.

لَا قِسْمَ لَا أَذْرَاكُمُ الحَذْفُ فِيهِمَا وَفِي شُرَكَائِي اثْبِتِ الْهَمْزُ تَفْضُلاً^(١)
لِيَتَذَكَّرَ بِالْأَحْقَافِ بِالنَّاءِ - آتِئاً لَهُ الْمَدُّ قِفْ عَنْهُ بِحَذْفِ سِلَاسِلَا^(٢)

قنبل

وَإِنْ هَمْزَةٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ تَوَافَقَتِ فَتَسْهِيلٌ لِأُخْرَى قَدْ مَنَّ لِقَنْبِلَا^(٣)
و(يَا) فَإِنْ مَنْ رَاقٍ انْفِرَادُ لِفَارِسٍ وَلَمْ يَكُنِ الدَّائِي عَلَيْهِ مَعُولَا^(٤)
وَعِنْدِي بِفَتْحٍ ثُمَّ فِي نَزْعٍ اخْذِفْنِ وَمَنْ يَتَّقِي اثْبِتْ وَبِالْوَادِ مُوَصِّلَا
وَوَقْفَا^(٥) وَسُوقٍ حَذْفُهُ الْوَاوُ مُطْلَقًا وَفِي رَأَةٍ بِالنَّصْرِ لِلْهَمْزِ رُتْلَا^(٦)
وَمَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ لِلخْتَمِ عِنْدَهُ فَلَيْسَ طَرِيقَ الْحَرْزِ قَاتِبِعَ لِتَفْضُلَا^(٧)

(١) له في قوله تعالى (لا أدراككم) بيونس، وفي (لأقسم بيوم القيامة)، أي الموضع الأول فيها حذف الألف فيهما بلا خلاف من طريقه. وليس له في (شركائي الذين) بالنحل إلا الهمز، وما ذكر من الخلاف في هذه المواضع فليس من طريق التيسير.

(٢) كذلك للبيزى الناء في (لِيَتَذَكَّرَ الذين) بالأحقاف، والمد في (ءاتئاً) بالقتال، والوقف في (سلاسل) بالإنسان بحذف الألف.

(٣) رواية قنبل من طريق التيسير بقراءة الدائي على أبي الفتح من طريق عبد الله ابن الحسين عن ابن مجاهد وفيها تسهيل ثانی الهمزتين المتوافقتين نحو (جاء أحد).

(٤) وانفراد فارس بن أحمد في إثبات الياء في (فان) بالرحمن، و(راق) بالقيامة لا يقرأ به، لذا لم يذكر في التيسير.

(٥) له من هذا الطريق فتح (عندي أو لم) بالقصص، وحذف الياء من (نرتع) بيوسف، وإثبات الياء في (من يتقى ويصبر) بيوسف، و(الواد) بالفجر في الوصل والوقف.

(٦) ليس له في (السوق) في ص و(سُوقِهِ) في الفتح سوى الهمز بلا واو بعده، وما ذكر الشاطبي من زيادة الواو فيه ليس من طريقه. وقد روى ابن مجاهد من هذا الطريق (رأه) بالعلق بالقصر ورغم ذلك غلط رواية القصر، والقصر ثابت عن قنبل فيه، وهو طريق التيسير، لأنه الأصح من طريق الرواية.

(٧) التكبير للختم مروي عن البيزى فقط في أواخر السور وما ذكره الشاطبي لقنبل في حرز الأمانى ليس طريقه في رواية قنبل.... والله أعلم.

أوبه أبى عمرو الراجحة فى الأباء

وإن بَعْدَ الاستِفْهَامِ هَمْزٌ يَضُمُّهَا فَسَهِّلْ لَهَا وَالْمَدُّ خُلْفُ فَتَى الْعَلَا
وَفِي الْمَفْرَدَاتِ السُّوسَى يَقْصُرُ كُلُّهَا وَقْصُرْ أَتْبِنُكُمْ لِدُورِي أَقْبَلًا^(١)
وَيَحْذِفُ وَضَلًا يَا أَهَاتِنِ وَآكْرَمَنِ (فَحَذَفْهُمَا لِلْمَازِنِ عُدَّ أَغْدَلًا)^(٢)
وَيَفْتَحُ فِي تَتْرَا وَيُبْشِرَاى عِنْدَهُ وَفِي الْوَقْفِ فِي آتَانِ أَثْبِتْ لَتَفْضُلًا^(٣)
نِعْمًا يَهْدَى يَخْصِمُونَ لَهُ اخْتِلَاسَ وَإِسْكَانَهُ بِالنَّصِّ فِي الْحَرْفِ أَوَّلًا^(٤)

الدورى عن أبى عمرو

وَإِشْبَاعُ يَرْضَه. مَدُّ مُنْقَصِلٍ أَتَى لِدُورِي أَبِي عَمْرٍو وَفِي النَّاسِ مَيْلًا^(٥)
وَيَا أَسْفَى بِالْفَتْحِ. قُلُّ لِحَسْرَتِي وَيَا وَيَلَتِي أَنَّى لِمُسْتَفْهِمٍ تَلَا^(٦)

(١) لأبى عمرو فى الهمزة المضمومة بعد الاستفهام وهى (أؤنبئكم) بآل عمران، و(ءأنزل) فى ص، و(ءألقى) فى القمر، تسهيل الهمزة الثانية، وله إدخال الألف بين الهمزتين وعدمه، إلا أن الدانى فى المفردات فصل فيه فذكر أن قراءته فيها على أبى الفتح بغير مد، وقراءته على الفارسي بقصر (أؤنبئكم) مع المد فى الحرفين الأخيرين، وهذا يقتضى أن يكون الوجه الأول للسوسى والثانى للدورى، كما هو طريقه فى الروايتين.

(٢) الحذف فى الياء فى (أكرمنى وأهاتنى) فى الفجر هو المقدم فى الأداء. وما بين قوسين من الشاطبية.

(٣) طريق الدانى الفتح من الروايتين فى (تترا) بالمؤمنون وقفًا. وكذا الفتح فى (بشراى) بيوسف، والوقوف على (ما آتانى) بالنمل بإثبات الياء.

(٤) له الوجهان فى (نعما ويهدى ويخصمون). الاختلاس، والإسكان، غير أن الإسكان فى (نعما) هو الراجح فى الأداء، لأنه هو الذى ورد عن أبى عمرو نصًا، والاختلاس فى الباقيين هو الراجح عنه فى الأداء..... والله أعلم.

(٥) رواية الدورى عن أبى عمرو من التيسير من طريق الفارسي عن أبى طاهر عن أبى الزعراء، وفيها إشباع هاء الكناية فى (يرضه)، أى صلتها بالواو، وفيها المد للمنفصل، وإمالة (الناس) المجرورة وجهًا واحدًا.

(٦) يفتح (يا أسفى) من هذه الطريق ويقلل (يا حسرتى، يا ويلتى، أنى الاستفهامية).

وَيَأْمُرُكُمْ وَالْبَابَ إِسْكِنَ. لَهُ اخْتِلَاسٌ : بِأَرْنَا وَفِي اللَّامِ ادْغِمِ الرَّاءَ مُكْمِلًا^(١)

السوسى عن أبي عمده

(وَذَوْنَكَ الْإِدْغَامَ الْكَبِيرَ) فَخُصَّةُ لِسُوسٍ وَفِيهِ الْخُلْفُ وَالْهَمْزُ أَبْدَلًا^(٢)
 وَأَدْغِمَ هُوَ الْمَضْمُومُ هَاءَ كَهُوَ وَمَنْ وَفِي آلٍ لُوطٍ أَدْغِمَنَّ لِتَجْمُلًا
 (وَعَنَّهُ أَتَى الْوَجْهَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ) (تَسْمَى لِأَجْلِ الْخُذْفِ فِيهِ مُعْلَلًا)
 (كَيَبْتَنَ تَجْزُومًا وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا) (وَيَجْلُ لَكُمْ عَنْ عَالِمٍ طَيِّبٍ الْخَلَا)^(٣)
 (وَأَدْغَامُ طَلَّقَنَّ حَقًّا) وَأَدْغِمَنَّ لَقَدْ جِئْتَ ثُمَّ الرَّاسَ فِي الشَّيْنِ مُوَصِّلًا^(٤)
 (وَوَجْهَانِ) فِي التَّوْرَةِ ثُمَّ الزَّكَاةِ قُلْ) (وَقُلْ آتِ ذَاكَ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ غَلَا)^(٥)
 (وَأَدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ) أَحَقُّ مِنَ الْإِخْفَاءِ وَأَقْوَى مِنْ تَلَا^(٦)

(١) وله إسكان (بأمركم)، أى الراء منه وكذا الراء من (تأمرهم، بأمرهم، ينصركم، بشعركم)، والهمز من (بارئكم)، وهو المعبر عنه بقولنا والباب أسكن. وله اختلاس (أرنا وأرني)، أى الراء منه وجهًا واحدًا، وكذا إدغام الراء المجزومة فى اللام بعدها نحو (نغفر لكم) (واصبر لحكم) إدغامًا كاملاً.

(٢) رواية السوسى من التيسير من طريق قراءة الدانى على أبى الفتح عن عبد الله ابن الحسين عن موسى بن جرير، وفيها قرأ الدانى بإدغام الأول من المتماثلين أو بإظهاره، وهو الإدغام الكبير الذى فيه الخلاف عن السوسى ولم يذكر الشاطبى فيه خلافاً، أما إبدال الهمز عنه فلا خلاف فيه ويأتى مع الإدغام الكبير وعدمه.

(٣) إذا قرئ للسوسى بالإدغام الكبير، فالأولى إدغام (هو) المضموم هاؤه نحو (هو ومن)، وإدغام (آل لوط)، وأتى عنه الوجهان فى كل موضع حذف منه حرف العلة، وهو (من يبتغ غير - وبك كاذباً - يجل لكم) والبيتان من الشاطبية.

(٤) وكذا إذا قرئ بالإدغام الكبير، فالأولى إدغام (طلقن) بالتحريم، (وجيت شيئاً) و(اشتعل الرأس شيئاً) بهمز.

(٥) له الوجهان فى إدغام (التورية ثم - الزكاة ثم - وآت ذا القربى - ولتات طائفة). والبيت من الشاطبية.

(٦) أول البيت من الشاطبية، والأولى إدغام الحرف إذا كان قبله ساكن صحيح نحو (المهد صبياً) لأن هذا مذهب السلف من أهل الأداء، ولا يضره مخالفة النحويين لهم لثبوت نقله فى القرآن وفى لغة العرب.

وَحَقَّقَ لِبَارِنُكُمْ وَهَمْزَ رَأَى أَمِلَ وَإِنْ لَقِيَ الْإِسْكَانَ فَافْتَحْهُمَا وَلَا^(١)
وَفَتْحُ نَأَى أَيْضاً وَيَاءٌ بِمَرِيَمَ وَلِلرَّاءِ مِنْ نَحْوِ (نَرَى اللَّهَ) مَيْلًا
وَفِي لَامِهِ فَحْمٌ وَبَشْرٌ عِبَادِيَا فَرْتُلْ بِحَذْفِ الْيَاءِ وَقَفًا وَمُوصِلًا^(٢)
أَوْجَهُ هِشَامٌ عَنْ أَبِي عَامِرٍ الرَّابِجَةِ فِي الْأَصْنَافِ^٣
وَعِنْدَ هِشَامٍ إِنْ تَقِفَ مُتَطَرِّفًا عَلَى هَمْزَةٍ فَاتَّبِعْ لِحْمَزَةٍ مَا تِلَا
كَذَا وَقَفَهُ الرَّسْمِيُّ خُذْ وَلَا خَفَشِ طَرِيقًا أَتَانَا عَنْ أَبِي الْفَتْحِ فُضْلًا^(٤)
يُؤَدُّهُ وَتَوْتُهُ وَتَوْلُهُ وَتَضْلِيلُهُ وَيَرْضُهُ بِقَصْرِ يَرْتَضِيهِ مُفْضِلًا
وَيَتَّقِيهِ أَلْقَهُ وَصِلْ عَنْهُ يَأْتِهِ^(٥) وَبِالْأَلِفِ ادْخِلْ لِهَمْزَيْنِ ذِي وَلَا
وَسَهْلٌ لَدَى فَتْحٍ وَحَقَّقْ لِكَسْرَةٍ أَنْتُمْ وَسَهْلٌ وَبِالْأَلِفِ إِفْصِلًا

(١) الأولى تحقيق همزة (بارئكم) وعدم إبدالها وإمالة الهمزة في رأى الواقع قبل المتحرك نحو (رأى كوكباً)، فإذا وقع قبل ساكن نحو (رأى القمر) وجب فتح الراء والهمزة، خلافاً لما ذكر في الشاطبية.

(٢) كذا يفتح حرفي (نأى)، والياء من فاتحة مريم (كهيعص) ويميل الراء من نحو (القرى التى) ونحو (برى) الواقع قبل ساكن، نحو (برى الذين)، و(نرى الله)، وفي لام الجلالة في الأخير الوجهان، والأرجح التفخيم، وليس له في (بشر عباد) بالزمر إلا حذف الياء وصلاً ووقفاً والإثبات الذى في الشاطبية لا يصح عنه..... والله أعلم.

(٣) ذكر الدانى رواية هشام في التيسير بقراءته على أبى الفتح من طريق عبد الله بن الحسين عن ابن عبدان عن الحلوانى.

(٤) لا خلاف في الشاطبية من أن لهشام أوجه الوقف على الهمز المتطرف نحو (يشاء، السوء) مثل أوجه حمزة، وإنما ذكرناه للتنبيه عليه، ويؤخذ له أيضاً بالوقف على الهمز في مذهب الأخفش في الهمزة المكسورة بعد ضم والمضمومة بعد كسر، لأن أبا الفتح كان يأخذ بذلك المذهب.

(٥) ليس من طريق التيسير سوى قصر الهاء في (يؤده ونوته ونوله ونصله ويرضه والقى ويتقه) مع صلة (ويأته)، والأخير في طه، ولا خلاف لهشام فيها إلا ما يؤخذ من الشاطبية من جواز قصرها ولا يجوز ذلك، لأن طريقه الإشباع فيها.

وَلَيْسَ لَهُ الْإِدْخَالُ عِنْدَ أَيْمَةٍ وَحَقَّقَ مَضْمُومَاتِهَا ثُمَّ أَدْخَلَ^(١)
وَهَلْ تَسْتَوِي الْوَجْهَانِ بِالنَّصِّ عِنْدَهُ وَفَتَحَ أَرْهَطِي كَبَانَ أَقْوَى وَاعْدَلَ
وَلَا تَحْسَبِينَ بِالتَّاءِ فَوْقِيَّةً عَلَتْ وَاثْبَاتُ كِيدُونِي بِوَقْفٍ وَمُوصِلًا^(٢)
وَلَمَّا مَتَاعُ خَفَقْنَهُ بِزُخْرَفٍ تُحَاجُّونِي بِالْأَنْعَامِ خَفَقْنَهُ أَفْضَلَ
وَأَفْنِيدُهُ بِالْهَمْزِ وَالْيَاءِ بَعْدَهُ وَهَيْثُ بَفْتَحِ التَّاءِ وَاهْمِزُهُ إِذْ عَلَا
وَفِي كِسْفًا بِالرُّومِ أَسْكِنِ وَأَنْثُ لَا تَكُونُ وَضُمُّ اللَّامِ فِي لُبْدَا وَلَا^(٣)

(١) طريقه في الهمزتين من كلمة واحدة إدخال ألف الفصل بينهما مطلقاً، وتسهيل الثانية المفتوحة بعد فتح نحو (أَنْذَرْتَهُمْ)، وتحقيق المضمومة بعد فتح نحو (أَلْقَى)، وكذا المكسورة بعد فتح نحو (أَيْتُكَ)، واستثنى من ذلك (أئمة)، وما خولف ذلك أو زيد عليه من الأوجه فهو خروج عن طريقه.

(٢) له في (هل تستوي) بالرعد الوجهان، الإظهار، والإدغام، واستثناءه الداني فلم يدغمه مع أنه روى صحة الإدغام، ونص عليه الحلواني، كما جاء في النشر وجامع البيان، وله فتح (أَرْهَطِي) وصلًا يهود، والتاء في (ولا تحسبن الذين قتلوا) في آل عمران، وإثبات الياء في (كيدوني) بالأعراف وقفاً ووصلاً.

(٣) طريق هشام من التيسير تخفيف النون من (أُحَاجُّونِي) بالأنعام، وتخفيف الميم من (لما متاع) بالزخرف، وإشباع الياء بعد الهمز من (أَفْنِيدُهُ) بإبراهيم، و(هَيْثُ) بالهمز وفتح التاء، وما ذكره الداني من ضعف القراءة به رده في النشر بأن التاء ليست ضمير متكلم أو مخاطب وإنما هو اسم فعل بمعنى هلم وضمير المخاطب هو المتصل باللام بعده وهو لك. كما روى (كسفا) في الروم بإسكان السين {وقد كنت آخذ بالوجهين، لهشام الفتح وإسكان السين من (كسفا) بالروم لأنني لم أجِد نصاً يَفْضُلُ أحدهما على الآخر ثم اطلعت على قول الداني في المفردات أنه قرأ على أبي الفتح في رواية هشام بالإسكان مثل ابن ذكوان، ونقل عن هشام أنه نص على ذلك في كتابه فأخذت لهشام بالإسكان وجهها مقدماً، وأنث (لا تكون دولة) بالحشر، وضم اللام من (لُبْدَا) بالجن.

أوجه ابن ذكوان في الراجحة

وَعِنْدَ ابْنِ ذَكْوَانَ إِنْ كَانَ أَعْجَمِي فَلَيْسَ لَهُ الْإِذْخَالُ وَالْهَمْزُ سَهْلًا^(٢)
 وَأَظْهَرَ قَدْ زَيْنَ وَتَاءَ جُنُوبِهَا وَمَا لِي أَسْكِنَ وَأَقْتَدِهْ أَشْبَعْنَ وَلَا
 وَأَذْرِيكَ أَذْرَاكُمْ وَهَارٍ بِفَتْحِهَا وَعِنْدَ رَأَاهُ مُضْمَرًا فَتَحُهُ عَلَا^(٣)
 وَإِكْرَاهِيهِنَّ لِأَكْرَامَ عِمْرَانَ فَالْتَحَنَ وَعَنْهُ حِمَارِكَ وَالْحِمَارِ قَمِيْلًا
 وَحَيْثُ أَتَى الْمِحْرَابُ أَوْ زَادَ مَيْلَنَ وَيَكْسِرُ تَنْوِينًا مَعَ الْهَمْزِ وَصُلَا
 وَيَقْرَأُ إِبْرَاهِيْمَ بِالْيَاءِ كُلَّهُ وَفِي يَجْزَيْنَ بِالْيَاءِ الْيَاسَ أَوْصِلَا^(٤)
 وَيَبْسُطُ بِالسَّيْنِ وَصَادُ بِبَضْطَةٍ وَهَمْزُ إِذَا مَا مِتْ مُسْتَفْهِمًا جَلَا
 وَمَا تُؤْمِنُونَ التَّاءَ وَالْخَرْفَ بَعْدَهُ وَبِالرُّومِ خَطِيبٌ تَخْرُجُونَ كَذَا تَلَا
 فَلَا تَسْأَلَنَ بِالْكَهْفِ شَدُّ لِنُونِهِ وَاثْبِتْ لِيَاءَ وَاحْذِقْنِ مِنْ سَلَا سِلَا^(٥)

(١) طريق ابن ذكوان من التيسير هو الذي قرأ به الداني على الفارسي من طريق النقاش عن الأخفش.

(٢) ليس لابن ذكوان من هذا الطريق إدخال الألف في (ء أن كان) بالقلم، ولا (ء أعجمي) بفصلت وسهل الهمزة الثانية منهما.

(٣) له أيضًا من هذا الطريق إظهار الدال من قد عند الزاي من (قد زينا) بالملك، وإظهار التاء من (وجبت جنوبها) بالحج، وإسكان (مالي لا أرى) بالنمل، وإشباع الهاء من (اقتده) بالأنعام، وليس له إلا الفتح في (أدريك وأدريكم) حيث وقعا. و(هاري) بالتوبة، و(أرى) المتصل بالضمير نحو (رأه - رأها - رأك) فالفتح طريقه في ذلك كله.

(٤) من طريق التيسير أيضًا لابن ذكوان فتح (عمران والإكرام وإكراههن)، وإمالة (حمارك والحمار) المجرورين (والمحراب) حيث وقع و(زاد) حيث جاء، بما في ذلك ما جاء في البقرة، وغيره وكسر التنوين الواقع قبل همزة الوصل كله، مثل (خبيثة اجتثت)، والياء في (إبراهيم) حيث وقع في البقرة وغيرها، و(يجزيين) في النحل بالياء، وهمزة الوصل في (إن الياس) في الصافات.

(٥) وفيه أيضًا (يبسط) بالبقرة (بالسين)، و(بصطه) بالأعراف بالصاد، و(إذا ما مت) في مريم بهمزة الاستفهام كالجماعة، و(ما تؤمنون) وبعده (ما تذكرون) بالتاء فيهما بالحاقة، و(تخرجون) بالروم بالتاء المفتوحة وهي تاء الخطاب وكذلك أثبت الياء بعد النون المشددة من (فلا تسألني)، وحذف الألف من (سلا سلا) وقفًا بالإنسان.

(وَتَتَّبِعَانِ النُّونَ خَفُفَ لَهُ وَقُلْنَ) (سُكُونٌ وَقَتُّهُ ثُمَّ تَشْدِيدُ أَهْمِلًا) (١)

أوجه شعبة الراجعة

وَهَمْزُ رَأَى إِنْ جَاءَ مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ لَشُعْبَةٍ فِيهِ الْفَتْحُ وَالرَّاءُ مَيْلًا
بَيِّنٌ كَحَفْصٍ خُذْ بِوَجْهَيْنِ إِنَّهَا وَأُسْكِنَ نِعْمًا أَشْمَمَ لَدُنِّي تَحْمُلًا
وَأَتُونِي فَأَقْطَعْ مُنْشِئَاتُ كَذَا انْشُرُوا فِي الشُّيْنِ كَسْرٌ فِيهِمَا قَدْ تَحْصُلَا (٢)

أوجه حفص الراجعة

وَحَفْصٌ رَوَى بِالسُّيْنِ يَبْسُطُ بَسْطَةً وَبِالصَّادِ فِي الطُّورِ وَغَاشِيَةٍ تَلَا
وَضَعْفٌ وَضَعْفًا فَتَحَ ضَادٍ وَضَمَّهَا وَالثَّبَاتَ مَا آتَانِ وَقَفَا سَلَا سِلَا (٣)

(١) البيت من إتحاف البرية للشيخ الحسيني، وهو يرد الوجه الذي روى في الشاطبية في (تتبعان) بيونس عن ابن ذكوان، وهو تخفيف التاء وسكونها وإتباعها بفتح الباء وتشديد النون فهو وجه مهمل لا يجوز من طريقه، والصحيح فيه (تَتَّبِعَانِ) بتشديد التاء وكسر الباء وتخفيف النون. والله أعلم.

(٢) أوجه شعبة الراجعة في الأداء من التيسير فيما رواه الداني عن أبي الفتح من طريق عبد الباقي عن عبد الرحمن بن أحمد عن يوسف الواسطي عن شعيب بن أيوب الصريفي عن يحيى بن آدم وفيه فتح الهمز وإمالة الراء من (رأى) الواقع قبل الساكن نحو (رأى القمر) ويروى (بئس) في الأعراف كحفص، وله الوجهان في (إنها إذا جاءت) بالأنعام الفتح والكسر، ويسكن العين من (نعما) ويشمم (لدنئ)، أي الدال فيه (بالكهف) وفيها يروى بقطع الهمز في (أتوني) في الموضعين. مثل حفص وكسر شين (المنشئات) بالرحمن، و(انشزوا) بالمجادلة، وما ذكرناه من القطع في (أتوني) طريق الرواية عن شعيب كما جاء في النشر.

(٣) أوجه حفص من التيسير من قراءة الداني على أبي الحسن بن غلبون عن الهاشمي عن الأشثاني عن عبيد بن الصباح عن حفص، ومن هذا الطريق السين في (بيسط) بالبقرة، و(بسطة) بالأعراف والصاد في (المصيطرون) بالطور و(بمصيطر) في الغاشية وله وجه الفتح والضم في الضاد من (ضعف وضعفا) بالروم وثبت في الوقف الياء في (فما آتان) بالنمل والألف في (سلا سلا) بالإنسان... والله أعلم.

النقل عن حمزة وقفاً

وَأَمْثَالُ مَنْ أَجْرَ بِوَقْفٍ لِحَمْزَةٍ فَحَقَّقَ إِذِ الدَّانِي لَمْ يَكُنْ نَاقِلًا^(١)

أوجه خلف الراجعة في الألف

وَعَنْ خَلْفِ أَهْمَلٍ لِرِسْمِيٍّ وَقِفِهِمْ كَذَا وَقَفَهُمْ لِلْأَخْفَشِ اخْلِيفُهُ مُهْمَلًا^(٢)
وَأَنْبِيَهُمْ بِالْكَسْرِ وَقَفًا وَسَكَنَةً لَدَى لَامٍ تَعْرِيفٍ بِوَقْفٍ وَمَوْصِلًا
وَيَسْكُتُ فِي شَيْءٍ يَوْضِلٍ وَإِنْ وَقَفَ لِوَاوٍ وَيَا أَصْلِيَّتَيْنِ لَهُ انْقِلَا^(٣)
وَرِئِيَا وَتَوَوِيهِ فَأَدْغِمَ وَحَقَّقَنَ إِذَا زِيدَ حَرْفٌ وَسَطَ الْهَمْزِ فَأَغْتَلَى^(٤)

(١) ليس لحمزة من الروایتین نقل في جميع الساكن المنفصل مثل (من أجر)، فليس من طرق الداني فيه سوى التحقيق، وما ذكره الشاطبي فيه خروج عن طريق التيسير.

(٢) طريق خلف من التيسير بقراءة الداني على أبي الحسن عن الجرتكي عن بن بويان عن إدريس ابن عبد الكريم... ولما كان مذهب أبي الحسن إهمال الوقف على المرسوم خطأ، وكذا لا يأخذ بمذهب الأخفش في الوقف على نحو (سنقرئك) بالإبدال ياء، فلا يؤخذ له بالوقف الرسمي ولا وقف الأخفش ولا يجوز روايتهما من طريقه في رواية خلف.

(٣) الراجع في هذا الطريق الكسر للهاء وقفاً على (أنبيهم) بالبقرة، والسكت على لام التعريف قبل الهمزة نحو (الأخرة)، والسكت أيضاً على (شيئا) في الوصل، وله السكت على لام التعريف وقفاً، وله النقل إن وقف على واو أو ياء أصليتين نحو (شيئا) و(موئلا)، و(شيئا - مولا)، لأن ذلك طريق أبي الحسن بن غلبون في روايته التي قرأ بها الداني عليه.

(٤) له من هذا الطريق إدغام (رئيا)، و(توويه)، تقرأ (رئيا) و(توويه)، ويكون الإدغام بعد إبدال الهمزة ياء في (رئيا) وواو في (توويه)، أما المتوسط بحرف زائد كياء النداء والكاف والباء والواو فليس له من هذا الطريق سوى التحقيق نحو (سأوريكم)، و(بأبيها)، و(برءوسكم)، (أضحك وأبكي)، (أمات وأحيا). والله أعلم.

أوجه خلاف الراجحة في الإداء

لِخَلَادٍ اذْغَمَ لِلْمَغِيرَاتِ مَطْلَقًا	وَلِلْمُلْقِيَاتِ اذْغَمَ وَلَا خُلْفَ يُجْتَلَى ^(١)
وَيَتَّقِيهِ الْإِسْكَانَ أَهْمَلُ لِسَكْتِهِ	وَأَنْبِئُهُمْ بِالضَّمِّ فِي الْوَقْفِ وَانْقِلَا
بِوَقْفٍ لَدَى التَّغْرِيفِ. أَبْدِلْ وَادْغَمَنَّ	بِوَاوٍ وَيَا أَصْلِيَّتَيْنِ كَمَوْلاً ^(٢)
وَعَنْهُ أَتَى الرَّسْمِيُّ إِنْ صَحَّ نَقْلُهُ	وَوَافَقَ نَحْوًا لَا الْقِيَاسَ فَأَهْمَلًا ^(٣)
وَابْدَالَ ضَمَّ الْهَمْزِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ	وَعَكْسُ لَامِ الْفِعْلِ أَوْ لَيْسَ مُفْصَلًا
وَشَرَطَ لَهُ إِنْ وَافَقَ الرَّسْمُ يُغْتَمَذُ	فَبِالْحَذْفِ فِي مُسْتَهْزِئُونَ وَسَهْلًا ^(٤)
وَرَجَّحَ لَهُ التَّخْفِيفَ مِنْ بَعْدِ زَائِدٍ	وَرِثِيًا وَتَوْوِيهِهَ فَعَنْهُ قَبْدًا ^(٥)
وَرَجَّحَ لَهُ الْإِذْغَامَ فِي حَرْفِ بَلْ طَبَعَ	وَمَنْ لَمْ يَثْبُتْ خَيْرُ لَهُ (قَاصِدًا وَلَا)
وَادْغَمَ لَهُ أَزْكَبَ ثُمَّ آتَيْكَ فَاثْتَحَنَ	ضِعَافًا وَاضْجَعْ نَحْوَ الْأَبْرَارِ مَثَلًا

(١) رواية التيسير عن خلاد من طريق أبي الفتح عن السامري عن ابن شنبوذ عن ابن شاذان، وليس فيها عنه خلاف في إدغام (المغيرات صبحا)، ولا (الملقيات ذكرا).

(٢) من هذا الطريق إسكان (يتقه) بالنور، وليس له سكت على الهمز، وله الضم وقفاً في هاء (أنبيهم) بالبقرة، والنقل وقفاً في لام التعريف المتبوعة بالهمز نحو (الأخرة)، والإبدال والإدغام وجهاً واحداً في الهموز المسبوق بواو أو ياء أصليتين، كـ (شيئاً، موئلاً).

(٣) يجوز عنه الوقف الرسمي لصحة نقله من طريقه وموافقته للنحو لا القياس فإن لم يصح نقله أو خالف العربية فيهمل.

(٤) يجوز عنه الإبدال على مذهب الأخفش في الهمزة المكسورة بعد ضم نحو (لؤلؤ) والمضمومة بعد كسر نحو (ستقرئك)، إلا أن الراجح عن الأخفش اشتراط أن تكون الهمزة لَامِ الفعل نحو (ستقرئك)، ولم تكن بعد منفصل نحو (يرفع إبراهيم)، أي لا بد أن تكون لام الكلمة، كما لا بد من موافقة الرسم، فلا يجوز في (مستهزؤون) إبدالها ياء على مذهب الأخفش لمخالفة هذا الوجه للرسم، وإنما يجوز الحذف (مستهزون) والتسهيل (مستهزؤون) على ما ذهب إليه الداني، وذكره عنه صاحب النشر.

(٥) ومذهب أبي الفتح في هذه الرواية التخفيف بعد الحرف الزائد وقفاً نحو (فينبئكم، سأوريكم، برءوسكم) وإبدال الهمز من (رثيا، توييه) وقفاً (ربما - توييه).

بِهِ حَمَلُ الدَّانِي أَبُو الْفَتْحِ فَارِسٌ وَإِنْ أَغْفَلَ التَّنْسِيرُ فَالنُّشْرُ أَكْمَلًا
وَيَنْصُطُ بِالضَّادِ وَأَيْضًا بِبَضْطَةٍ وَاشْمَامُهُ فِي الطُّورِ غَاشِيَةٌ عَلَاً^(١)

أوجه الكسائي الرابعة

أَمِلَ لِلْكَسَائِيِّ قَبْلَ هَاءِ سَوَى الْأَلِفِ وَيَطْمُثُ لِأَوَّلَى ضُمِّ الْمِيمِ مُسَجَّلًا
وَلَيْسَ لِدُورِي فِي أَوَارِي إِمَالَةٍ كَذَا نَحْسَاتٍ (عِنْدَ لَيْثٍ وَأَخْمَلَا)^(٢)

(١) الوجه الرابع عن خلاد إدغام اللام من بل في الطاء (بل طبع)، ويجوز الإظهار والإدغام في (ومن لم يتب فأولئك)، فقال في الشاطبية:

(وَأِدْغَامُ بَاءِ الْجَزْمِ فِي الْفَاءِ قَدْ رَسَا حَمِيدًا وَخَيْرٌ فِي يَثْبُ قَاصِدًا وَلَا)

كما أن له إدغام (اركب معنا) والفتح في (ضعافا) في النساء، والألف في (أتيك) موضعي النمل أي بلا إمالة، والثابت عن أبي الفتح من هذا الطريق إمالة الألف التي بين الرائيين إذا كانت الثانية مكسورة نحو (الأبرار، من قرار)، ولم يذكر في التيسير ولا في الشاطبية، وإغفاله فيهما لا يقتضي إهماله، لأنه الثابت عن أبي الفتح في رواية خلاد من طريق الداني. وذكر في النشر، بل ذكره الداني نفسه في المفردات وجامع البيان. ومن هذا الطريق أيضًا الصاد في (يبصط) بالبقرة، و(بصطة) بالأعراف، وإشمام الصاد زايًا في (المصيطرون) بالطور، و(بمصيطر) بالغاشية.

(٢) طريق الداني في رواية أبي الحارث ورواية الدوري عن الكسائي من قراءته على أبي الفتح ليس فيها سوى إمالة ما قبل هاء التأنيث وبقا ما عدا الألف (فيعد هذا هو الراجح في الأداء وإن لم يشتبه)، وبضم الميم من (لم يطمثهن) أي في الموضع الأول من سورة الرحمن، وعلى ذلك كسر الميم في الموضع الثاني، وليس للدوري إمالة (أواري) من طريق التيسير، ولا لليث وهو أبو الحارث إمالة (نحسات) في فصلت. وقد أشار الشاطبي إلى ضعف هذا الوجه الأخير بقوله (وأخملًا) فلا يقرأ به... والله أعلم.

أوجه ابن وردان الراجعة في الألف

(وَيَزُوى ابن هَارُونَ سَقَاةً بِتَوْبَةٍ كَذَا عَمْرَةٌ عِنْدَ ابْنِ وَرْدَانَ فَأَخْمَلًا)
 (وَالشَّطْوَى عَدَّ انْفِرَادًا) فَأَهْمَلَن تَفَرَّقَكُم أَيْضًا وَيُخْرِجُ أَهْمَلًا^(١)
 وَخَاطِئَةُ التَّحْقِيقِ ثَمَّ مِائَةٌ فِئَةٍ وَتَنْبِئُهُمَا. إِبْدَالُ نَبِئْنَا عَلَا
 وَفِي الْمُنَشِّئُونَ احْدَفَ وَحَقَّقَ لِمَوْطِنًا وَحَقَّقَ بِهِ (ملء الأرض) وَالتَّثْقُلُ أَهْمَلًا^(٢)
 لَنُحْرِقَ فَتَحَ ثَمَّ ضَمُّ لِرَائِهِ كَذَلِكَ فَافْتَحَ حَسْرَتَايَ مُكْمَلًا^(٣)

أوجه ابن جمار الراجعة

وَعِنْدَ ابْنِ جَمَّازٍ فَأَشْبَعُ لِيَتَّقَهُ وَنُحْرِقَ ضَمُّ ثَمَّ كَسْرُ كَذَا ثَلَا
 وَمُنْخَنِقَةٍ أَخْفَ وَحَقَّقَ كَهَيْئَةٍ لَهُ مَوْطِنًا أَيْضًا وَتَبِئْنَا انْجَلَى^(٤)

- (١) سند رواية التعبير الذي هو أصل الدرة من طريق ابن خيرون عن ابن عتاب عن الحلبي عن الشطوي عن ابن هارون عن ابن شاذان عن الحلواتي عن قالون عن ابن وردان. ولما انفرد الشطوي بقراءة: (سَقَاةُ الْحَاجِّ وَعَمْرَةُ الْمَسْجِدِ) بِالتَّوْبَةِ، (وَتَفَرَّقَكُم) بِالتَّشْدِيدِ بِالإِسْرَاءِ، (لَا يُخْرِجُ) إِلَّا نَكْدًا بِالْأَعْرَافِ عَدَّتْ هَذِهِ الْإِنْفِرَادَاتُ مُخَالَفَةً لِمَا وَرَدَ عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ، لِذَا أَهْمَلْتُ فِي الطَّبِيعَةِ، فَالْأَوَّلَى عَدَمُ الْإِخْذِ بِهَا لِابْنِ وَرْدَانَ مُطْلَقًا. وَالْبَيْتُ الْأَوَّلُ مِنْ قَوَاعِدِ التَّحْوِيلِ لِلشَّيْخِ مُحَمَّدٍ جَابِرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ.
- (٢) وَالتَّحْقِيقُ فِي (خَاطِئَةٍ، مِائَةٍ، فِئَةٍ وَتَنْبِئُهُمَا) طَرِيقُ الشَّطْوَى عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ وَلَا يَعْدُ انْفِرَادًا، خِلَافًا لِمَا جَاءَ فِي النُّشْرِ، لِأَنَّهُ وَرَدَ أَيْضًا عَنِ ابْنِ الْعَلَّافِ عَنْ زَيْدٍ عَنْ شَيْبٍ. وَمِنْ هَذَا الطَّرِيقِ إِبْدَالُ (نَبِئْنَا) بِبُيُوسَفٍ، وَالْحَدَفُ لِلْهَمْزِ فِي (الْمُنَشِّئُونَ) بِالْوَاقِعَةِ وَتَحْقِيقُ (مَوْطِنًا)، وَلَا نَقْلُ فِي (مِلءِ الْأَرْضِ) بِأَلِ عِمْرَانَ فَتَقْرَأُ بِالتَّحْقِيقِ مِثْلَ حَفْصٍ.
- (٣) كَذَا لَهُ الْفَتْحُ فِي النَّونِ وَالضَّمُّ لِلرَّاءِ مَعَ التَّخْفِيفِ فِي (لَنُحْرِقُهُ) بِطَهٍ، وَالْفَتْحُ فِي (يَا حَسْرَتَايَ) بِالزُّمَرِ.
- (٤) طَرِيقُ ابْنِ جَمَّازٍ فِي التَّحْوِيلِ عَنْ ابْنِ سَوَّارٍ مِنْ طَرِيقِ الْهَاشِمِيِّ، وَفِيهِ إِشْبَاعُ (يَتَّقَهُ) بِالنُّورِ. وَالْأَصَحُّ فِي (لَنُحْرِقُهُ) ضَمُّ النَّونِ وَكَسْرُ الرَّاءِ مَعَ التَّخْفِيفِ لِأَنَّهَا رَوَايَةُ الْجُمْهُورِ عَنْ ابْنِ جَمَّازٍ وَمَا رَوَاهُ ابْنُ سَوَّارٍ فِيهِ لِابْنِ جَمَّازٍ مُوَافَقًا لِبْنِ وَرْدَانَ انْفِرَادًا مِنْهُ لَا يُؤْخَذُ بِهِ، وَلَهُ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ تَحْقِيقُ (مَوْطِنًا، نَبِئْنَا)، لِأَنَّ ابْنَ سَوَّارٍ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِمَا إِبْدَالَ، كَمَا جَاءَ فِي النُّشْرِ، كَذَلِكَ نَأْخُذُ لَهُ بِالْإِخْفَاءِ فِي النَّونِ عِنْدَ الْخَاءِ مِنَ (الْمُنْخَنِقَةِ) بِالمَائِدَةِ، وَالتَّحْقِيقِ وَعَدَمُ الْإِدْغَامِ فِي (كَهَيْئَةٍ) فِي آلِ عِمْرَانَ وَالمَائِدَةِ، لِأَنَّ ذَلِكَ طَرِيقُ ابْنِ سَوَّارٍ فِي الرِّوَايَةِ... وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أوجه يعقوب الراجحة في الأسماء

وَقِفْ عِنْدَ يَعْقُوبَ بِهَا السَّكْتِ فِي بِمَةِ وَعَمَّةٌ وَلَيْمَةٌ وَرُؤَيْسٍ فِي كِلَا
لَمَةِ ثُمَّ يَمَّةٌ لَا كَرُوحٍ وَعِثْدَةٌ لَهْنَةٌ لَدَى مُصْرِحِيَّةٍ لَهُ أَقْبَلًا^(١)
رُؤَيْسٍ بِإِذْغَامٍ جَعَلَ وَقِيلَ لَهُمْ وَأَنَّهُ بِنَجْمٍ لِأَخْرَيْنِ ذَهَبَ فَلَا
خِلَافَ وَأَذْغَمَ مُزْجِحًا أَوْلِيَهُمْ جَهَنُّمٌ مُهَادُ ثُمَّ (بِالْحَقِّ أَوَّلًا)
فَمِنْ طُرُقِ النَّخَاسِ يَزُويهِ نَشْرُنَا كَتَابَ بِأَيْدِيهِمْ فَأَظْهَرَهُ تَفْضُلًا
وَيَا أَسْفَى يَا وَيْلَتَى ثُمَّ حَسَرْتَى وَثُمَّ بِلَاهَاءٍ بِوَقْفٍ فَأَعْمَلًا
وَفِي يُونُسَ فَأَقْطَعُ بِهِمْزٍ فَاجْمَعُوا وَمَا جَاءَ مِنْ وَضَلٍ لَدَيْهِ فَأَهْمَلًا

(١) اعتمدنا في رواية رؤيس عن يعقوب على طريق التحبير وهو عن أبي العز القلانسي من طريق الحمامي عن النخاس عن التمار، وفي رواية روح من طريق ابن سوار عن أبي القاسم المسافر. وفي الوقف بهاء السكت في الروايتين نجد أن رؤيسا له هاء السكت في الكلمات الخمسة، وهي (عم وفيهم وبهم ولم ومم)، والثلاثة الأول لروح فقط دون الآخرين، وانفرد بهما رؤيس، فيكون ليعقوب بتمامه الهاء في الثلاثة الأولى، ويكون لرؤيس الهاء في الاثنين الآخرين. كما نجد أن هاء السكت في النون المشددة لجمع الإناث نحو (لهن وعليهن) ليست لرؤيس وإنما لروح وحده، لأن أبا العز لم يروها من طريق الحمامي عن رؤيس، وإنما من طريق القاضي أبي العلاء، ورواها صاحب المستنير لروح. كذلك نجد أن هاء السكت وفقا تلحق المشدد المبني نحو (لدى - مصرخى - على - إلى) عند روح فقط، وليست لرؤيس حسب ما جاء في النشر، لأنها رواية الداني وابن سوار وابن مهران وابن غلبون ولم يذكرها عن أبي العز.

وهما السكت في كالعالمين لزوجهم كذلك حققنا من النشر فأنجلي (١)

خلف العاشر

وعن عاشر بالسكت يروى المطوعى لدى كلمة أو كلمتين به تلاً (٢)

«خاتمة»

أَهْلَتْ بِفَضْلِ اللَّهِ حَسَنَاءَ تَبْتَغِي لَهَا كُفُؤاً يَرْزُقِي بِهَا سَاحَةَ الْغُلَا
حَلِيمًا يَغْضُ الطَّرْفَ عَمَّا أَصَابَهَا عَسَى حُسْنُهَا يُخْفِي الْمَسَاوِي أَكْمَلًا
(وَقُلْ رَحِمَ الرَّحْمَنُ حَيًّا وَمَيِّتًا) فَتَى يَرْتَضِي الْقُرْآنَ نَهْجًا وَمَنْهَلًا

(١) بتحريه طرق الإدغام الكبير عن رويس يتبين لنا منها أنه لا خلاف في إدغام (جعل لكم) في النحل، (وقبل لهم) بالنمل، (وأنه هو أغنى وأقنى) (وأنه هو رب الشعري) وهما الأخيرين في النجم، كذا (لذهب بسمعهم) في البقرة فلا خلاف في إدغامها من جميع طرق النخاس، كذلك أن الإدغام مروي عنه من طريق النخاس في الإرشاد في (أنه هو أضحك وأبكى)، (وأنه هو أمات وأحيا)، وهما الأولان في النجم، وكذلك (الكتاب بالحق وإن الدين)، وهو أول مواضع الكتاب المشار إليه بقولنا، {بالحق أولاً}، وخرجت الدرة وخرج التحبير عن طريقهما فلم يذكر إدغام (جهنم مهاد) بالأعراف مع أنه مروي عن النخاس من غير طريق الكارزني، وكذا في الدرة والتحبير إدغام (الكتاب بأيديهم)، مع أنه مروي من رواية أبي العز في كفايته عن القاضي أبي العلاء ولم يذكره عن الحمامي الذي هو طريق التحبير، فالأولى إظهاره. كذا خرج التحبير عن طريقه في إثبات هاء السكت لرويس في (يا أسفى، ويا ويلتى، ويا حسرتى)، و(ثم) {الظرفية} وليست من طريق الحمامي إنما عن القاضي أبي العلاء فلا تثبت فيها هاء السكت من طريق التحبير وقتاً. وأما (فأجمعوا) بيونس ففيه القطع لرويس من طريق التحبير، وما ذكر فيه من الوصل وفتح الميم فليس طريق الحمامي، لأن الرواة عنه مجمعون على القطع، كذلك نأخذ لروح وحده الوقف بهاء السكت على جمع المذكر السالم نحو (العالمين)، لأن ذلك هو طريق الرواية عند ابن سوار. والله أعلم.

(٢) هذا طريق المطوعى عن إدريس وفيه السكت على كلمة أو كلمتين نحو (يسألونك، من آمن)، وقرأ القبطي عن إدريس وكذا إسحاق بدون السكت (النشر ج ص ٤٢٤).

(بَرَى نَفْسَهُ بِالذِّمِّ أُولَى) لَأَنَّهُ
وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا الْقُرْآنُ شَفِيعُهُ
وَتَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ ثُمَّ صَلَاتِهِ
مَعَ الْأَلِّ وَالصُّحْبِ الْكَرَامِ جَمِيعِهِمْ
وَأَبْيَاتُهَا أَوْفَتْ ثَمَانِينَ مَعَ مِائَةِ
وَأَكْرَمَ بِهَا حَسَنَاءَ زَانَتْ لِمَنْ تَلَا^(١)
عَسَى أَجْرُهُ يَمْحُو الذُّنُوبَ تَفْضُلًا^(٢)
عَلَى خَيْرِ خَلْقِ اللَّهِ خُثْمًا وَأَوَّلًا
وَمَنْ (نَقَلُوا الْقُرْآنَ عَذْبًا وَسَلَسَلًا)^(٣)
وَأَكْرَمَ بِهَا حَسَنَاءَ زَانَتْ لِمَنْ تَلَا^(٤)

١٤٠٤هـ

وكتبه بفضل الله وتوفيته

علي بن محمد توفيق النحاس

خاص القرآن الكريم، والمجاز بالقراءات العشر

- (١) وفي الختام تبدو بحمد الله هذه القصيدة وكأنها حسناء تنادى وتبتغي لها كفوا لأنها سلكت سبيل الإسناد العالي وتحرير الطرق، فالقارئ بها يرقى ساحة العلا لعلو قراءته، ويأمل ناظمها أن يغض من طلبها عن بعض المساوئ التي قد تكون فيها من ضرورة اقتضاها الوزن أو سهو، فعسى أن تختفى هذه المساوئ بسبب حسن هذه القصيدة، وتغلب محاسنها على مساوئها، وقد سبق التنبيه في أولها على إظهار أى خطأ فيها والتماس العذر لمحررها فلعله يصيب إحدى الحسينين، وأطلب من كل من استفاد منها أن يدعو لفتى يرتضى القرآن نهجه للعمل به وزاداً يتقرب به إلى ربه لعله يجد الرحمة عند ربه حياً كان أو ميتاً. إنه يرى نفسه أولى بالذم لأنه لو قاس نفسه بما في القرآن من زواجر وأوامر لظهرت عيوبه ومساوؤه وهذا سيدنا رسول الله ﷺ يقول: «شيتنى هود وأخواتها»، لما نزل أمر الله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أَمَرْتَ﴾ فكيف بنا نحن!!
- (٢) فليس لنا إلا أن نرجو شفاعة القرآن عند ربنا لما نعلمه من تقصيرنا وذنوبنا.
- (٣) وفي الختام نحمد الله ونصلي على خير خلقه.

وقد عرضت قصيدتى هذه التى جمعت الأوجه المقدمة فى الأداء على فضيلة أستاذنا الشيخ عبد الرازق السيد أحمد البكرى - رحمه الله - أستاذ القراءات بالأزهر ومعهد الدعوة وشيخ مقراء السيدة زينب بالقاهرة، فأقرها، كما راجع فضيلته الرسالة الغراء وهى تفصيل لهذه القصيدة تشير إلى طرق الإسناد التى استقينها منها هذه الأوجه المقدمة فى الأداء، فأقرها مع تعديل طفيف فى بعض الألفاظ فى الرسالة وفى القصيدة. وقد زادنى فضيلته البيت الأخير من نظمه، وفيه ذكر الأل والصحب ومن نقل لنا القرآن الكريم، فهم أولو الفضل وأهل الشاء. والله الحمد أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، وإليه نبأ من حولنا وقوتنا، فهو المنعم المتفضل. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(٤) البيت الأخير فيه عدد الأبيات ١٨٠ بيتاً - وتاريخ تأليفهما عام ١٤٠٤هـ.

ملحق خاص:

بيان ما اختلف فيه من كتب الآيات

اختلف علماء القَدِّ في الفواصل على عدة روايات:

١- العد الكوفي: وهو الذي عليه الكوفيون عاصم وحمزة والكسائي وخلف العاشر، ورُسمت عليه المصاحف برواية حفص عن عاصم. ويروى هذا العد حمزة بن الزيات عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - بواسطة ثقات. وعدد آي القرآن عندهم ٦٢٣٦ آية.

٢. العد المدني: وهو ما يرويه أهل المدينة، وقد اختلف عنهم في روايتين:
أ. العد المدني الأول: ويرويه نافع عن أبي جعفر وشيبة بن نِصاح، ووقع الخلاف بين أبي جعفر وشيبة في بعض المواضع وهو في روايتهم ٦٢١٧ آية. ويؤخذ به لقالون وأبي جعفر وأبي عمرو.

ب. العد المدني الأخير: ويرويه إسماعيل بن جعفر عن يزيد (أبي جعفر) وشيبة، وقد اعتمدته المصاحف في رواية ورش. وهو في هذه الرواية ٦٢١٤ آية.

٣. العد المكي: ويرويه ابن كثير، واسنده لأبي بن كعب - رضي الله عنه - وعدد الآيات عنده ٦٢١٠ آية.

٤. العد البصري: ويؤخذ به لأبي عمرو ويعقوب، ويرويه عطاء بن يسار وعاصم الجحدرى. وعدد الآي عندهم ٦٢١٤ آية.

٥. العد الشامي: يرويه ابن عامر وينسب إلى عثمان - رضي الله عنه - وعدد الآي عنده ٦٢٢٦.

☆ وقد أهملنا العد الحمصي تبعاً لأبي عمرو الداني والشاطبي - رحمهما الله تعالى.
☆ وفائدة معرفة الخلاف في رؤوس الآيات أن يلتزم القارئ بالرواية الثابتة عن الأئمة، موافقاً لهم في الوقف على رؤوس الآيات التي ثبتت عنهم.
وفيما يلي أوجه الخلاف عن العد الكوفي حسب ترتيب السور وأرقام الآيات المدونة في المصحف الكوفي، ويكون ما سكتنا عنه موافقاً للعد الكوفي.

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان المختلف فيه من رؤوس الآيات

عن العد الكوفي في المختلف

السورة	رقم الآية	رأس الآية	وجه الخلاف عن العد الكوفي
الفاتحة	١	الرحيم	لا يعد البسملة البصري والشامي والمدني.
"	٧	أنعمت عليهم	يعد البصري والشامي والمدني بدل البسملة.
البقرة	١	الم	لا بعدها سوى الكوفي.
"	١٠	عذاب اليم	يعد الشامي.
"	١١	مصلحون	لا يعد الشامي.
"	١١٤	خائفين	يعد البصري.
"	١٩٧	الألباب	لا يعد المكي والمدني الأول (الموضع الثاني في السورة).
"	٢٠٠	خلق	لا يعد المدني الأخير.
"	٢١٩	ماذا ينفقون	يعد المدني الأول والمكي (الموضع الثاني في السورة).
"	٢١٩	لعلكم تتفكرون	لا يعد البصري والمدني الأول والمكي.
"	٢٢٥	معروفا	يعد البصري.
"	٢٥٥	القيوم	يعد البصري والمكي والمدني الأخير.
"	٢٥٧	إلى النور	يعد المدني الأول.
آل عمران	١	الم	لا يعد سوى الكوفي.
"	٢	والإنجيل	لا يعد الشامي (الموضع الأول).
"	٢	الفرقان	يعد غير الكوفي.
"	٤٨	الإنجيل	لا يعد غير الكوفي (الموضع الثاني).
"	٤٩	بنى إسرائيل	يعد البصري.
"	٩٢	بما تحبون	يعد الشامي والمكي والمدني الأول عن شعبة.
"	٩٧	مقام إبراهيم	يعد الشامي والمدني الأول عن أبي جعفر.
النساء	٤٤	السبيل	لا يعد المدني والبصري والمكي.
"	١٧٣	عذابا ألينا	يعد الشامي.

السورة	رقم الآية	رأس الآية	وجه الخلاف عن العد الكوفي
المائدة	١	بالعقود	يعدّه غير الكوفي.
"	١٥	كثير	يعدّه غير الكوفي.
"	٢٣	غالبون	يعدّه البصرى.
الأنعام	١	والنور	معدود للمكى والمدنى.
"	٦٦	بوكيل	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٧٣	فيكون	يعدّه غير الكوفي.
"	١٦١	مستقيم	يعدّه غير الكوفي.
الأعراف	١	المص	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٢٩	له الدين	يعدّه البصرى والشامى.
"	٢٩	تعودون	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٣٨	من النار	يعدّه المدنى والمكى.
"	١٣٧	بنى إسرائيل	يعدّه المدنى والمكى.
الأنفال	٣٦	ثم يغلبون	يعدّه البصرى والشامى.
"	٤٢	كان مفعولا	يعدّه غير الكوفي (الموضع الأول).
"	٦٢	وبالمؤمنين	لا يعدّه البصرى.
التوبة	٣	من المشركين	يعدّه البصرى (الموضع الثانى).
"	٣٩	أليما	يعدّه الشامى.
"	٧٠	وثمود	يعدّه المكى والمدنى.
يونس	٢٢	له الدين	يعدّه الشامى.
"	٢٢	من الشاكرين	لا يعدّه الشامى.
"	٥٧	الصدور	يعدّه الشامى.
هود	٥٤	تشركون	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٧٤	قوم لوط	لا يعدّه البصرى.
"	٨٣	من سجيل	معدود للمكى والمدنى الأخير.
"	٨٣	منضود	لا يعدّه المكى ولا المدنى الأخير.
"	٨٦	كنتم مؤمنين	يعدّه المكى والمدنى.
"	١١٨	مختلفين	لا يعدّه المكى والمدنى.
"	١٢١	عاملون	لا يعدّه المكى والمدنى الأخير.
الرعد	٥	جلهد	يعدّه غير الكوفي.

السورة	رقم الآية	رأس الآية	وجه الخلاف عن العد الكوفي
الرعد	١٦	البصير	يعدّه الشامي.
"	١٦	النور	يعدّه غير الكوفي.
"	١٨	الحساب	يعدّه الشامي.
"	٢٣	من كل باب	لا يعدّه المكي والمدني.
إبراهيم	١	النور	يعدّه المكي والمدني والشامي.
"	٥	النور	يعدّه المكي والمدني والشام.
"	٩	ثمود	يعدّه المدني والمكي والبصري.
"	١٩	جديد	لا يعدّه البصري والمكي والمدني الأخير.
"	٢٤	السماء	لا يعدّه المدني الأول.
"	٣٣	النهار	لا يعدّه البصري.
"	٤٢	الظالمون	يعدّه الشامي وحده.
الإسراء	١٠٧	سجدا	لا يعدّه غير الكوفي.
الكهف	١٣	هدى	لا يعدّه الشامي.
"	٢٢	قليل	يعدّه المدني الأخير.
"	٢٣	غدا	لا يعدّه المدني الأخير.
"	٢٣	زرعا	لا يعدّه المكي والمدني الأول.
"	٣٥	أبدا	لا يعدّه الشامي والمدني الأخير.
"	٨٤	من كل شيء	لا يعدّه المكي والمدني الأول.
"	سببا	سببا	الثلاثة لا يعدّها المكي والمدني والشامي.
"	٨٦	عندّها قوما	يعدّه المدني الأول والمكي والشامي والبصري.
"	١٠٣	أعمالا	لا يعدّه المدني المكي والمدني.
مريم	١	كهيّصن	لا يعدّه سوى الكوفي.
"	٤١	إبراهيم	يعدّه المدني الأخير والمكي وهو الموضع الأول.
"	٧٥	مدا	يعدّه غير الكوفي.
طه	١	طه	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٣٣	نسبحك كثيرا	لا يعدّه البصري.
"	٣١	ونذكرك كثيرا	لا يعدّه البصري.
"	٣٩	تحيّة منى	يعدّه الشامي والمكي والمدني.

السورة	رقم الآية	رأس الآية	وجه الخلاف عن العد الكوفي
طه	٤٠	ولا تحزن	يعدّه الشامي.
"	٤٠	مدین	يعدّه الشامي.
"	٤٠	فتونا	يعدّه الشامي والبصري.
"	٤١	لنفسی	لا يعدّه المکی والمدنی والبصري.
"	٤٧	إسرائيل	يعدّه الشامي (الموضع الأول) .
"	٧٧	إلى موسى	يعدّه الشامي.
"	٧٨	ما غشيهم	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٨٦	أسفا	يعدّه المکی والمدنی الأول.
"	٨٦	حسنا	يعدّه المدنی الأخير.
"	٨٧	إلسامري	لا يعدّه المدنی الأخير.
"	٨٨	إله موسى	يعدّه المکی والمدنی الأول.
"	٨٨	فنسي	لا يعدّه المکی والمدنی الأول.
"	٨٩	قولا	يعدّه المدنی الأخير.
"	٩٢	ضلوا	لا يعدّه غير الكوفي.
"	١٠٦	صفصفا	لا يعدّه المکی والمدنی.
"	١٢٣	منى هدى	يعدّه غير الكوفي.
"	١٣١	الدنيا	يعدّه غير الكوفي.
الأنبياء	٦٦	ولا يضرکم	لا يعدّه غير الكوفي.
الحج	١٩	الحميم	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٢٠	والجلود	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٤٢	وثمود	لا يعدّه الشامي.
"	٤٣	وقوم لوط	لا يعدّه الشامي والبصري.
"	٧٨	المسلمين	يعدّه المکی بخلف عنه.
المؤمنون	٤٥	وهارون	يعدّه غير الكوفي.
النور	٣٦	والأصا	لا يعدّه المکی والمدنی.
"	٤٣	بالأبصار	لا يعدّه المکی والمدنی.
الشعراء	١	طسم	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٤٩	فلسوف تعلمون	يعدّه غير الكوفي.
"	٩٢	تعبدون	لا يعدّه البصري.

السورة	رقم الآية	رأس الآية	وجه الخلاف عن العد الكوفي
الشعراء	٢١٠	الشياطين	لا يعده المكي والمدني الأخير (الموضع الأول).
النمل	٣٣	شديد	يعدّه المكي والمدني.
"	٤٤	قوارير	يعدّه غير الكوفي.
القصص	١	طسّم	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٢٣	يسقون	يعدّه غير الكوفي.
العنكبوت	١	الم	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٢٩	السبيل	يعدّه المكي والمدني.
"	٦٥	الدين	يعدّه البصري والشامي.
الروم	١	الم	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٢	الروم	لا يعدّه المكي والمدني الأخير.
"	٤	بضع سنين	يعدّه المكي والبصري والشامي والمدني الأخير.
"	٥٥	المجرمون	يعدّه المدني الأول.
لقمان	١	الم	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٣٢	الدين	يعدّه الشامي والبصري.
السجدة	١	الم	لا يعدّه غير الكوفي.
"	١٠	جديد	يعدّه المكي والمدني والشامي.
سبا	١٥	شمال	يعدّه الشامي.
"	٧	شديد	للشامي والبصري.
"	١٦	جديد	لا يعدّه البصري.
"	١٩	البصير	لا يعدّه البصري.
"	٢٠	النور	لا يعدّه البصري.
"	٢٢	القبور	لا يعدّه الشامي.
"	٤١	تزولا	يعدّه البصري.
"	٤٣	تبدّلا	يعدّه البصري والمدني الأخير والشامي.
يسس	١	يسس	لا يعدّه غير الكوفي.
الصافات	٢٢	وما كانوا يعبدون	لا يعدّه البصري.
"	١٦٧	ليقولون	لا يعدّه أبو جعفر عن المدني الأول.
ص	١	ذی الذكر	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٣٧	غواص	لا يعدّ عند البصري.

السورة	رقم الآية	رأس الآية	وجه الاختلاف عن العد الكوفي
ص	٨٤	والحق أقول	لا يعده سوى الكوفي والبصري بخلاف عنه.
الزمر	٣	يختلفون	يعدّه غير الكوفي.
"	١١	له الدين	لا يعدّه المكي والمدني والبصري.
"	١٤	له ديني	لا يعدّه المكي والمدني والبصري والشامي (غير الكوفي).
"	١٧	فبشر عباد	لا يعدّه المكي والمدني الأول.
"	٢٠	الأنهار	يعدّه المكي والمدني الأول.
"	٣٦	من هاد	لا يعدّه غير الكوفي ويليه «ومن يهد الله» (الموضع الثاني).
"	٣٩	فسوف تعلمون	لا يعدّه غير الكوفي.
غافر	١	حمّ	لا يعدّه غير الكوفي.
"	١٥	التلاق	لا يعدّه الشامي.
"	١٦	بارزون	يعدّه الشامي.
"	١٨	كاظمين	يعدّه غير الكوفي.
"	٥٣	الكتاب	لا يعدّه البصري والمدني الأخير.
"	٥٨	البصير	يعدّه الشامي والمدني الأخير.
"	٧١	يسحبون	لا يعدّه البصري والمدني الأول والمكي.
"	٧٢	في الحميم	يعدّه المكي والمدني الأول.
"	٧٣	تشركون	لا يعدّه المكي والمدني والبصري ويعدّه الشامي بخلف عنه.
فصلت	١	حمّ	لا يعدّه غير الكوفي.
"	١٣	وثمود	لا يعدّه الشامي والبصري.
الشورى	١٠٢	حمّ، عسقّ	لا يعدّهما غير الكوفي.
"	٣٢	كالأعلام	لا يعدّه غير الكوفي.
الزخرف	١	حمّ	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٥٢	مهين	يعدّه المكي والمدني والبصري.
الدخان	١	حمّ	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٣٤	ليقولون	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٤٣	الزقوم	لا يعدّه المدني الأخير والمكي.
"	٤٥	البطون	لا يعدّه الشامي والمدني الأول.
الجاثية	١	حمّ	لا يعدّه غير الكوفي.
الأحقاف	١	حمّ	لا يعدّه غير الكوفي.

السورة	رقم الآية	رأس الآية	وجه الخلاف عن العد الكوفي
محمد	٤	أوزارها	يعدّه غير الكوفي.
"	١٥	للشاربين	يعدّه البصري.
الطور	١	والطور	لا يعدّه المكي والمدني.
"	١٣	دعًا	لا يعدّه المكي والمدني والبصري.
النجم	٢٨	شيئا	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٢٩	عن من تولى	يعدّه الشامي.
"	٢٩	الدنيا	لا يعدّه الشامي.
الرحمن	١	الرحمن	لا يعدّه المدني والمكي والبصري.
"	٣	الإنسان	لا يعدّه المدني.
"	١٠	للأنام	لا يعدّه المكي.
"	٣٥	من نار	يعدّه المكي والمدني.
"	٤٣	المجرمون	لا يعدّه البصري.
الواقعة	٨	فأصحاب الميمنة	يعدّه غير الكوفي (الأول).
"	٩	وأصحاب المشئمة	يعدّه غير الكوفي (الأول).
"	١٥	موضونة	لا يعدّه البصري والشامي.
"	١٨	وأباريق	يعدّه المكي والمدني الأخير.
"	٢٢	وحرور عين	لا يعدّه سوى الكوفي والمدني الأول.
"	٢٥	ولا تأثيما	لا يعدّه المكي والمدني الأول.
"	٢٧	وأصحاب اليمين	لا يعدّه الكوفي والمدني الأخير (الموضع الأول).
"	٣٥	إنشاء	لا يعدّه البصري.
"	٤١	وأصحاب الشمال	يعدّه غير الكوفي (الأول).
"	٤٢	وحميم	لا يعدّه المكي.
"	٤٧	يقولون	يعدّه المكي.
"	٤٩	الآخرين	لا يعدّه الشامي والمدني الأخير.
"	٥٠	لمجموعون	يعدّه الشامي والمدني الأخير.
"	٨٩	وريجان	يعدّه الشامي.
الحديد	١٣	العذاب	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٢٧	الإنجيل	يعدّه البصري.
المجادلة	٢٠	الأذلين	لا يعدّه المكي والمدني الأخير.

السورة	رقم الآية	رأس الآية	وجه الخلاف عن العد الكوفي
الطلاق	٢	واليوم الآخر	يعدّه الشامي.
"	٢	مخرجا	لا يعدّه المدني الأول والشامي والبصري.
"	١٠	الألباب	يعدّه المدني الأول.
الملك	٩	نذير	يعدّه المكي والمدني الأخير والمدني الأول عن شعبة فقط ولا يعدّه أبو جعفر.
الحاقة	١	الحاقة	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٢٥	بشماله	يعدّه المكي والمدني.
المعارج	٤	سنة	لا يعدّه الشامي.
نوح	٢٣	سواعا	يعدّه غير الكوفي.
"	٢٣	نسرا	لا يعدّه غير الكوفي والمدني الأخير.
"	٢٤	كثيرا	يعدّه المدني الأول والمكي.
"	٢٥	نارا	يعدّه غير الكوفي.
الجن	٢٢	احد	يعدّه المكي.
"	٢٢	ملتحدا	لا يعدّه المكي.
المزمل	١	المزمل	لا يعدّه المكي والبصري والمدني الأخير.
"	١٥	رسولا (الأول)	يعدّه المكي.
"	١٥	رسولا (الثاني)	لا يعدّه المكي بخلف عنه.
"	١٧	شييا	لا يعدّه المدني الأخير.
المدثر	٤٠	يتساءلون	لا يعدّه المدني الأخير.
"	٤١	المجرمين	لا يعدّه شامي والمكي.
القيامة	١٦	لتعجل به	لا يعدّه غير الكوفي.
النبأ	٤٠	قريبا	يعدّه البصري ويعدّه المكي بخلاف عنه.
النازعات	٣٣	ولأنعامكم	لا يعدّه البصري والشامي.
"	٣٧	طفى	لا يعدّه المكي والمدني.
عبس	٢٤	طعامه	لا يعدّه المدني الأول عن أبي جعفر.
"	٣٣	الصاخة	لا يعدّه الشامي.
التكوير	٢٦	تذهبون	لا يعدّه المدني الأول عن يزيد (أبو جعفر).
الانشقاق	٧	بيمينه	لا يعدّه البصري والشامي.
"	١٠	ظهره	لا يعدّه البصري والشامي.

السورة	رقم الآية	رأس الآية	وجه الخلاف عن العد الكوفي
الطارق	١٥	كيدا	لا يعده المدني الأول (الموضع الأول).
الفجر	١٥	ونعمه	يعدّه المكي والمدني.
"	١٦	رزقه	يعدّه المكي والمدني.
الفجر	٢٣	بجهنم	يعدّه المكي والمدني والشامي.
"	٢٩	عبادي	لا يعدّه سوى الكوفي.
الشمس	١٤	ففقروها	يعدّه المدني الأول والمكي بخلاف عنهما.
العلق	٩	ينهى	لا يعدّه الشامي.
"	١٥	يَنثَرِ	يعدّه المكي والمدني.
القدر	٣	ليلة القدر	يعدّه المكي والشامي (الموضع الثالث).
البينة	٥	الدين	يعدّه الشامي والبصري.
الزلزلة	٦	أشتاتا	لا يعدّه المدني الأول والكوفي.
القارعة	١	القارعة	لا يعدّه غير الكوفي.
"	٦	موازنه (الأول)	لا يعدّه البصري والشامي.
"	٨	موازنه (الثاني)	لا يعدّه البصري والشامي.
العصر	١	والعصر	لا يعدّه المدني الأخير.
"	٣	بالحق	يعدّه المدني الأخير.
قريش	٤	جوع	يعدّه المكي والمدني.
الماعون	٦	يراءون	لا يعدّه المكي والمدني والشامي.
الإخلاص	٣	لم يلد	يعدّه المكي والشامي.
الناس	٤	الوسواس	يعدّه المكي والشامي.

أهم المراجع

- (١) القرآن الكريم.
- (٢) حرز الأمانى للإمام الشاطبي وهي قصيدة الشاطبية.
- (٣) قصيدة الدرة المضية للإمام ابن الجزرى.
- (٤) كتاب التيسير لأبى عمرو الدانى ط. دار الكتاب العربى.
- (٥) النشر فى القراءات العشر ط. دار الفكر.
- (٦) كتاب تحبير التيسير لابن الجزرى ط. دار الكتب العلمية.
- (٧) كتاب المفردات للإمام الدانى ط. دار القراءان.
- (٨) غيث النفع فى القراءات السبع للإمام السفاقصى.
- (٩) شرح ابن القاصح للشاطبية ط. الحلبي.
- (١٠) الوافى شرح الشاطبية للشيخ عبد الفتاح القاضى.
- (١١) البدر الزاهرة فى القراءات العشر المتواترة للشيخ عبد الفتاح القاضى.
- (١٢) فريدة الدهر فى تأصيل وجمع القراءات العشر للشيخ محمد إبراهيم محمد سالم.
- (١٣) منظومة فتح الكريم للإمام محمد المتولى.
- (١٤) فتح القدير شرح تنقيح التحرير للشيخ عامر السيد عثمان.
- (١٥) منظومة عزو الطرق للإمام محمد المتولى.
- (١٦) النجوم اللوامع فى شرح مقراً الإمام نافع للمارغينى ط. المكتبة القديمة بتونس.
- (١٧) الدر النثير شرح التيسير للمالقي ط. دار النعمة.
- (١٨) شرح بلوغ الأمنية للشيخ الضباع بهامش شرح ابن القاصح ط. الحلبي.
- (١٩) الإضاءة فى أصول القراءة للشيخ على الضباع ط. عبد الحميد حنفى.
- (٢٠) إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر للشيخ البنا ط. دار الكتب العلمية.
- (٢١) شرح الدرة للشيخ السمانودى ط. الأزهر.
- (٢٢) جامع البيان للإمام الدانى مخطوط. دار الكتب المصرية ميكرو فيلم رقم (٤٦٧٦).
- (٢٣) تقريب النشر للإمام ابن الجزرى ط. الحلبي.
- (٢٤) غاية النهاية فى طبقات القراءات للإمام ابن الجزرى ط. مكتبة المتنبي.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
☆ مقدمة للشيخ عبد الرزاق السيد أحمد البكري الذي راجع الكتاب	٣
☆ تقرّظ فضيلة الشيخ كريم راجح شيخ قراء الشام	٥
☆ تقرّظ فضيلة الشيخ محمد فهد خاروف الجامع للقراءات العشر	٦
☆ تقرّظ فضيلة الشيخ علي بن محمد بن عطيف الجامع للقراءات العشر	٧
☆ مقدمة الكتاب للمؤلف	٨
☆ سند رواية المؤلف لكتاب الله العظيم	١٧
☆ التعريف بكتاب التيسير ومؤلفه	١٩
☆ التعريف بالشاطبية ومؤلفها	٢٠
☆ التعريف بتحبير التيسير والدرّة ومؤلفهما	٢٠
☆ نهج الكتاب في اختيار الوجه الراجح في الأداء	٢١
☆ تعريف الخلاف الواجب والخلاف الجائز	٢٢
☆ بيان الإسناد إلى القراء السبعة من التيسير بقراءة الداني على شيوخه	٢٣
☆ بيان إسناد تحبير التيسير إلى القراء الثلاثة بقراءة ابن الجزري على شيوخه	٢٥
☆ الباب الأول بيان الخلاف عن الرواة في مسائل الأصول	٢٧
☆ الاستعاذة	٢٧
☆ البسملة	٢٩
☆ الخلاف في ميم الجمع عن قالون	٣٢
☆ الإدغام الكبير وفيه مسائل	٣٣
☆ الخلاف في هاء الكناية	٣٩
☆ الخلاف في المد والقصر	٤١

- ☆ الخلاف في مسائل الهمزتين من كلمة ٤٥
- ☆ الهمزتين من كلمتين ومسائل الخلاف ٤٩
- ☆ مسائل الخلاف في الهمز المفرد ٥٢
- ☆ نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ٥٥
- ☆ السكت على الساكن قبل الهمز وغيره ٥٦
- ☆ الوقف على الهمز ٥٧
- ☆ الإدغام الصغير ٦١
- ☆ مسائل الفتح والإمالة ٦٤
- ☆ الخلاف في الإمالة عن قالون ٦٤
- ☆ الخلاف في الإمالة عن ورش ٦٤
- ☆ الخلاف في الإمالة عن أبي عمرو من الروايتين ٦٦
- ☆ الخلاف عن الدوري عن أبي عمرو في الإمالة ٦٧
- ☆ الخلاف عن السوسى في الإمالة ٦٧
- ☆ الخلاف عن ابن ذكوان في الإمالة ٦٩
- ☆ الخلاف عن شعبة في الإمالة ٧١
- ☆ الإمالة عن الكسائى والخلاف فيها ٧١
- ☆ الخلاف عن خلاد عن حمزة في الإمالة ٧١
- ☆ تفخيم التنوين أو ترقيقه في الوقف ٧٢
- ☆ إمالة هاء التأنيث للكسائى وفقًا ٧٣
- ☆ الخلاف في حكم الراء ٧٤
- ☆ الخلاف في حكم اللامات ٧٥
- ☆ الوقف على أواخر الكلمة والخلاف فيه ٧٦
- ☆ الوقف على مرسوم الخط والخلاف فيه ٧٧
- ☆ ما ورد عن الأئمة في ياءات الإضافة والخلاف فيه ٨٠

- ☆ ما ورد عن الإئمة في ياءات الزوائد والخلاف فيه ٨٢
- ☆ الباب الثاني الأوجه الراجعة في الأداء في فرش الحروف ٨٥
- ☆ من سورة البقرة ٨٥
- ☆ من سورة آل عمران ٨٨
- ☆ من سورة النساء ٨٨
- ☆ من سورة الأنعام ٨٨
- ☆ من سورة الأعراف ٨٩
- ☆ من سورة يونس ٩٠
- ☆ من سورة يوسف ٩٢
- ☆ من سورة إبراهيم ٩٢
- ☆ من سورة النحل ٩٣
- ☆ من سورة الكهف ٩٣
- ☆ من سورة مريم ٩٤
- ☆ من سورة طه ٩٤
- ☆ من سورة الروم ٩٥
- ☆ من سورة يس ٩٦
- ☆ من سورة الصافات ٩٧
- ☆ من سورة ص ٩٧
- ☆ من سورة الزمر ٩٨
- ☆ من سورة الزخرف ٩٨
- ☆ من سورة الأحقاف ٩٩
- ☆ من سورة القتال ٩٩
- ☆ من سورة الطور ٩٩
- ☆ من سورة الرحمن ١٠١

- ☆ من سورة المجادلة ١٠١
- ☆ من سورة الحشر ١٠١
- ☆ من سورة الحاقة ١٠١
- ☆ من سورة الجن ١٠٢
- ☆ من سورة الإنسان ١٠٢
- ☆ من سورة العلق ١٠٢
- ☆ التكبير لختم القرآن ١٠٣
- ☆ القصيدة الحسنة في الأوجه الراجعة في الأداء ١٠٤
- ☆ ملحق خاص ببيان ما اختلف فيه من عد الآيات ١٣٠



تم بحمد الله



رقم الايداع : ١٥٦٣٤ / ٢٠٠٤م

الترقيم الدولي / 977-241-099-2
I.S.B.N

- الإعراب الكامل لآيات القرآن الكريم: أ. د. عبد الجواد الطيب، صدر منه ١٧ كتاباً الثمن: ١٢٣ جنيهاً. □ إعراب جزء عم: أ. د. عبد الجواد الطيب: ٢٠ جنيهاً. □ شرح الجزرية: لابن يالوشة ٥، ٤ جنيهاً □ شرح الجزرية: للشيخ زكريا الأنصاري: ٥، ٤ جنيهاً. □ الوجيز في أحكام تلاوة الكتاب العزيز: د. علي محمد توفيق النحاس: جنيهان. □ الأوجه الراجعة في الأداء عن العشرة القراء: د. علي محمد توفيق النحاس: ٦ جنيهاً. □ التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية: د. أحمد سعد محمد: ٢٠ جنيهاً. □ الأدب المفرد: للإمام البخاري: ١٢ جنيهاً. □ إفحام الأقران في مبهمات القرآن: للإمام السيوطي: ٣ جنيهاً □ القضايا الكبرى في الإسلام: عبد المتعال الصعيدي. □ المجددون في الإسلام: عبد المتعال الصعيدي. □ الدعاء المستجاب من الحديث والكتاب: أحمد عبد الجواد والشيخ عبد الحلیم محمود: ٥، ١ جنيهاً. □ الطبقات الكبرى: للإمام الشعراني تحقيق عبد الرحمن حسن محمود: ٣٥ جنيهاً. □ الطبقات الصغرى: للإمام الشعراني: تحقيق سعيد هارون عاشور: ٩ جنيهاً □ نساء النبي ﷺ: سعيد هارون عاشور: ٦ جنيهاً. □ كرامات الصحابة: سعيد هارون عاشور: ٥ جنيهاً. □ سيرة الرسول ﷺ: الشيخ رفاعه رافع الطهطاوي: ٢٣ جنيهاً. □ فقه السنة: للشيخ سيد سابق: ٣٠ جنيهاً. □ الخطط المقرزية: للمقرزي: ٤٥ جنيهاً. □ مائة حديث وحديث: محمود خاطر: ٢ جنيهان. □ سيرة الرسول ﷺ: للعلامة ابن خلدون: ٥ جنيهاً. □ مرآتي النبي ﷺ: د. محمد ١٢ جنيهاً. □ البردة: للإمام البوصيري: ٣ جنيهاً. □ نهج البردة: لأمير شوقي: ٥، ٤ جنيهاً. □ شرح الهمزية: للبوصيري: ٥، ٤ جنيهاً. □ بانت سه زهير. شرح التبريزي: ٥، ٤ جنيهاً. □ نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن محمد مكي نصر الجريسي: ١٠ جنيهاً. □ إعراب سورة يس: أ. د. عبد الفتة جنيهاً. □ إعراب جزء تبارك: أ. د. عبد الفتاح سليم: ١٣ جنيهاً. □ معجم مصطلحات الصوفية لابن عربي: شرح سعد هارون عاشور: ٧ جنيهاً.

